



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

## أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها

حنين سامي هادي

بإشراف

أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة، الآية: 22

صدق الله العلي العظيم

## اقرار المشرف

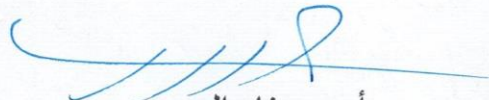
اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ ( أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق) التي تقدمت بها الطالبة (حنين سامي هادي) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جز من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد .



المشرف : أ.د.مهدي سهر الجبوري

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة )



أ.د. صفاء الموسوي

رئيس القسم

## أقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة (أثر سياسات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق) والمقدمة من قبل الطالبة (حنين سامي هادي) قد اجريت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت مؤهلة للمناقشة لغويا ولأجله وقعت.

  
التوقيع  
د. مكيه هتون كاظم

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم /  
الاقتصاد للطالبة ( حنين سامي هادي ) الموسومة بـ ( أثر سعر الصرف على بعض  
متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ) ارشح هذا البحث للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

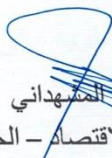
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين الجبوري

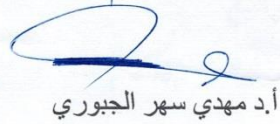
عميد كلية الادارة والاقتصاد

## اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة , الموقعون ادناه , اطلعنا على الرسالة الموسومة  
ب(أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق) وقد ناقشنا  
الطالب ( حنين سامي هادي) في محتوياتها وفيما له علاقه بها , وجدنا بانها جديرة  
لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جدا).

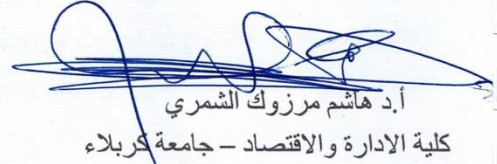
  
أ.د عبد الرحمن المشهداني  
كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

عضواً

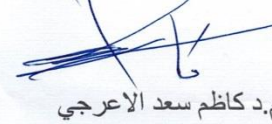
  
أ.د مهدي سهر الجبوري

وزارة الزراعة

عضواً ومشرفاً

  
أ.د هاشم مرزوك الشمري  
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

رئيساً

  
أ.م.د كاظم سعد الاعرجي

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة في جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

  
أ.د محمد حسين الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

## الاهداء

إلى أشرف الخلق أجمعين النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى أهل بيته الطيبين الطاهرين (عليهم السلام).

إلى القلب الحنون وسندي وقوتي حين أميل . . (والدي العزيز)

إلى منبع العطاء . . وحلمك الذي كنا نحلم به ذات يوم معا (والدتي العزيزة)

إلى مَنْ نَمَى غُصْنِي بَيْنَهُمْ وَأَشْتَدَّ بِهِمْ ظَهْرِي أَخَوَاتِي الْعَزِيزَاتِ (سندس، شيماء، هدى، سرى وندى).

إلى ابتسامته التي تكون سبب في إدخال السعادة لقلبي . . . زوجي الغالي (ليث)

إلى من غرست بهم روحي بناتي (لارين ، ليال).

إلى من كانت لي عوناً تشجعني في دراستي رعاها الله . . والدة زوجي (وجدان)

لكم مني هذا الجهد

الباحثة

## الاهداء

إلى أشرف الخلق أجمعين النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى أهل بيته الطيبين الطاهرين (عليهم السلام).

إلى القلب الحنون وسندي وقوتي حين أميل . . (والدي العزيز)

إلى منبع العطاء . . وحلمك الذي كنا نحلم به ذات يوم معا (والدتي العزيزة)

إلى من نمتي غصني بينهم وأشدّ بهم ظهري أخواتي العزيزات (سندس، شيماء، هدى، سري وندی).

إلى ابتسامته التي تكون سبب في إدخال السعادة لقلبي . . . زوجي الغالي (ليث)

إلى من غرست بهم روحي بناتي (لارين ، ليال).

إلى من كانت لي عوناً تشجعني في دراستي رعاها الله . . والدة زوجي (وجدان)

لكم مني هذا الجهد

الباحثه



# شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا كما يستحقه والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين  
النبي الأمين محمد (صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين) وبعد...  
في البدء أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف  
الأستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري لما بذله من جهد كبير بالبحث والمتابعة وصبر  
دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة.  
كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة  
بالسيد عميد الكلية والسيد معاون العلمي والإداري، كما وأتقدم بجزيل الشكر للسيد  
رئيس قسم الاقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد فلهم مني أسمى آيات الشكر  
والامتنان.  
وكما وأتقدم بجزيل الشكر إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم  
بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية تغني  
هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والاحترام.  
ولا أنسى ان أتقدم العرفان إلى الأستاذ الشيخ أحمد الشمري لجهوده الخاصة أثناء  
البحث، كما أتقدم بالشكر إلى زميلي في الدراسة عباس رزاق لما قدمه من مساعدة  
خلال مدة الدراسة في الماجستير.  
والشكر موصول إلى زملائي طلبة الدراسات العليا.

**الباحث**

## المستخلص

تُعدُّ سياسات سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية في الدولة، نظراً لتأثيرها على المتغيرات في الاقتصاد الكلي العراقي، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لأسعارها المحلية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية مما ترتب عليه انخفاض الصادرات وزيادة الواردات و من ثم زيادة العجز في الميزان التجاري كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية بما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي انخفاض العجز في الميزان التجاري.

ركزت الدراسة على تحليل إثر سياسات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي على اهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي خلال مدة الدراسة (1991-2021) بوصف أن هذه الفترة قد شهدت الكثير من التغيرات والازمات الاقتصادية نتيجة الاحداث في العراق. تبنت الحكومة خلال هذه الفترة سياسات متعددة وكذلك برامج للإصلاح الاقتصادي ومنها في جانب سياسات سعر الصرف كاحد السياسات المتبعة لمواجهة التغيرات الاقتصادية. وقد اعتمدت الحكومة نظام سعر الصرف الثابت خلال مده التسعينيات القرن العشرين ومن ثم تغيرت سياسة سعر الصرف بعد عام 2003، لما لهذه السياسات من إثر على تغير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذلك كمية عرض النقد وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري. قُسمت الدراسة على ثلاثة فصول، فقد ركز الفصل الأول على استعراض الإطار النظري سعر الصرف بينما تناول الفصل الثاني تحليل تغير سعر الصرف وتحليل بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي وتناول الفصل الثالث قياس أثر سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام برنامج (Eviews9).

# المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
	الآية القرآنية	1
أ	الاهداء	2
ب	الشكر والتقدير	3
ج	المستخلص	4
د	قائمة المحتويات	5
هـ	قائمة الجداول	6
و	قائمة الاشكال البيانية	7
1	المقدمة	8
2	اولا: -اهمية البحث	9
2	ثانيا: -مشكلة البحث	10
2	ثالثا: -فرضية البحث	11
2	رابعا: اهداف البحث	12
3	خامسا: -منهجية البحث	13
3	سادسا: -الحدود الزمانية والمكانية	14
3	سابعا: -هيكلية البحث	15
6-4	ثامنا: -الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	16
7	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف	17
20-7	المبحث الاول: سعر الصرف (المفهوم، نظم الصرف، اشكال الصرف)	18
10-9	أولاً: مفهوم سعر الصرف	19
11-10	ثانياً: وظائف سعر الصرف	20
15-11	ثالثاً: أنظمة سعر الصرف	21
17-15	رابعاً: انواع سعر الصرف	22
20-18	خامساً: نظريات سعر الصرف	23

21	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف واثارها	24
25-21	أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	25
25	ثانياً: اثار تغيرات سعر الصرف على الاسعار	26
27-26	ثالثاً-ادوات سياسات سعر الصرف	27
29-27	رابعاً: تحديد سعر الصرف التوازني وفق اسلوب توازن الاقتصاد الكلي	28
	الفصل الثاني: تحليل أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق	29
49-30	المبحث الأول: تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق	30
35-31	المطلب الأول: - الناتج المحلي الإجمالي	31
40-36	المطلب الثاني: عرض النقد الواسع	32
44-40	المطلب الثالث: - التضخم	33
49-44	المطلب الرابع: - الميزان التجاري	34
58-50	المبحث الثاني: تحليل سعر الصرف في العراق	35
53-50	المطلب الأول : تطور سعر الصرف في العراق	36
56-54	المطلب الثاني: اثر تقلبات اسعار الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي	37
57-56	المطلب الثالث: دوافع تغير سعر الصرف	38
58	المطلب الرابع: أثر السياسات على سعر الصرف	39
	الفصل الثالث: قياس وتحليل تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق	40
65-60	المبحث الأول: توصيف نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع <i>ARDL</i>	41
92-66	المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع <i>ARDL</i>	42
95-93	الاستنتاجات والتوصيات	43
104-96	المصادر	44
	الملاحق	45
	<b>Abstract</b>	46

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
33	الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2021)	1
38	عرض النقد الواسع في العراق للمدة (1991-2021)	2
43	معدلات التضخم في العراق للمدة (1991-2021)	3
45	الميزان التجاري في العراق للمدة (1991-2021)	4
53-52	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (1991-2021)	5
66	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	6
67	نتائج نموذج <i>ARDL</i> لأنموذج سعر الصرف	7
69	اختبار الحدود <i>Bounds Test</i> للنموذج المقدر لأنموذج سعر الصرف	8
70	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج سعر الصرف	9
72	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة <i>Gdp</i>	10
74	نتائج إنموذج <i>ARDL</i> لانموذج عرض النقد الواسع	11
75	اختبار الحدود <i>Bounds Test</i> للأنموذج المقدر لأنموذج عرض النقد الواسع	12
76	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج عرض النقد الواسع	13
78	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة الاجل لأنموذج عرض النقد الواسع	14
80	نتائج إنموذج <i>ARDL</i> لأنموذج الميزان التجاري	15
81	اختبار الحدود لأنموذج <i>Bounds Test</i> لأنموذج المقدر الميزان التجاري	16
82	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الميزان التجاري	17
84	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة الاجل لأنموذج عرض النقد الواسع	18
86	نتائج نموذج <i>ARDL</i> لأنموذج متغيرات الاقتصاد ( <i>EXM, M2, TB</i> )	19
88	اختبار الحدود <i>Bounds Test</i> للنموذج المقدر لأنموذج الكلي	20

89	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الكلي	21
91	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل الانموذج الكلي	22

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	سعر الصرف التوازني	1
34	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2002_1991)	2
35	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2022_2003)	3
37	تطور عرض النقد لواسع للمدة من (2002_1991)	4
40	تطور عرض النقد لواسع للمدة من (2022_2003)	5
44	تطور التضخم للمدة من (2021_1991)	6
47	تطور الميزان التجاري للمدة من (2002_1991)	7
49	تطور الميزان التجاري للمدة من (2021_2003)	8
58	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة من (2021_1991)	9
68	فترات الابطاء المثلى لدالة اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي	10
71	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي لدالة اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي	11
72	استقراره الانموذج المقدر لدالة اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي	12
74	فترات الابطاء المثلى لدالة أثر سعر الصرف على عرض النقد الواسع	13
77	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي لدالة أثر سعر الصرف على عرض النقد الواسع	14
77	استقراره الانموذج المقدر لدالة أثر سعر الصرف على عرض النقد الواسع	15
80	فترات الابطاء المثلى لدالة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري	16
83	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي لدالة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري	17

84	استقرارية الانموذج لدالة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري	18
87	فترات الابطاء المثلى للنموذج الكلي	19
89	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي لنموذج الكلي	20
90	استقرارية الانموذج للنموذج الكلي	21



## مقدمة:

ظهرت الحاجة الى اسعار الصرف من ظاهرة النقود في تطورها عبر التاريخ حيث جاءت لتحل المشكلات التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دول مختلفة ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه التعاملات ولكن أيضا في كيفية التسوية لهذه القيمة فلو كانت هناك عملية دولية يتقبلها المجتمع الدولي لغرض التبادل الداخلي والخارجي لما كان هناك مشكلات من هذا النوع .

اخذت اسعار الصرف بالتطور عبر الزمن حيث اتسمت في القرن التاسع عشر بالاستقرار في ظل قاعدة الذهب ثم بدت بالتقلب بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعد ذلك خضعت لاتفاقية بريتن وودز في عام 1944 واستمر العمل بها حتى عام 1971 ، عقب انهيار هذا النظام قامت مختلف دول العالم بتبني اجراءات تعويم عملاتها حيث أصبحت أسعار الصرف تتقلب بين اللحظة والاخرى لدرجة يصعب تحديدها .

وتهتم الدراسات والبحوث على دراسة تأثيرات سعر الصرف مع اهم المتغيرات الاقتصادية، ويعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المتغيرات التي اخذت حيز كبير من الباحثين الاقتصاديين لما يتضمنه من اثر على تطور الاقتصاد للبلد كما تعد مشكله ارتفاع معدلات التضخم مشكله عالميه في البلد سواءا كانت نامية او متقدمة ويعد تحديا لصناع السياسة النقدية عند رسم سياسة اقتصادية اما ما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية عرض النقد الواسع وكذلك الميزان التجاري لهم من الاهمية الكبيرة والتي تتطلب التركيز عليها في الدراسة والتحليل. هذه التقلبات أحدثت خسائر للمتعاملين مما أدى الى متابعة مستمرة لتطورات وتغيرات اسعار الصرف وقد زادت أهمية سعر الصرف لما له من تأثير على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي.

ولما تقدم اعلاه فإن ذلك يتطلب رسم سياسة سعر صرف تتلائم وطبيعة ريعية الاقتصاد العراقي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع سياسة سعر صرف تؤثر تأثيرا ايجابيا على المتغيرات الاقتصادية وتقلل من ريعية الاقتصاد المعتمد على النفط ومرتبطة بتقلبات الاسعار العالمية والصدمات العالمية على الاسواق النفطية وبالتالي الاثر على الميزان التجاري ومن ثم انعكاس ذلك على حجم الايرادات العامة للبلاد

## اولاً: -أهمية البحث

تظهر اهمية الدراسة من خلال أهمية تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي-عرض النقد – التضخم – الميزان التجاري) ، خاصة وأن انعكاس ذلك الاثر يكون بصورة مباشرة او غير مباشرة على تلك المتغيرات مما ينعكس على دافع الاقتصاد العراقي.

## ثانياً-مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات عدة تتمثل في تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية واثرها على الايرادات العامة وبالتالي التأثير على حجم الانفاق الحكومي في شقيه الجاري والاستثماري وكذلك ضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية خارجياً والتضخم نتيجة الاعتماد على الاستيرادات بالنسبة اكبر من الصادرات ( اقتصاد ريعي معتمد على تصدير النفط بنسبة كبيرة) ،

## ثالثاً: فرضية البحث

تقوم الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، عرض النقد والميزان التجاري) في الاقتصاد العراقي لمدة الدراسة (1991-2021).

## رابعاً: أهداف البحث

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر سعر الصرف في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية سواء أكانت هذه الاثار في الاجل القصير أم الاجل الطويل وباستعمال أسلوب التحليل القياسي ARDL للوصول الى أفضل النتائج ووضع الحلول والمقترحات لتصحيح الاختلالات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي والتنويع الاقتصادي من خلال رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وخفض نسب مساهمة القطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

## خامساً: منهجية البحث:

تم اعتماد أساليب المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء واقع سعر الصرف في العراق وقياس وتحليل الاثر المتبادل بينهما من خلال منهج التحليل الكمي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تحليل تغير سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في رسم السياسة الاقتصادية للبلد.

## سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

تم الاعتماد على البيانات من الجهات الرسمية في وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء) والبنك المركزي العراقي لفترة الدراسة من عام 1991-2021 ، اما الحدود المكانية فقد اقتصت الدراسة بالعراق كحالة دراسية.

## سابعاً: هيكلية البحث

قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول، اذ تناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، وبمبحثين: الأول تناول الإطار النظري لسعر الصرف، اما الآخر فقد تناول الإطار النظري العوامل واثار تغيرات اسعار الصرف.

وتناول الفصل الثاني تحليل أهم متغيرات الاقتصاد في العراق للمدة 1991-2021 وبمبحثين: المبحث الأول تضمن تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، اما المبحث الثاني تضمن تطور سياسات سعر الصرف في العراق.

اما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل العلاقة بين اهم متغيرات الاقتصاد الكلي بمبحثين: تناول الأول توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، اما الآخر فقد تناول تقدير النماذج باستعمال الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

## ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة المراجع العربية

### دراسة (فواز جار الله نايف 2009)

اشارت الدراسة بعنوان (أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي في عدد من الدول النامية) على وجود اثار سلبية نتيجة تقلب اسعار الصرف وخاصة بالنسبة لحركة رؤوس الاموال للدول النامية بسبب المخاطر التي من الممكن ان يواجهها المستثمر، كما اشارت الى امكانية تكيف سعر الصرف مع معدلات التضخم وبهذا لن يكون هناك تأثير واضح في معدلات التضخم نتيجة لتغير اسعار الصرف.<sup>1</sup>

### دراسة (فاطمة الزهراء خبازي -2016)

اشارت الدراسة بعنوان (اشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجه) الى ان السياسة النقدية لا تستطيع التحكم في سعر الصرف على المدى الطويل وتظهر فاعليتها فقط في المدى القصير ولا بد من تناغم السياسة المالية والنقدية على المدى الطويل للتحكم في سعر الصرف.<sup>2</sup> كما يعد عدم استقرار سعر الصرف عن الوضعية التي يوجد فيها سعر الصرف بعيدا عن مستوى التوازن في الاجل الطويل، تتمثل اهمية استقرار اسعار الصرف في الاثر المباشر لأسعار الصرف على اسعار الاستيرادات وتأثيره أيضا على التضخم كما يعمل الاستقرار في اسعار الصرف الى جذب المستثمرين نتيجة الاستقرار السعري داخل البلد.

### دراسة (صالحى فوزيه - 2016)

اشارت الدراسة انعكاسات تغير اسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي ، التضخم ، حركة رؤوس الاموال الدولية) الى ان النمو الاقتصادي يتطور حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ذلك النظام مدار – ثابت او وسيط اما فيما يخص التضخم فيكون مؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض من النقود الذي يسبب ارتفاع في مستوى الاسعار، كما يعمل استقرار سعر الصرف على جذب رؤوس الاموال الدولية للداخل لغرض الاستثمار مما يؤدي الزيادة عرض النقد الاجنبي على حساب عرض العملة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فواز جار الله نايف، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي في عدد من الدول النامية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، 2009

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء خبازي ، اشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد ، عدد 15 ، سنة 2016

<sup>3</sup> صالحى فوزية ، انعكاسات تغير اسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي ، التضخم ، حركة رؤوس الاموال الدولية) مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جزائر ، 2016

## المراجع الأجنبية<sup>1</sup>

1-دراسة (Alagidede & Ibrahim<sup>1</sup>، 2017))

دراسة بعنوان (اسباب واثار تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي : اثبات من غانا)

On the causes and effects of exchange rate volatility on economic growth:  
Evidence from Ghana))

تهدف الدراسة الى معرفة الدافع الذي يؤدي الى تقلب سعر الصرف وماذا ينتج عن تلك التقلبات من اثار على النمو الاقتصادي واطهرت النتائج من خلال البحث والتحليل الى ان الصدمات التي تحدث في سعر الصرف تؤدي الى تراجع في النمو الاقتصادي وان عملية التصحيح تكون بطيئة مما ينعكس الى حدوث اثار سلبية في المدى القصير ، كما بينت النتائج ان ثلاثة ارباع من التقلبات في سعر الصرف الحقيقي تكون ذاتية والربع الباقي ناجم عن السياسات التي تتبعها الدولة.

2- دراسة (Holod<sup>2</sup>، 2000)

دراسة بعنوان The relationship between price level, money supply and exchange rate in Ukraine  
(rate in Ukraine

(العلاقة بين مستويات الاسعار ، عرض النقد وسعر الصرف في اوكرانيا)

توصلت الدراسة الى ان لسعر الصرف اثر كبير على مستوى الاسعار وبالامكان اعتباره وسيط في السياسة النقدية الاوكرانية في ظل استهداف التحكم كما توصلت الى ابرز استنتاجاتها بوجود اثر ايجابي لصدمات عرض النقد على مستوى الاسعار ليس بالمقدار الكبير يرجع ذلك الى ضعف استجابته لتقلبات الطلب على النقود.

---

1-Alagidede & Ibrahim, On the causes and effects of exchange rate volatility on economic growth: Evidence from Ghana),2017

<sup>22</sup>- Holod, The relationship between price level, money supply and exchange rate in Ukraine,2000

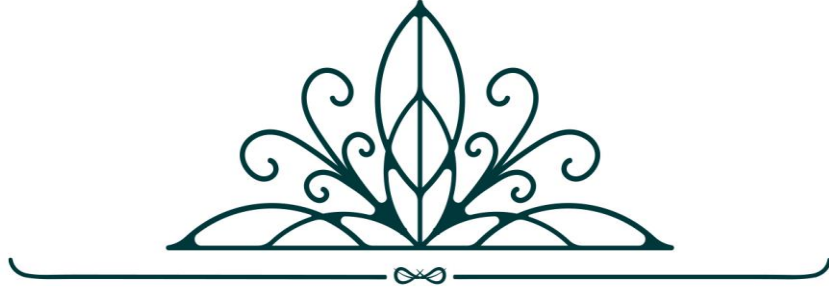
## دراسة بعنوان The Effects of Exchange Rate Fluctuations on Output Prices

### Evidence From Developing contries

أثر تقلبات اسعار الصرف على الانتاج والاسعار مع اشارة للبلدان النامية، تبحث الدراسة في اثار تقلبات أسعار الصرف على الانتاج الحقيقي ومستوى الاسعار في عدد 33 دولة نامية تحاول تفسير التقلبات المتوقعة وغير المتوقعة في سعر الصرف، تساعد التقلبات غير المتوقعة في تحديد اجمالي الطلب من خلال الصادرات والواردات والطلب على العملة المحلية واجمالي العرض من خلال تكلفة السلع الوسيطة المستوردة، واوصت الدراسة الى تقليل التقلبات التي تحدث في اسعار الصرف وتحقيق التوازن الصحيح بين المرونة اللازمة لضمان القدرة التنافسية وزيادة الثقة بالعملة المحلية من خلال تقديم الدعم لقيمة العملة.

---

1- Magda and Aghdas, The Effects of Exchange Rate Fluctuations on Output Prices  
Evidence From Developing contries , 2016



## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

#### المبحث الأول

سعر الصرف المفهوم، نظم الصرف، أشكال الصرف

#### المبحث الثاني

العوامل واثار تغيرات سعر الصرف

## الفصل الاول

### الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد:

تعد سياسات اسعار الصرف احدى السياسات الاقتصادية التي يقوم الاقتصاد العراقي في اتباعها لما لها من اثار على معظم المتغيرات الخارجية والداخلية، أذ ان لسعر الصرف اهمية خاصة في جميع البلدان كونه له تأثير على الاقتصاد وهو لا يخلو من التعقيد فسعر الصرف هو معدل الذي يحدد سعر العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية، كما يعد سعر الصرف وسيط للتبادل ومعبرا عن اقيام السلع داخل البلد .

ان سعر الصرف لا يمكن اختياره بصورة عفوية بل على ضوء مؤشرات وسياسات تلائم الوضع الاقتصادي داخل البلد ، اما المتغيرات الكلية داخل الاقتصاد منها تتأثر أيضا بأسعار الصرف المتبعة وسوف يتناول البحث بعض هذا المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها في سعر الصرف.



## المبحث الاول

## سعر الصرف (المفهوم , نظم الصرف , اشكال الصرف)

## اولا:- مفهوم سعر الصرف

تظهر الحاجة للصرف عندما يتم تبادل مختلف عملات الدول فيما بينها فكل دولي عملة خاصه بها التي تستخدمها في عمليات الدفع الداخلية، وتضطر الى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية او مالية بين شركات تعمل داخل البلد مع شركات تعمل خارج البلد ، حين تستعمل الشركات المستوردة عملة البلد المصدر لتسديد اثمان السلع المستوردة ، كما ان كل شخص ينتقل الى الخارج سواء لغرض الدراسة او العلاج او اي امر اخر سوف يحتاج الى عملات الدول التي سوف يذهب اليها فيمارس عمليات الصرف في اسواق تدعى اسواق الصرف<sup>1</sup> وان كل دولة لها عملة خاصة بها ولكي تصبح هناك تجارة بين الدول لابد ان تتضمن تبادل مشترك بين العملات لكل دول العالم<sup>2</sup>.

أن اقتناء سلعة من دولة ما ، لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطاب تحديد(نسبة الوحدات بالعملة الوطنية الى العملات الاجنبية).

وتسمى هذا النسبة في الادبيات الاقتصادية بسعر الصرف (Exchange rate) والذي يعرف بأنه السعر الذي يتم مبادلة عملة بعملة اخرى، أي قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدره بوحدات من العملة المحلية او بالعكس قيمة وحدة واحدة من العملة المحلية مقدره بوحدات من العملة الاجنبية ، أي أحد العملتين تعد سلعة والعملية الاخرى تعد ثمن لها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحسين العنبي، سعر الصرف المغالي فيه، دار الكتب للنشر والتوزيع ، عراق ، كربلاء، 2019، ص15  
<sup>2</sup>-Frederic Mishkin, The Economics Money , Banking and financial ,Markets,Newyork,2004,p435.  
<sup>3</sup>-محمد أحمد وأحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 2017، ص302

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك النشاط استثماري او تجاري ، وتبرز أهمية سعر الصرف عن طريق مساهمته في تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية كاستقرار الأسعار المحلية وتحقيق مستوى نمو اقتصادي هذا على المستوى الداخلي اما التوازن الخارجي يكمن في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في مختلف المبادلات داخل البلد ، لهذا يجب البحث عن الوسائل والإجراءات التي تؤدي الى تحقيق التوازن والاستقرار لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الاخرى.<sup>1</sup>

### ثانياً:- وظائف سعر الصرف

تكمن وظائف سعر الصرف في اقتصاد اي بلد بما يأتي :-

#### 1- الوظيفة القياسية

يقوم المتعاملون الاقتصاديون بمقارنة اسعار السلع المحلية بأسعار السلع الاجنبية من خلال سعر الصرف المتبادل بين الدولتين كما هو حاصل سو السيارات في البلدان الصناعية<sup>2</sup>، فأسعار الصرف تمثل حلقة وصل بين العملات المختلفة وبذلك يعد سعر الصرف الجسر الواصل بين الاسعار المحلية والخارجية ومعرفة مدى القوة الشرائية عن طريق قياسه لقيم السلع والخدمات.

#### 2 - توزيع الدخل

إسعار الصرف تقوم بالوظيفة التوزيعية في داخل الاقتصاد المحلي ، كما يمكن لأسعار الصرف أن تؤدي هذه الوظيفة التوزيعية على المستوى الدولي وذلك من خلال التجارة الخارجية.

إنّ عملية التبادل التجاري لا بد ان تتم من خلال الاسعار التي يتم مقارنتها عن طريق سعر الصرف، فعند انخفاض سعر الصرف الذي سوف يقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية سوف يشجع الصادرات المحلية وجعلها اكثر ربحية فتزداد ربحية رجال الاعمال في مقابل ذلك سوف تنخفض القدرة الشرائية للعمال ، ويحدث العكس في حاله ارتفاع في سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض

<sup>1</sup> وسام حسين علي العنبيكي ، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية ، العدد (2) ، 2018، ص299

<sup>2</sup> عبد الكريم شينجار العيساوي ،الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات ،الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع ،بيروت ،2019، ص249.

في الصادرات بسبب ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية فيؤدي الى خفض الطلب على السلعة المحلية وتنخفض ارباح الشركات.<sup>1</sup>

### 3-الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات وذلك من خلال دوره في تشجيع الصادرات وايضا يعمل على توقف بعض الصناعات بسبب ارتفاع المواد الأولية واستبدالها باستيرادات يكون سعرها في الخارج اقل من سعرها في الداخل وبهذا فأن سعر الصرف يؤثر في التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للدولة.<sup>2</sup>

### 4-تنمية الصناعات المحلية

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية ، كما إن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.<sup>3</sup>

## ثالثا- أنظمة سعر الصرف exchange rate systems

وتوجد عدة أنظمة لأسعار الصرف وان الدراسات والادبيات الاقتصادية تتطرق لمزايا وعيوب كل نظام من أنظمة سعر الصرف ،اذ ان اختيار أي نظام منها في اقتصاد بلد ما يعتمد على الخصائص الهيكلية للاقتصاد والترابط والتناسق مع اهداف السياسة النقدية للبلد المعني.

ويقصد بنظام الصرف الأجنبي بأنه مجموعة من القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الاجنبي بها وحسب قوى العرض والطلب<sup>(4)</sup> وبشكل عام تنقسم أنظمة الصرف الى<sup>(5)</sup>

(1) مباح شبيب الشمري ،حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي( اسس نظرية وأساليب تحليلية )دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع ،بغداد 2015 ،ص351

(2) أمين صيد ،سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن المصرية ،لبنان ،ص26

(3) ماهر محسن سلمان، التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل مارأوف

للمدة(2008-2014) ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،ص5.

(4) السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ،الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2011،ص161

(5) زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي ،الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2005،ص47,48

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت: الذي يوجد فيه أربعة أشكال مختلفة هي :-

- 1- سعر صرف ثابت بصفة دائمية.
- 2- أسعار صرف يتم تعديلها بصفة دورية (ذات أساس قابل للتعديل).
- 3- أسعار صرف يتم الحفاظ عن طريق تحديد حصص النقد الاجنبي الرقابة على النقد.
- 4- أسعار ثابتة مع قدر ملموس من التذبذب حول هذه الأسعار .

ثانياً:- نظام أسعار الصرف المعمومة ويوجد فيه ثلاثة اشكال:-

- 1- تعويم تام:- وهو ما لا تتدخل فيه السلطات النقدية.
  - 2- تعويم مختلط او غير نقي:- وفيه تتدخل السلطات النقدية للتخفيف من حده التقلبات في سعر الصرف .
  - 3- أسعار صرف متدرجة التغيير:- يسمح لتحرك سعر الصرف الى الاعلى والاسفل من دون ربط لكن مع وجود قيد على مقدار التحرك المسموح به.
- وسيتيم بيان اهم انظمة الصرف المتبعة لأنظمة الصرف الثابتة و المعمومة :-

### 1- نظام سعر الصرف الثابت

عرف هذا النظام سعر الصرف الثابت في اواخر القرن التاسع عشر في ظل قاعدة الذهب ، وقد استمر هذا النظام لمدة طويلة من الزمن يغذي المعاملات التجارية الدولية معبرا عنه بقاعدة الذهب وعلى الرغم من ترك القاعدة في بداية السبعينات من القرن الماضي ولكن العمل بها لم ينتهي مباشرة<sup>1</sup> وفقا لقاعدة الذهب فانه يتحدد قيمة عمله أي بلد بالنسبة لعملة بلد اخر (سعر الصرف) وفقا لقيمة كل عملة بالنسبة للذهب ويرتبط ذلك بقيمة العملة التي تصدرها كل دولة في هذا النظام وحسب كمية الذهب الموجودة في البلد في البنوك المركزية لها حسب هذا النظام فإن الذهب لايقوم بدور العملة المشتركة للدول الاعضاء ، وانما تستخدم النقود

<sup>1</sup> محمد ابراهيم خيرى ، الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي ، فهرست الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، 2014 ،ص95

الورقية والمعدنية في التداول كما هو الحال في النظام النقدي المعاصر ولكن الذهب يقوم بمهمة الاحتياطي لعملات البلدان الاخرى<sup>(1)</sup>.

ويعرف هذا النظام بتدخل السلطات النقدية لتحديد سعر المرن لغرض مراقبة العملات الداخلة والخارجة حيث يمكن الدولة تثبيت سعر عملتها مع دولة تكثر معاملاتها التجارية او مع سلة من العملات الاجنبية<sup>(2)</sup>

ويندرج ضمن هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسة لنظم الصرف الثابتة :-

أ-سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:- في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية اساسية كالدولار مثلا او الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني... الخ، ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما ان نحو نصف البلدان النامية تتبع هذا النظام.

ب-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات :- في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات ، وقد تبين ان هذا الترتيب اكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف ونجد نحو ربع الدول النامية تتبع هذا النظام.

ج-سعر الصرف الثابت المرن:- اما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

ان الثبات بسعر الصرف يعود لتقييم العملة بوزن محدد من الذهب (قاعدة الذهب) وبهذا يكون من السهولة تحديد قيمة العملة ولوجود تلك المزايا لا بد من وجود بعض العيوب التي تضمنت ثبات سعر الصرف منها

ا- السعر يكون مقيما بأكبر من قيمه الحقيقية وبذلك هو لا يعطي القيمة الحقيقية للعملة.

ب- ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات بسبب قيمة العملة تكون اعلى من قيمتها الحقيقية وبالتالي سعر صادراتها للدولة يرتفع وهذا يؤدي الى تقليل القدرة التنافسية في التجارة بين البلدان.<sup>(3)</sup>

ولا بد من معرفة سبب تثبيت نظام سعر الصرف فهي بهذا تفتقد اداة من ادوات السياسة الاقتصادية التي تساعد في تصحيح الميزان التجاري حيث يؤدي تثبيت سعر الصرف الى تخفيض المخاطرة وعدم اليقين في المتغيرات التي تحدث في سعر الصرف وبالتالي تؤثر على قرارات النشاط الاقتصادي

(1) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 1995، ص364

(2) عامر عمران كاظم المعموري، أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية. في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 2011 مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد الثاني عشر، 2014، ص136

(3) عبد الرؤوف احمد، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2009،

وكذلك تؤثر التغيرات في الصرف على واردات وصادرات الدولة بصورة سلبية كما ان اسعار الصرف التي تكون ثابتة تضع قيود على البنوك المركزية لكي تؤثر على الاقتصاد.<sup>(1)</sup>

## 2 - نظام الرقابة على الصرف

تقوم على اساس تدخل الدولة في تعويم العملات الاجنبية من خلال البنك المركزي وهي بذلك تقوم بوضع حد لتقلبات اسعار الصرف للعملات وبالتالي يؤثر بجزء من الاحتياطييات النقدية الدولية. كان السبب في ظهور انظمة التعويم هو بسبب الضغوطات التي سببها اتفاقية برتن وودز الذي كان نتيجة تدهور اسعار الصرف وخلق عجز في موازين المدفوعات وارتفاع النفقات العسكرية وازدياد سعر الفائدة عن (5%) وبذلك قامت الحكومة الامريكية في اغسطس (اب) من عام 1971 تحويل الدولار الى ذهب وهي بذلك استغنت عن اسعار الصرف الثابتة. وفي شهر ديسمبر (كانون الاول) من نفس العام اجتمع الممثلين للدول الصناعية في اوروبا وامريكا واليابان في معهد smithsonian وقد جاء بالاجتماع لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انخفاض بقيمة الدولار مقابل الذهب وما يقارب (8%) وسمح بأن يكون تغير بالعملة لصرفها بـ (2.25) بعد ان كان المجال للتغير هو (1%) ضمن الاتفاقية برتن وودز.<sup>(2)</sup>

## 2- نظام اسعار الصرف المعوم

يقصد بتعويم الاسعار هو تركه اسعار الصرف تتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق وهناك انواع من اسعار الصرف المعومة منها :

### أ- التعويم الحر

فأن التعويم الحر يقصد به عدم تدخل الدولة وتكون تقلبات السوق هي التي تقوم بتحديد فاعليتها، وهنا وفق النظرية الكلاسيكية يكون لقوى السوق الاهمية لتلافي الاختلالات التي تحدث داخل الاقتصاد وتحقيق التوازن في نهاية الامر، فمثلا عند ارتفاع الاسعار بشكل يصل الى مستوى التضخم في البلد (A) يزيد الطلب على منتجات البلد (B) مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على عملة البلد (B) وبذلك قيمتها تزداد اما عملة البلد (A) وبذلك فإن اي تدخل في السوق من قبل الحكومة لا يؤدي الى تغير بالأرصدة النقدية الحكومية.

(1) يلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر، تشرين الثاني، السنة الثانية، الكويت ص23

(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2005، ص299

## ب- نظام سعر الصرف المختلط

يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي، اذ يكون سعر الصرف ثابتاً نسبياً بالنسبة لدول المجموعة الأوربية عند تعاملها لبعضها البعض، وعائمة امام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

## رابعاً: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف انواعاً واشكال عدة يتضح من خلالها قدرة البلد التنافسية وهي كالآتي:-

1- سعر الصرف الاسمي **Nominal Exchange Rate**: يعرف سعر الصرف

الاسمي على انه وحدة من العملة الاجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية ويتحدد على اساس قوى العرض والطلب على ذلك السعر<sup>1</sup>، وبذلك يتغير سعر الصرف تبعاً لنظام الصرف المعتمد في البلد. حيث يعتبر الثمن الجاري لعملة ما، هذا الثمن مقيم من عملة اخرى بتاريخ معين ولا يؤخذ قوتها الشرائية بعين الاعتبار بين تلك العمليتين وعادة ماتلجأ الدولة الى تخفيض سعر الصرف الاسمي باعتباره حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الاجنبي وكذلك دعم استيرادات بعض السلع ولكن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن قيمة العملة بشكل حقيقي لانه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلدين المحلي والاجنبي.

ويقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعتمد في المبادلات التجارية وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الاسواق الموازية.

2- سعر الصرف الحقيقي **Real exchange rate**: نظر لتزايد معدلات التضخم في

اقتصادات بلدان العالم المختلفة وماتنتج عنه من تقلبات في اسعار الصرف الاجنبية، ظهرت الحاجة لاعتماد سعر صرف حقيقي، ويعرف سعر الصرف الحقيقي بانه نسبة الاسعار المحلية بالعملة المحلية الى الاسعار الاجنبية بالعملة المحلية، وسعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية الى سعر السلعة في السوق العالمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> غفران حاتم علوان ، قياس وتحليل اثر التغيرات في الاحتياطات الدولية على سعر الصرف العراقي للمدة (1999-2011) عدد خاص بوقائع العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2013 ص 439.

<sup>2</sup> Griffiths,A.and Wall,Applied economic ,p.606

وعليه سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية<sup>1</sup> فهو بذلك يعبر عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة من العملة المحلية، كما يعين سعر الصرف الحقيقي معدل التضخم في البلد حيث كلما كان الفرق بين اسعار الصرف الحقيقية والاسمية قليلة كلما كان معدل التضخم منخفض.

### 3- سعر الصرف التوازني Equilibrium Exchange rate

يرمز التوازن الى توازن الاسواق (العمالة، السلع، راس المال) وقد يرمز ايضاً الى توازن العرض والطلب في سوق وعلية يمكن ان يعرف التوازن على انه السعر الذي يتم على اساس التبادل للسلع داخل السوق فاذا عرفنا سعر الصرف التوازني على اساس ذلك فيكون سعر التوازن هو السعر الذي يتساوى فيه العرض والطلب على تلك العملة.<sup>(2)</sup>

كما يعرف ايضاً على انه يمثل التوازن مستمر لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد في حالة النمو، كما تؤثر الصدمات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي فتقوم بالابتعاد عن التوازن اما تحديد سعر الصرف التوازني فانه يعتمد على تغيرات سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.<sup>(3)</sup>

4- **سعر الصرف الفعلي Effective Exchange rate**:- يعدّ سعر الصرف الفعلي القياس الذي يتم من خلاله متابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد وهو بذلك يعدّ مهم لاتخاذ القرارات بالنسبة للمتعاملين ونجد هناك نوعين من اسعار الصرف الفعالة هي

#### أ- سعر الصرف الاسمي الفعال Nominal Effective Exchange rate

يعبر عن العلاقة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية من خلال معدل معين من قيمة لسلة من العملات الاجنبية تكون معبر عنها بنفس المعدل من خلال مدة زمنية معينة<sup>4</sup> وايضا

<sup>1</sup> Steven Husted and michaelmelvin ,International Economics ,Addison-Wesley ,new York ,2010 ,p364  
<sup>(2)</sup> فاطمة الزهراء ، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02-2016، ص150  
<sup>(3)</sup> بلال محمد أسعد وآخرون، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق كلية المعارف الجامعة، 2019، ص740

3- Ymwb Weerase Kera ,Nominul and Real Effective Exchange Rates for the seacen countri, The south East Asian Central Bank (seacen), Research and Training Center, Kuala Lumpur Malaysia, 1992, P.1



يفسر التغير الذي يحدث في القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات الاجنبية الذي يكون نتيجة لتحرك سعر الصرف الاسمي.<sup>(1)</sup>

ب- سعر الصرف الحقيقي الفعال Real Effective Exchange reat وبهذا يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الاسعار النسبية لسلعتين يمكن قياس سعر الصرف الحقيقي. ويعرف سعر الصرف الحقيقي الفعال بأنه متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية الى سعر الصرف الحقيقي الفعال هو سعر الصرف الفعال الاسمي معدلا بمجريات الاسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين.<sup>2</sup> ويستعمل عادة في اغراض التحليل الاقتصادي اما تعريفه فانه يتوقف على الغرض من استعمال سعر الصرف فقد يكون الغرض منة هو لقياس تنافسية الدول مقابل شركائها التجاريين فاذا كان المؤشر المستخدم لقياس سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فانه يؤدي الى ضعف القدرة التنافسية للسلع التي تكون مصدرة من حيث الاسعار اما في حالة انخفاض المؤشر يعتبر ايجابي لأنه يرفع القدرة التنافسية ويؤدي الى رفع الصادرات وبهذا يعدّ مؤشر مهم لميزان المدفوعات وزيادة النمو في الاسواق السلعية والمالية والنقدية.<sup>3</sup>

(1) ليلي زراري، انعكاسات تغيرات اسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2016- 2015 ص16  
 2 عبد الحسين جليل الغالب، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، عدد خامس المؤتمر السنوي الثالث 2017 ص20

(3) Oestereichische National bank , the experience of Exchange Rate Regimes in southeast term Europe in a Historical and comparative Perspective, European Monetary History Network (SEEMHN) No. 13, April 13, 2007, P.221.

## خامساً: نظريات اسعار الصرف

### 1- نظرية تكافؤ القوة الشرائية

تعدّ من اقدم النظريات لسعر الصرف تمت صياغتها عام 1916 من قبل الاقتصادي ( custov cassel ) جاء في هذه النظرية ان سعر الصرف الذي يكون بين بلدين لعملتهم في الاجل الطويل عبارة عن النسبة بين مستويات الاسعار الوطنية في البلدين اي ان مستوى الاسعار للبلدين يتساوى اذا تم التعبير عنها بعملة مشتركة.<sup>(1)</sup>

اما اذا حدث تضخم في احدى الدولتين ونقصت القوة الشرائية لعملتها تبعاً لذلك فان قيمة هذه العملة في البلد الاخر سوف تنخفض بنفس النسبة اي ان هذا الارتفاع في الاسعار الذي حدث في البلدين سوف يؤدي الى ظهور سعر صرف جديد مساوي للسعر الاصلي مضروباً في نسبة درجة الارتفاع في الاسعار للبلدين وان طلب على العملة لا يظهر الا اذا كان لها قوة شرائية معينة اي امكانياتها على الحصول على السلع المحلية.<sup>2</sup>

وضح العالم كأسيل ان النقود لا تطلب لذاتها وانما بما تتمتع به من قوة شرائية داخل بلدها

واجهت نظرية تعادل(تكافؤ) القوة الشرائية العديد من الانتقادات أبرزها

- 1- حرية التجارة الدولية وهو امر غير موجود حيث لا وجود لها بدون اي قيد.
  - 2- اهملت النظرية العوامل التي تؤثر في تحديد اسعار الصرف على الدخل القومي لأهميته وتأثيره على الاستيرادات وبالتالي على طلب العملة بسوق الصرف.
  - 3- وضحت النظرية ان تغير او انخفاض اسعار الصرف ،فان الطلب على الصادرات يتغير بنفس النسبة.
  - 4- اهملت حركة رؤوس الاموال الدولية حيث يؤثر الاقراض والاقتراض على اسعار الصرف وتأثيرها يكون على عرض وطلب العملة الاجنبية والمحلية.
- رغم الانتقادات الموجهة لها الا ان هذه النظرية تعد دليل مناسب للعمل على تفسير تحركات اسعار الصرف.

(1) عبد الحميد فرغيث، النقود والتمويل الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2019، ص53  
(2) صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1966، ص213

## 2- النظرية الكمية

تضمنت هذه النظرية ان الزيادة في كمية النقود تعمل على ارتفاع الاسعار في الداخل هذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي سوف تنقص الصادرات وترتفع الاستيرادات<sup>1</sup>، السبب في ذلك ان السلع التي تكون في الخارج سعرها يصبح اقل مقارنة بالسلع المحلية هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية لتسديد قيم الاستيرادات وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد قيم الصادرات مما يسبب ارتفاع في اسعار الصرف.

## 3- نظرية ميزان المدفوعات

بعض الاقتصاديين بحثو عن نظرية اخرى لمعرفة الطريق الذي من خلاله يتحدد سعر الصرف فعرفت هذه النظرية بنظرية ميزان المدفوعات او نظرية العرض والطلب تقوم هذه النظرية بأن سعر الصرف يتحدد كما يتحدد اي ثمن اخر موجود طبقاً لقانون العرض والطلب<sup>2</sup>

تفسر هذه النظرية بان سعر الصرف يتحدد كما يتحدد اي ثمن اخر موجود طبقاً لقانون العرض والطلب وهذا العرض والطلب هو ينشأ نتيجة علاقاته الاقتصادية وديونه مع البلدان الاخرى ، فإذا كانت علاقات البلد مع الخارج اكثر من الديون المترتبة عليه فهذا يؤدي الى ان عرض العملة سوف يرتفع، اي ان المطلوب من العملة المحلية يكون اكثر من المعروض منها فينخفض سعر العملة الاجنبية مقوماً بالعملية المحلية وسعر الصرف يكون في صالح البلد الدائن بالعملية الوطنية (العملة المحلية تنخفض) عند ذلك تكون حقوق البلد اقل من ديونه وبهذا سعر الصرف يكون ليس من صالح البلد المدين.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 87

<sup>(2)</sup> علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2013 ، ص 116

<sup>(3)</sup> سعود جايد العامري ، المالية الدولية ، النظرية والتطبيق ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان الاردن ، 2010 ، ص 147

## 4- نظرية اسعار الفائدة

لسعر الفائدة اهمية كبيرة لتحديد سعر الصرف في الاجل القصير اذ ان هنالك علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف تتلخص بشرط تكافئ الفائدة (interest parity) حيث ينص الشرط على ان الفرق في سعر الفائدة بين البلدين يساوي تقريبا التغير الذي من المتوقع حدوثه في سعر الصرف لعمليتي البلد، فعند ما يكون سعر الفائدة في الخارج اعلى من سعر الفائدة في الداخل عندها من الخطأ تفضيل الاستثمار الخارجي لان هذا القرار المستثمرين يتخذوا بناء على تحركات سعر الصرف في مدة الاستثمار، وذلك بسبب قرار المستثمرين تحويل عوائدهم المستقبلية الى العملة المحلية لابد ان يأخذوا بنظر الاعتبار التقلبات التي حدثت في سعر الصرف خلال فترة الاستثمار ولهذا المستثمرون الذي يقومون باستثمار اموالهم خارج الحدود بتوقيع عقود آجلة لبيع الصرف الاجنبي الذي يتحقق من عائداتهم المستقبلية لكي يحموا انفسهم من مخاطر تقلبات الاسعار الصرف هذا الاسلوب الذي يتبعه المستثمرين يسمى (مراجعة الفائدة المغطاة) حيث يلجأ المستثمرون الى الاسواق الآجلة وذلك لعدم قدراتهم على توقع سعر الصرف في المستقبل.

## المبحث الثاني

## العوامل المؤثرة في سعر الصرف واثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية

## أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل مؤثرة في سعر الصرف ويعتبر اهمها ما يلي:-

## 1- كمية النقود

تؤثر كمية النقود داخل الاقتصاد على سعر الصرف فالزيادة بالإصدار النقدي يؤدي الى ارتفاع كمية النقود في الاقتصاد هذه الزيادة في النقد تؤدي الى رفع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض المنافسة للسلع المحلية مع السلع للدول الاخرى مما يؤدي الى زيادة في كمية الواردات وانخفاض في الصادرات هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية وتراجع في الطلب على العملة المحلية مما يعمل على خفض سعر الصرف للعملة المحلية<sup>1</sup>.

ويذهب النقوديون اكثر من ذلك اذ يرى فريدمان ان حركات الاسعار توضح التغيرات التي تحدث في كمية النقود ويقول فريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تفسير اساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون ان ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الاسعار بنفس الاتجاه وبالعكس) ويذهب النقوديين باعتبار سعر الصرف سعر نسبي لعملتين وبذلك يتحدد وفق العرض والطلب النسبي بأفتراض تعادل القوة الشرائية، ان العرض المحلي للنقود يقوم بتحديد مستوى الاسعار وبالتالي سعر الصرف يحدده المعروض النقدي بدولة اخرى.<sup>(2)</sup>

## 2- سعر الفائدة: -

ان سعر الفائدة السائد في الاسواق المالية والنقدية له اثر واضح على سعر الصرف وذلك من خلال عمليات راس المال بميزان المدفوعات فعندما ترتفع اسعار الفائدة المحلية هذا يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الى الداخل ويزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي الى ارتفاع سعر صرفها وتكون الحالة بالعكس عندما تنخفض اسعار الفائدة المحلية فتتجه رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وهذا يؤدي الى خفض في قيمة العملة المحلية وبهذا

<sup>1</sup> الشيماء امين علي الحديدي ، واخرون ،أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري مصر حالة دراسية ،بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي ، 18 يونيو ، 2017 ، ص2

<sup>(2)</sup> عبد الحسين جليل الغالبي ، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ،ص26

نلاحظ ان سعر الصرف لا يتأثر بأسعار الفائدة المحلية فقط وإنما أيضاً بأسعار الفائدة الخارجية وهذه الأخيرة ستعمل على هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وبهذا يزداد الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي ينخفض سعر الصرف.<sup>(1)</sup>

فإذا افترضنا ان الحركة تكون تامة لراس المال بين الدول فهذا يؤدي الى انتظام معدلات الفائدة عبر الحدود وذلك بفعل حركات المراجعة، اذا ارتفع سعر الفائدة في احد الدول فوق المتوسط العالمي هذا يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل ولكن هذا التدفق الرأسمالي الخارجي سوف يؤدي الى خفض معدلات الفائدة داخل البلد مما يجعلها ترجع الى معدلها الطبيعي وبذلك يقل الحافز لمزيد من الحركة الرأسمالية.

على سبيل المثال اذا كان متوسط الفائدة العالمي هو 3% وحدث ارتفاع في سعر الفائدة في الصين الى 4% هذا يدفع الرأسماليين الى التوجه الى الصين طمعاً بالعائد الاعلى الذي يمكن الحصول عليه ولكن ذلك التدفق سوف يؤدي الى عودة سعر الفائدة في الصين الى معدلة الطبيعي.<sup>2</sup>

### 3- التضخم:-

يعرف التضخم على انه الزيادة المستمرة بالأسعار كما يعرف على انه انخفاض قيمة القوة الشرائية للنقود لشراء السلع والخدمات لفترة طويلة من الزمن، عند حدوث زيادة في عرض النقد داخل الاقتصاد وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات هذا يؤدي الى ارتفاع في الاسعار (كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع) من جهة اخرى هذه الزيادة بالمعروض النقدي تؤدي الى ارتفاع في قيمة العملة الاجنبية<sup>3</sup> ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي لانخفاض مستوى التضخم وبالتالي ترتفع ربحية المؤسسات فتسعى الى زيادة تنافسيتها بين بقية الدول.<sup>4</sup>

(1) سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغيير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة 2005-

2015، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 39 2017 ص 8

<sup>2</sup> معاذ الشرفاوي الجزائري، الاقتصاد الدولي، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، 2021، ص 208.

<sup>3</sup> عبد الامير عبد الحسين العلي، مروة هادي ساجت العماري، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي "دراسة تطبيقية في

البنك المركزي العراقي" مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع والعشرون، ص 48

4-Jean Languat ,Pascal vanhove,Economie general,dunod,2011 ,p384

## 4- السياسة الضريبية

تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية!<sup>1</sup>

## 5- ميزان المدفوعات

من العوامل الأساسية التي تؤثر على اسعار الصرف هو ميزان المدفوعات ويعرف ميزان المدفوعات على انه معاملات لبلد ما مع بقية انحاء العالم خلال فترة سنة ، ويعتبر بانه بيان محاسبي يتم تسجيل المعاملات الدولية الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بقية البلدان ضمن فترة من الزمن غالباً ما تكون سنة.

تتأثر قيمة العملة في جميع بنود حسابات ميزان المدفوعات وذلك من خلال الكميات المعروضة والمطلوبة ومن هذه الحسابات <sup>2</sup>.

## أ- الميزان التجاري

عند تصدير السلع الى الخارج يتم دفع قيمتها للمصدر بالعملة الاجنبية من خلال شيك او حوالة... الخ وعندما يقوم المصدر باستبدال هذه العملة الاجنبية التي حصل عليها من خلال عملية التصدير بعملة الوطنيه فالطلب على عملته سوف يزداد وعند حدوث هذه الزيادة بالطلب على العملة الوطنيه سوف يحسن سعر عملته وبالوقت نفسه فان استيرادات الدولة من الدول الاخرى يؤدي الى الدفع بالعملة الاجنبية ولكي يحصل عليه فعلى المستورد بيع العملة الوطنيه للحصول على العملة الاجنبية من اجل القيام بعملية المبادلة وبالتالي يؤدي الى انخفاض سعرها.

## ب- ميزان الخدمات

ما ينطبق على الميزان التجاري ينطبق على ميزان الخدمات من الامثلة على الميزان التجاري عمليات شركات التامين الوطنيه، الشحن، ايرادات الاستثمار ايرادات الموانئ... الخ وكل ما ينتفع به الاجانب وتؤثر في جانب الطلب فيزيد من الطلب على العملة المحلية ويحسن منها والعكس اذا كانت هذه الخدمات مقدمة من قبل الاجانب والذي انتفع منها المواطن داخل البلد الذي يبيع العملة الخاصة به مقابل الحصول على العملة

(<sup>1</sup>) ماهر محسن سلمان ، م التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال (سلاسل مارآوف)

للمدة(2008-2014) ،صدر سابق ،ص5

(<sup>2</sup>)مايخ الشمري ، التمويل الدولي (اسس نظرية وأساليب تحليلية) مصدر سابق ص 281

الاجنبية وهو بذلك يؤدي الى الزيادة في عرض العملة المحلية فينخفض سعرها، ويتكون ميزان الخدمات من الأتي :- (التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية، القروض الدولية، التحويلات والمساعدات )

#### - التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية

يعني بذلك نقل رؤوس الاموال من بلد الى بلد اخر فنتحول الى موجودات في بلد الاخر وهي على نوعين (استثمارات مباشرة) كالعقارات او المصانع... الخ او (استثمارات غير مباشرة) كتحويل الاموال في البلد الاخر على شكل سندات او اسهم.. الخ هذه النوع يتأثر بتقلبات الاسعار للفائدة ويتسع عادة الى الربح.

#### - القروض الدولية

عند منح القروض يعمل على زيادة الطلب على عملة الدولة المتلقية للقروض وارتفاع عرض العملة للدولة التي قامت بمنح القروض مما يؤدي الى ارتفاع في سعر العملة الوطنية للدولة التي اقترضت وانخفاض في سعر العملة التي قامت بتقديم القرض.

#### -التحويلات والمساعدات

هذه الاموال التي تقدم كمساعدات او تحويلات العاملين فأنها تؤثر على قيمة العملة للبلد المستفيد منها .

#### 6- الدخل

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويمكن توضيح ذلك من خلال:-

أ- ان أي تغير يحدث في الناتج المحلي الاجمالي يدفع الى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة او النقصان فعندما يرتفع الناتج المحلي الاجمالي فهذا يؤدي الى انتعاش في الحساب الجاري بسبب الزيادة في الطلب على العملة المحلية والذي يؤدي الى خفض سعر الصرف الاجنبي وبالعكس.

ب- على افتراض حرية حركة رؤوس الاموال فعند زيادة التدفق المالي فهذا يؤدي الى ارتفاع في الدخل النقدي في الدولة المستقبلية له في الوقت الذي يترتب على انخفاض الدخل النقدي في البلد المصدر له والذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب



على الاستيرادات ونتيجة للحالتين التي تمثل في زيادة الطلب على الصادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته بتحقيق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب راس المال طويل الاجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارجي مما يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية وانخفاض في قيمة العملة الاجنبية.<sup>1</sup>

#### 7 -العوامل السياسية والإشاعات

ترتبط هذا العوامل بالإشاعات والابخار والنشرات الاقتصادية وتصريحات المسؤولين فالمتعاملون في سوق الصرف عادة ما يعتمدون على هذه الاخبار، وكذلك العوامل السياسية مثل الحروب لها تأثير فتؤدي الى اختلال في داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى انخفاض في قيمة العملة وارتفاع في سعر صرف العملات التي تكون قيادية كالدولار مثلاً.

#### ثانياً :-اثار تغيرات سعر الصرف على الاسعار

يعد رفع سعر الصرف والذي يعد خفض لقيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الاجنبية احد العوامل التي تؤدي الى رفع الاسعار الداخلية لعدد من الاسباب<sup>2</sup>

- أ- سعر المواد الاولية المستوردة سوف ترتفع مما يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج
- ب- زيادة اسعار الواردات بصفة عاملة لتشمل الاستيرادات على بعض السلع الاستهلاكية هذه الارتفاع الذي يحدث على هذه السلع يؤدي الى زيادة نفقة المعيشة مما يدفع العمال بزيادة اجورهم.
- ت- بسبب ارتفاع اسعار الاستيرادات فان جزء من طلب الافراد سوف يتحول الى السلع المحلية فاذا كانت هذه السلع غير مرنة لأي سبب فان زيادة الطلب عليها يؤدي الى ارتفاع اسعارها بسبب زيادة في الطلب على العرض
- ث- تؤدي تنبؤات الافراد في ارتفاع سعر الصرف الى زيادة الطلب على السلع قبل الارتفاع المتوقع مما يؤدي زيادة في طلب يدفع الاسعار نحو الصعود.
- تغيير ادواق المستهلكين وتفضيلاتهم فقد تتحول من بلد الى اخر سواء كان مصدر مهم الاستيراد سلع وخدمات معينة لأسباب فيها رد فعل الناس على المواقف السياسية او ظهور اعراض معينة وغيرها.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> Jonada Tafa ,Relationship between exchange rate and interest rate ,case of Albania ,Mediterranean journal of social sciences , 2015 , p165

<sup>(2)</sup> احمد مندور ،مقدمة في الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعة،لبنان،بيروت،1990،ص188-189

## ثالثا - ادوات سياسة سعر الصرف

تعد السياسات لسعر الصرف اداة مهمة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، تتخذ عدد من الدول تتمثل برفع وخفض اسعار الصرف من اجل تحقيق اهداف محددة.

## أ - سياسة تخفيض سعر الصرف

يقصد بالتخفيض هو كل اجراء تعمل به الدولة عمداً لخفض قيمة الوحدة النقدية المحلية التي تكون مقيمة بالوحدات الاجنبية.

هذا التخفيض بسعر الصرف يترتب عليها أحداث تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملية الاجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية، كما يعالج الانخفاض بأسعار الصرف الاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات ووضع القيود على الواردات، وكذلك يعمل على تقليل تصدير رؤوس الاموال الى الخارج ودعم استيرادها من الخارج.

كما يهدف التخفيض الى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وذلك لتسهيل تصريف المنتجات التي يقومون بمنتجاتها في الاسواق الخارجية، قد يهدف التخفيض بسعر الصرف الى علاج مشكلة البطالة داخل الاقتصاد حيث ينتج عن ارتفاع في السلع المصدرة. كما له اثر مهم ومباشر هو زيادة مستوى الدخل نتيجة زيادة الصادرات وتقليل الواردات هذه الزيادة بالدخل تؤدي الى زيادة في الطلب المحلي على الواردات كما يعني الانخفاض بسعر الصرف خفض ثمن السلعة المصدرة بنفس النسبة اذا لم يحدث ارتفاع في الاثمان مما يتلاشى معه اثر التخفيض، وعادة ما يؤدي الخفض في سعر العملة الى رفع اسعار السلع ويعود ذلك الى ضعف ثقة الافراد بالعملة الوطنية وايضاً اذا كانت الدولة تعتمد على الاستيرادات بالسلع الضرورية يؤدي الى رفع نفقات المعيشة اذا كان انتاج الصادرات غير مرن ومن هنا تعد سياسة تخفيض سعر الصرف خطر على قيمة العملة الوطنية<sup>(2)</sup>

## ب - سياسة رفع سعر الصرف

(1) موسى سعد مطر ، واخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص50  
(2) هبه عوض الله علي حسين، العوامل المؤثر في سعر الصرف في السودان دراسة تطبيقية للمدة 1998-2018، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، العدد الواحد واثلاثون شهر 12 2020، ص43

تعد سياسة رفع سعر الصرف او رفع قيمة العملة من المشاكل الخطرة التي تواجهها البلدان النامية حيث الاثر لا ينتقل فقط الى خفض سعر الواردات للمستهلكين وزيادة اسعار الصادرات للمنتجين وانما تنتقل ايضاً الى التأثير في النمو الاقتصادي وطريقة أدائه. وقبل معرفة مفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة سوف نوضح الفرق بين رفع وارتفاع لقيمة العملة، فالارتفاع في قيمة العملة يعد ارتفاع سعر العملة المحلية للبلدان مقابل العملات الاجنبية الأخرى، والعوامل التي تؤدي الى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي سوف تختلف عن تلك التي تؤدي الى خفض القيمة المحلية وهذا يرجع الى قوى العرض والطلب داخل السوق والدولة لا تكون لها دخل في ذلك الارتفاع الذي حصل، اما عن دفع قيمة العملة المحلية فهي تعد سياسة يقوم باتباعها البنك المركزي وهو يعني بذلك زيادة الوحدات من العملات الاجنبية مقابل المحلية

#### رابعاً: تحديد سعر الصرف التوازني وفق اسلوب توازن الاقتصاد الكلي

ان ما يحدد التوازن في سوق الصرف الاجنبي هو قوى العرض والطلب الموجودة داخل السوق ونعني بسعر الصرف التوازني هو السعر الذي تتوازن عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة أي معروض عملة معينة مع المطلوب منها ويسمى ذلك سعر عند تساوي النقطتين بالسعر التوازني كما ان عرض الصرف والطلب عليه يتم من خلال التفاعل الذي يحدث بين العرض والطلب وسوف نتناول هذين التوازنين كما يأتي:

#### 1-الطلب على الصرف الاجنبي

يتناول الطلب على الصرف الاجنبي من خلال طلب المقيمين على السلع والخدمات أو الأصول والأسهم من دول الخارج اي بمعنى اننا نحتاج الى الصرف الاجنبي لكي نشترى خدمات او سلع او اصول اجنبية<sup>1</sup>.

يبين منحني الطلب على الصرف الأجنبي العلاقة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة والتي توضح أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية، حيث ينحدر منحني الطلب على الصرف الاجنبي من اعلى اليسار الى اسفل اليمين ذو ميل سالب، اي عند ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يعني ذلك ان الدول الاجنبية التي كانت تستورد من هذه الدولة سوف تقوم بدفع وحدات نقدية أكثر مما كانت تدفع فيما سبق وبالتالي فأنها سوف تتراجع عن الاستيراد من

<sup>1</sup> د.محمد كمال الجنزوري، سوق الصرف الاجنبي، المعارف الاسكندرية للنشر، القاهرة، 2004، ص17

تلك الدولة مما يؤدي الى تقليل الطلب على العملة المحلية لديها اما في حالة كان سعر الصرف للعملة المحلية منخفض فأنه سوف يؤدي الى حدوث العكس<sup>(1)</sup>

## 2- العرض على الصرف الاجنبي

يكون العرض على الصرف الاجنبي على العكس من الطلب على الصرف حيث يظهر العرض في الفقرات الدائنة في ميزان المدفوعات، اي انها تعد من المعاملات التي يتم استلام المقبوضات النقدية من الخارج.

نستطيع توضيح العلاقة بين سعر الصرف والعرض بانها علاقة طردية ومنحنى العرض ينحدر من الاسفل الى الاعلى باتجاه اليمين ، هذا المنحنى يدل على ان الزيادة في الكمية المعروضة كلما ارتفع سعر الصرف .

## 3- تحديد سعر الصرف التوازني

يتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال تقاطع منحنى طلب العملة مع منحنى العرض في السوق، فيرتفع الطلب على الصرف عند استيراد السلع والخدمات من الخارج وكذلك من خلال الاستثمارات والقروض الاجنبية.<sup>2</sup>

أما عرض سعر الصرف الاجنبي فانه يرتفع عند تصدير السلع والخدمات والحصول على القروض والاستثمارات الاجنبية.<sup>3</sup>

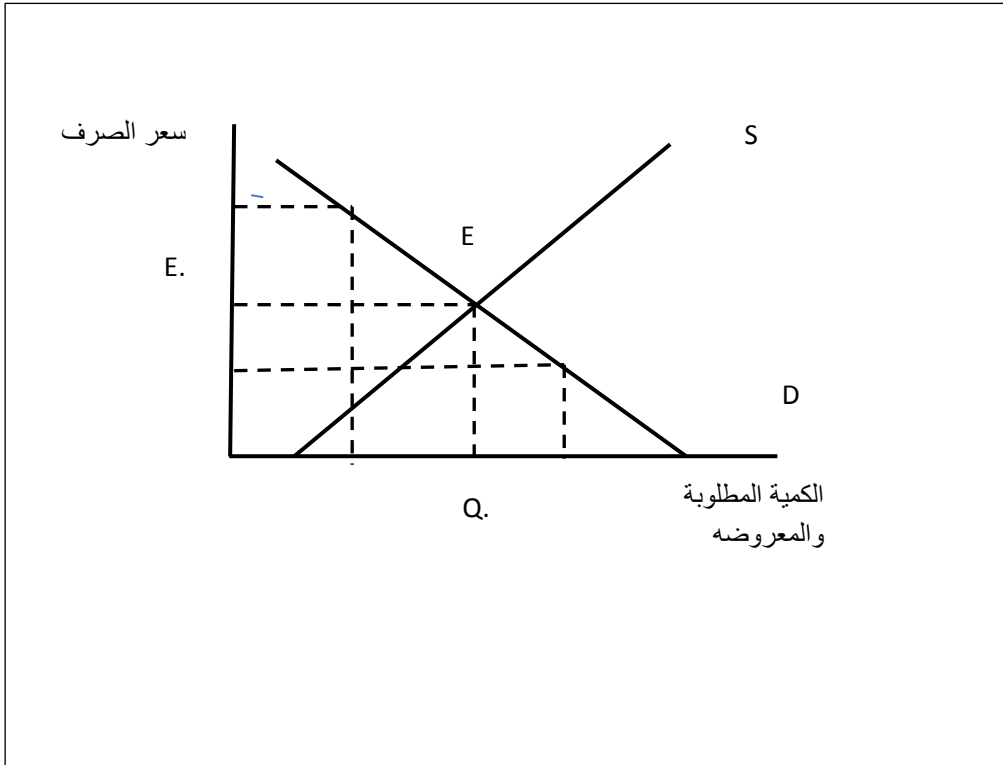
(1) علي عمران حسين عمران الطائي، تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في بعض الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2011) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014، ص26

<sup>2</sup> د.محمود يونس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة – جامعة الاسكندرية -2000 ص271

<sup>3</sup> دومنيك سالفاتور ، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي ، ترجمة د.محمد رضا العدل، دار ماكجر وهيل للنشر -1975- ص147.

ونستطيع تحديد سعر الصرف التوازني من خلال الشكل البياني التالي:-

الشكل (1) سعر الصرف التوازني

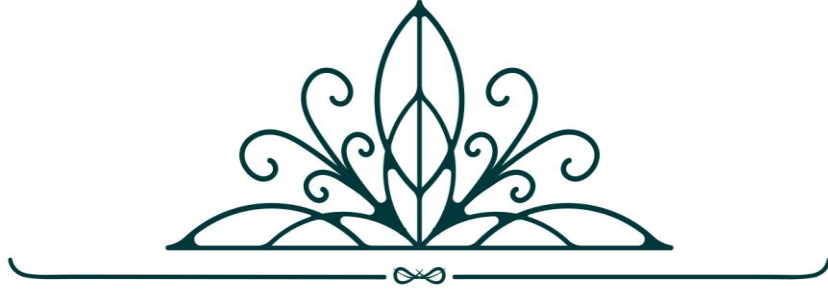


المصدر:- د. هجير عدنان زكي أمين، الأقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، العراق، 2010، ص266

عندما يكون سعر الصرف عند النقطة **E** فإن هذه النقطة تمثل سعر الصرف التوازني عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، حيث ان الكمية المطلوبة من العملة الوطنية في سوق الصرف تساوي الكمية المعروضة منها، والكمية التوازنية **Q** وعلى ضوء ذلك فاذا ترك سعر الصرف حرا فانه يتحدد كأى سعر ثاني في الاقتصاد عندما تتفاعل قوى العرض مع الطلب .

وكذلك هو سعر صرف متنسق مع التوازن الاقتصاد الكلي، اي ان سعر الصرف التوازني **e** يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي<sup>1</sup>. ويعكس مفهوم سعر الصرف التوازني بانه يرتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي لأي بلد، وهذا يتطلب معرفة وتحديد كل متغير من هذه المتغيرات على سعر الصرف وفيها يتحدد مؤشر لسعر الصرف التوازني.

<sup>1</sup> - بلقاسم العباس، مصدر سابق، ص7



## الفصل الثاني

تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1991-2021

### المبحث الأول

تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (1991- 2021)

### المبحث الثاني

تحليل تغير سعر الصرف في العراق للمدة (1991-2021)

## المبحث الأول

## تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 1991-2021

## المطلب الأول / الناتج المحلي الإجمالي

الناتج الاجمالي المحلي يعرف على انه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة مقومة بأسعارها السوقية<sup>1</sup>. أما الناتج الاجمالي الوطني فانه يعرف بمجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل عوامل الانتاج الوطنية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة مقومة بأسعارها السوقية<sup>2</sup>.

بالتالي يمكن اجمال اهمية الناتج المحلي الاجمالي بما يأتي

- 1- التعرف على مستوى معيشة الفرد من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- التعرف على معدل النمو الاقتصادي من خلال نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي.
- 3- المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية.

يوجد هناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الاجمالي منها طريقة الانتاج عن طريق حساب القيم النقدية للمنتجات النهائية من السلع والخدمات كما موضح في المعادلة القادمة :-

الناتج المحلي الاجمالي = كمية الوحدات \* سعر بيع الوحدة

$$GDP = \sum P_i Q_i \dots \dots \dots^3$$

وكذلك طريقة الدخل المكتسبة وتتضمن مجموع الدخل التي يحصل عليها عناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) المساهمين في العملية الانتاجية خلال مدة سنة<sup>4</sup>.

ولابد من التمييز بين الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، فالناتج المحلي الاسمي يتم احتساب على أساس الأسعار السائدة في ذلك العام وبذلك فهو لا يعبر عن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي ويتأثر عادة لعامل تغير الأسعار من عام لآخر اي عامل (التضخم) اما الناتج المحلي

<sup>1</sup>-Corona Brezina ,Economic Recovery ,Rosen publishing ,2012,p4

2-Diane Coyle ,GDP Abrief but affectionate history revised and expanded edition , in the united kingdom , princeton University Perss ,p14

<sup>3</sup> - فنوني حبيب ،البيسط في الاقتصاد الكلي ،جامعة المصطفى للنشر ، لبنان ، 2018 ، ص12

<sup>4</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الاولى ،مركز الدراسات العربية للنشر العميري ،1988 ،ص315

الحقيقي فيكون على أساس تثبيت الأسعار في سنه ما (سنة الأساس) وحساب الناتج المحلي الإجمالي لتلافي معدلات التضخم التي من الممكن حصولها في السنوات القادمة.

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الارقام القياسية}} \times 100 \dots 1$$

إذ إن الرقم القياسي يمثل متوسط أسعار السلع والخدمات المنتجة في السنوات المختلفة بعد تحديد سنة الأساس.

### أولاً:- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1991-2002

لقد ترتب على غزو العراق للكويت في التسعينات كثير من العقوبات الاقتصادية ومنع تصدير النفط العراقي الذي يعتبر هو المورد الأكبر للعراق، كما دمرت الحرب الكثير من البنى التحتية، وبهذا فإن نفقات الحكومة ازدادت مما اضطرت إلى الاصدار النقدي الجديد لتمويل ذلك العجز وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في البلد.

يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في عام 1991 قد بلغ (42451.6) مليون دينار بالأسعار الجارية، وفي عام 1992 عاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بالارتفاع واستمر الارتفاع حتى عام 1995 حيث بلغ (6695482.9) مليون دينار بالأسعار الجارية. بمعدل نمو سنوي عال نسبه (303.75%) هذا الارتفاع ناتج عن تصاعد التضخم، اما في عام 1996 تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بمقدار (6500924.6) مليون دينار ومعدل نمو سالب بلغ (-2.91%) ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الاسعار بسبب توقيع مذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط

وفي الاعوام (1998-2000) شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً بلغ (50213699.9) مليون دينار بالاسعار الجارية في عام (2000) وبمعدل نمو سنوي (45.70%).

في العامين (2001-2002) انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى (41022927.4/ 41314568.5) مليون دينار على التوالي. بمعدل نمو سالب بلغ (-) 17.72 / -0.71% هذا التراجع حدث بسبب تراجع اسعار النفط بعد احداث (11) ايلول.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) January, Real Gross Domeestic Product (rela GDP), Investopedia ,2002 , p5



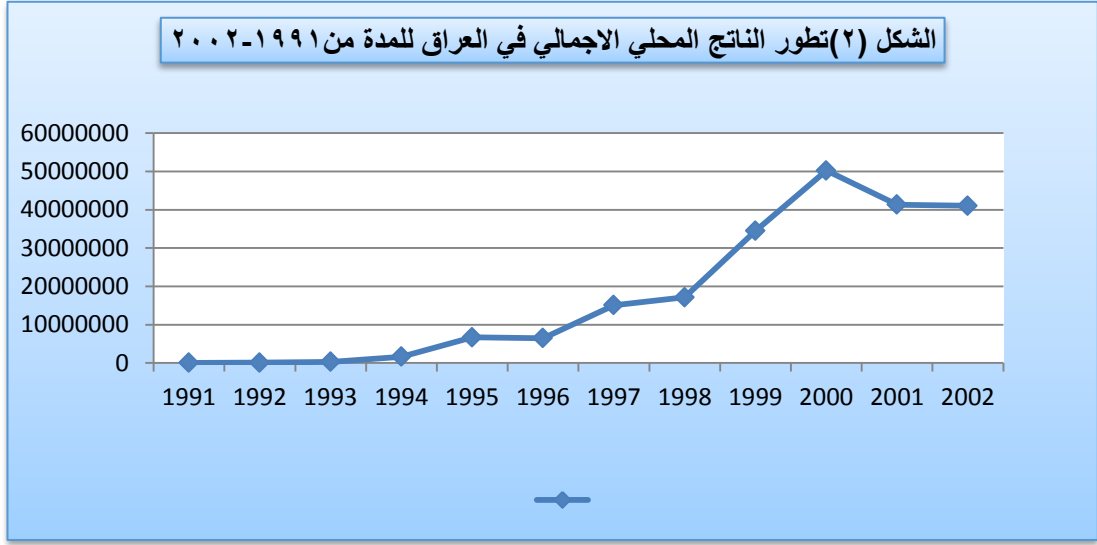
جدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة ( 1991 – 2021 ) مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو %
1991	42451.6	
1992	115108.4	171.15
1993	321646.9	179.43
1994	1658325.8	415.57
1995	6695482.9	303.75
1996	6500924.6	-2.91
1997	15093144	132.17
1998	17125847.5	13.47
1999	34464012.6	101.24
2000	50213699.9	45.7
2001	41314568.5	-17.72
2002	41022927.4	-0.71
2003	29585788.5	-27.88
2004	53235358.7	79.94
2005	73533598.6	38.13
2006	95587954.3	29.99
2007	111455813.2	16.60
2008	157026061.6	40.89
2009	130642187	-16.8
2010	162064566	24.1
2011	217327107	34.1
2012	254225490.7	16.97
2013	273587529.2	7.61
2014	266420384.5	-2.61
2015	207876191.8	-21.97
2016	196536350.8	-5.45
2017	225995179.1	14.98
2018	268,918,874	21.31
2019	276157868	2.69
2020	219768798	-20.41
2021	301439533	37.16

المصدر :- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية

العمود (2) من اعداد الباحث بالاعتماد على معادلة النمو  $100 \frac{p2-p1}{p1}$

<sup>1</sup> حسام الدين طه و عبد الله محمد، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة من (1990-2018) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية العدد 2، 2021، ص 4



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

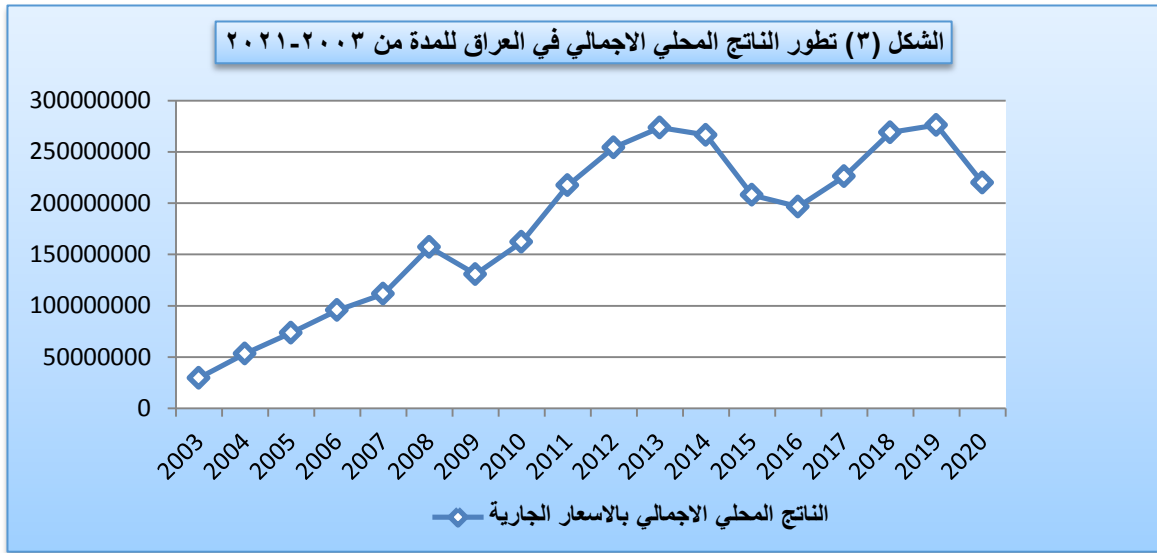
### ثانياً:- تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2021)

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2003 (29585788.6) بالاسعار الجارية مسجلاً تراجعاً وبمعدل نمو بلغ (27.88%) بالاسعار الجارية بسبب احتلال العراق والتدمير والتخريب التي حدثت وفي عام 2004 شهد زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية واستمرت هذه الزيادات حتى عام 2008 وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (157026061.6) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (40.89%) خلال هذه السنة لقد شهدت البلاد العديد من التطورات السياسية والاقتصادية ورفع بعض العقوبات الاقتصادية مما ساهم في حدوث تطور في الناتج المحلي الاجمالي.

في عام 2009 انخفض الناتج (130642187) بالاسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي سالب (16.8%) والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى الازمة المالية العالمية التي ادت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي في السلع ومنها المستوردة.

اما في الاعوام (2010-2013) عاد الناتج المحلي والاجمالي بالارتفاع وقد وصل في عام 2013 إلى أعلى مستوى له اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي (273587529.2) بالأسعار الجارية وبمعدل نمو (7.61%)، في الاعوام 2014-2016 بلغ معدلات النمو على الترتيب بمعدل سالب (2.62%، -5.45%) هذا الانخفاض الذي حدث سببه انخفاض اسعار النفط بشكل كبير، كما

اثرت احداث العراق هذه الفترة بسبب سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية وبعض حقول النفط، عام 2017 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى (225995179.1) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (18.5%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة التي حدثت في اسعار النفط. واستمر الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018 فقد بلغ (268918874) وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.31) وكذلك في عام 2019 حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى (276157868) وذلك بسبب تحسن الوضع الامني في العراق وتحرير الاراضي واستعادة خطوط الانتاج والمنشأة النفطية مما ساعد في رفع القدرة الانتاجية والتصديرية للبلاد اضافة إلى حدوث تحسن في سوق النفط العالمي.<sup>1</sup>



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

<sup>1</sup> البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2019 ، ص 22

## المطلب الثاني :- عرض النقد الواسع m2

يعرف عرض النقد بأنه إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال مدة زمنية معينة أي إجمالي الرصيد النقدي المتداول داخل الاقتصاد خلال مدة معينة.<sup>1</sup>

ويوجد فرق بين كمية النقود باعتبارها الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها وفق قرار اداري ((البنك المركزي)) وبين عرض النقد الذين يعرف على انه تداول النقود وان لهذا التداول تأثير على جهات متعددة وليس فقط البنك المركزي.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم لعرض النقد:-<sup>2</sup>

1-المفهوم الضيق لعرض النقد m1: يتكون من صافي العملة في التداول ويمكن الرمز له CR زائدا ودائع تحت الطلب DD

$$M1=CR+DD$$

2- المفهوم الواسع لعرض النقد M2:-

يركز هذا المقياس على وظيفة النقود كمخزون للقيمة او للثروة ولذلك هو يشمل عرض النقد الضيق (M1) فضلاً عن كل الاصول التي بالاستطاع تحويلها إلى نقود او سيولة بدون خسارة لقيمتها الاسمية

$$(M2 = M1+QM)^3$$

3- المفهوم الاوسع لعرض النقد M3:- ويشمل M2 زائد الودائع الاخرى المودعة خارج البنوك التجارية كبنوك الادخار وغيرها.<sup>4</sup>

## اولاً:- عرض النقد M2 للمدة 1991-2002

بلغ عرض النقد الواسع M2 في عام 1991 (35245.5) مليون دينار وأرتفع في عام 1992 إذ بلغ معدل النمو السنوي (82.72%) ويعود سبب هذه الزيادة الحاصلة في عرض النقد إلى اتباع الحكومة سياسة اصدار نقدي جديد لتمويل العجز في الموازنة بعد فرض عقوبات اقتصادية بسبب حرب الخليج مما قلل الايرادات النفطية بسبب حصر تصدير النفط بوصف الصادرات النفطية هي المحدد الاساس لعرض النقد داخل العراق.

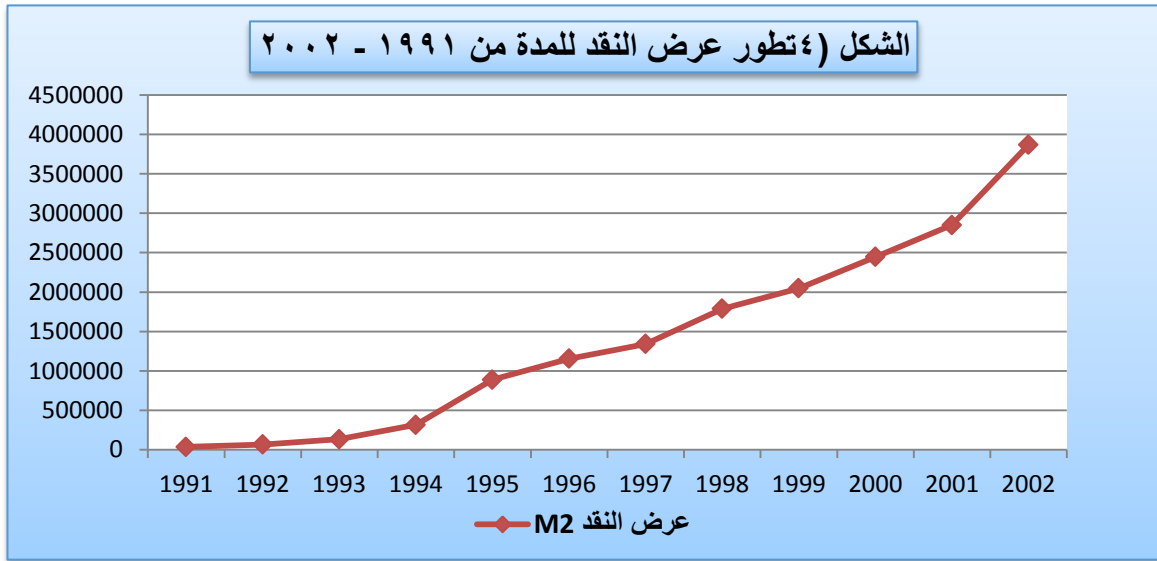
<sup>1</sup> - محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، 2020 ص409

<sup>1</sup> - محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص198

2-Lan Lienert, philippe Marciniak and Karen ,Macroeconomic Accounting and Analysis in Transtion Economies ,1997 ,p140

(<sup>4</sup>)McConnell, Campbell R. and Brae , Eacroeconomics ,USA.mcGraw .hill conpauies ,2005,p23.

استمرت هذه الزيادة في عرض النقد من عام 1993 إلى عام 1995 باستمرار الحكومة باصدار النقدي الجديد ودعم للقطاع الزراعي لسد الحاجات الاساسية للمواطنين داخل البلد، اما في عام 1996 ارتفع عرض النقد عن الاعوام السابقة إذ بلغ (30.19) بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والولايات المتحدة(النفط مقابل الغذاء والدواء) فبدأ تصدير النفط من جديد مما خفض اعباء الموازنة على الدولة في الاعوام 1997-2002 استمرت الزيادة بعرض النقد ولكن بمعدل متفاوت حيث بلغ المعدل السنوي(35.85%) في عام 2002مقارنة بمعدل النمو السنوي لعام 2001 إذ بلغ (16.52).



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

جدول ((2)) عرض النقد m2 بالأسعار الجارية في العراق للمدة 1991- 2021 مليون دينار

السنة	عرض النقد M2	معدل النمو %
1991	35245.5	
1992	64314	82.5
1993	132434	105.9
1994	314035	137.1
1995	886894	182.4
1996	1154627	30.2
1997	1340262	16.1
1998	1787895	33.4
1999	2047438	14.5
2000	2445551	19.4
2001	2849598	16.5
2002	3871069	35.8
2003	6953420	79.6
2004	12254000	76.2
2005	14684000	19.8
2006	21080000	43.5
2007	26956076	27.9
2008	34919675	29.5
2009	45437918	30.1
2010	60386086	32.8
2011	72177951	19.5
2012	75466360	4.5
2013	87679504	16.2
2014	90727801	3.5
2015	82595493	-8.9
2016	88081993	6.6
2017	89441338	1.5
2018	95,390,725	6.6
2019	103,441,131	8.4
2020	119,906,260	15.9
2021	139,885,978	16.6

المصدر:- البنك المركزي العراقي -المديرية العامة لإحصاء والابحاث العلمية

-معدل النمو من اعداد الباحث

## ثانياً: عرض النقد M2 للمدة من 2003-2021

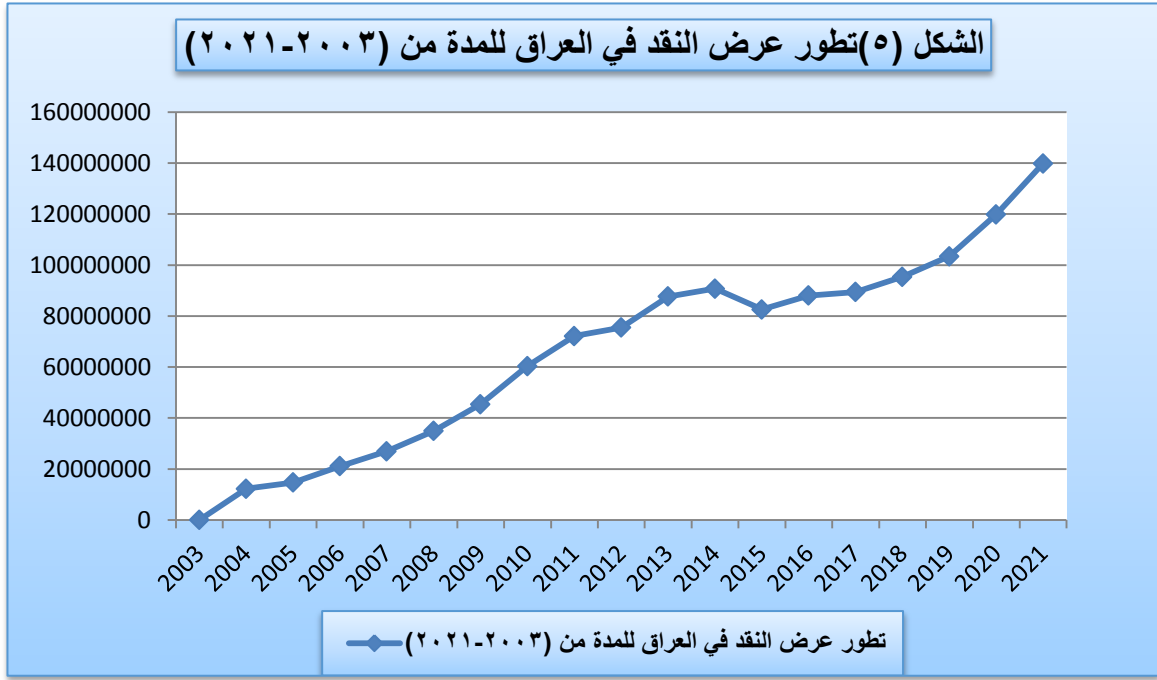
في عام 2003 شهد زيادة في عرض النقد اذا بلغ عرض النقد (6953420) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (79.63%) ويعود السبب في هذه الزيادة إلى إعادة تقييم سعر الصرف بعد حرب الخليج الثالثة، اما في عام 2004 معدل النمو استمر بالزيادة وبلغ (76.23%) يقابله في عام 2005 معدل نمو اقل بلغ (76.23%) يقابله في عام 2005 معدل نمو اقل بلغ (19.83%) والسبب في هذا التراجع هو لمعالجة مشكلة التضخم من البنك المركزي.

في الاعوام 2006-2011 استمر عرض النقد M2 بالزيادة ولكن بمعدلات نمو متفاوتة، لكن في عام 2012 انخفض معدل النمو السنوي مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ معدل النمو (4.56%) ويرجع ذلك حرص البنك المركزي للحصول على توازن للقطاعات النقدي والحقيقي مما ادى ذلك إلى حدوث نوع من الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد.

في الاعوام (2013.2014) بلغ معدل النمو السنوي على الترتيب (16.2%) (3.5%) هذا التراجع يعود إلى حدوث تراجع إيرادات النفط والذي ادى إلى حدوث حالة انكماش اقتصادي، اما في 2015 تراجع معدل النمو السنوي في عرض النقد وهذا تراجع كان نقيض الاعوام السابقة لانه سالب حيث بلغ (8.86-%) ويعود السبب في هذا التراجع هو استمرار انخفاض اسعار النفط الذي يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية اما في عام 2016 سجل عرض النقد ارتفاعا إذ بلغ (8808200) بمعدل نمو سنوي بلغ (6.64%) وفي عام 2017 بلغ عرض النقد (8944133) ومعدل نموه السنوي بلغ (1.5%) ويرجع سبب هذا الانخفاض في عرض النقد إلى الأثر التوسعي للانتماء المحلي.

في عام 2019 سجل عرض النقد ارتفاعا بلغت نسبته (8.4%) إذ جاءت هذه الزيادة في عرض النقد M2 نتيجة لنمو احد مكوناتها الاساسيين والذي هو عرض النقد الضيق M1 بنسبة (11.5%).

اما في عام 2020 سجل عرض النقد بالمعنى الواسع ارتفاعا بلغ (119909260) مقارنة مع عام 2019. وارتفع عام 2021 بمعدل 16.6% عن العام 2020.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

### المطلب الثالث :- التضخم inflation

التضخم ظاهرة عالمية شملت الدول المتقدمة والدول النامية وتعددت التعاريف ولكن أشهرها انتشاراً بأنه الزيادة التي تحصل بكمية النقود نتيجة زيادة في الاصدار النقدي او زيادة في منح الائتمان والذي ينتج عنه ارتفاعاً في الاسعار<sup>1</sup> اي انه زيادة في الطلب الكلي يقابله نقص في العرض الكلي وتكون هذه الزيادة والنقصان محسوسة تعمل على ارتفاع مستمر بالأسعار ولمدة طويلة، وهذا يعني ان الارتفاع الذي يحدث هو مستمر وليس لوقت محدد.

في الأدب الاقتصادي يفهم التضخم يأتي من مصدرين :- الطلب الكلي بسبب التوسع النقدي والمالي ، ومن جانب العرض الذي لا يستجيب للطلب لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وكثرة الاختناقات وكما اتسعت الفجوة بين العرض والطلب تتزايد الاسعار انعكاساً لارتفاع تكاليف المدخلات الانتاجية واثراً الشحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سعود جايد مسعود العامري ، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، عمان ، دارزهران للنشر ، 2009، ص 206 .  
<sup>2</sup> احمد ابراهيم علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مركز جمورابي للبحوث والدراسات ، الطبعة الاولى ، 2012، ص 12



## اولاً: تطور التضخم للمدة 1991-2021

يوضح الجدول رقم (3) ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير من خلال سنوات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. أما في عام 1993 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير ليدخل العراق بما يسمى (التضخم الجامح) وهذا الارتفاع استمر بشكل متزايد وبفترات كبيرة في العامين ( 1994 - 1995 ) حيث بلغ معدل التضخم على الترتيب (456.9% - 378.3%) في حين سجل في عام 1995 انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعتبر هو مؤشر للتضخم ما قدرة (11.0) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تدمير جزء كبير من البنى التحتية بسبب حرب الخليج الثانية التي نتج عنها فرض الحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط إلى العالم الخارجي، إضافة إلى تجميد الارصدة النقدية الموجودة في البنوك الخارجية وتزايد الانفاق الحكومي لتغطية احتياجات المعيشة للأفراد. وهذه الاسباب ادت إلى لجوء الحكومة إلى الاصدار النقدي لتغطية العجز المالي الذي حدث نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وعدم امكانية الدولة زيادة الايرادات الضريبية جراء الوضع الاقتصادي للبلد، ادت تلك الاجراءات إلى زيادة الكتلة النقدية يقابلة انخفاض المعروض السلعي مقابل ارتفاع الطلب المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض في قيمة النقود.<sup>1</sup>

في عام 1996 بدء معدل التضخم في التراجع مسجلاً نمو سالباً قدره (15.5%) بعد عام 1996 بدأت معدلات التضخم بالاعتدال مقارنة مع النصف الاول من بداية التسعينات ويعود ذلك إلى اتباع العديد من السياسات المالية والنقدية التي تحد من ارتفاع معدل التضخم أضف إلى ذلك توقيع مذكرة التفاهم الدولية الامم المتحدة وإيقاف الاصدارات النقدية واستئناف تصدير النفط و تقليل الانفاق الحكومي وبشكل كبير في الصحة والتعليم وتحديد اوجه الانفاق وزيادة الايرادات المالية للدولة من خلال الضرائب والرسوم والغاء الدعم.

في عام 1997 عاود التضخم بالارتفاع اذ بلغ معدل التضخم ( 22.5%) واستمر الارتفاع حتى عام 2000 فقد سجل مقدار ( 15.5 ) و ستمر في انخفاضه التدريجي حتى وصل ( 5.4%) وفي العامين (2001 - 2002) عاود بالارتفاع إذ حقق معدل التضخم (16.1% - 19.4%) على التوالي.

<sup>1</sup> اديب قاسم ، حيدر كامل ،تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، مجلد 1، العدد 5، 2011، ص 9-11.

## ثانياً:- تطور التضخم في العراق للمدة 2003 – 2021

شهد الاقتصاد في عام 2003 تغير في النظام السياسي واتجاه نحو الانفتاح على العالم الخارجي وخلال هذه الفترة شهد البلد العديد من التطورات في مقدمتها رفع الحصار الدولي وانهاء العقوبات الدولية الاقتصادية ولكن الاتجاهات السعيرية استمرت بالتصاعد تحت ضغط يتمثل بالإخفاق في اعادة اعمار البنى التحتية والمؤسسات الخدمية والانتاجية وتقليص الدعم الحكومي للسلع وارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري وتدهور الوضع الامني كما أن هناك سياسات انفاق غير رشيدة ولا مدروسة هذه العوامل وغيرها ادت إلى وجود تيار قوي من الطلب الكلي الذي بدوره اخذ بالزيادة لوجود دور المضاعف في الاعوام من (2003 – 2007) وصل الرقم القياسي لاسعار المستهلك ليصل إلى (28.7-100.0) على التوالي. في عام 2006 شهد أعلى معدل للتضخم بلغ (53.1%) وهو اعلى مستوى للتضخم وصل إليه العراق ويعود ذلك إلى زيادة النفقات الجارية التي يكون ذات طبيعة استهلاكية عالية.

في عام 2008 انخفض التضخم إلى (12.7%) واستمر حتى عام (2011) ليصل إلى (5.6%) ويعود ذلك الانخفاض إلى اتباع الدولة سياسة نقدية انكماشية مع اضافة لتحسن الوضع الامني داخل البلد

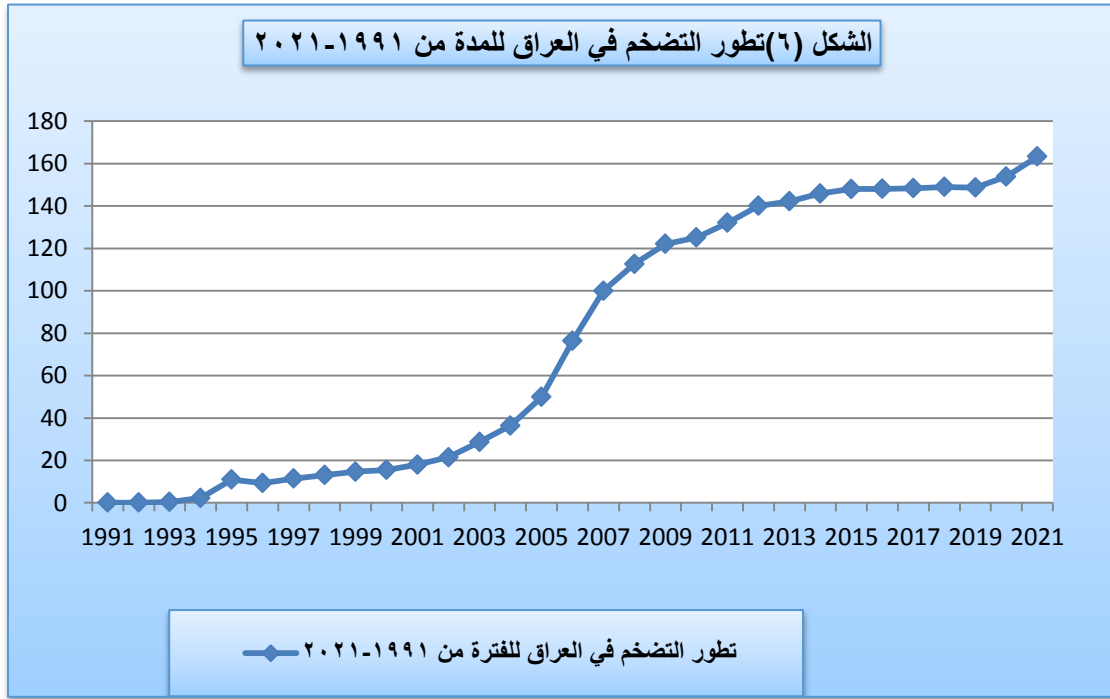
في الاعوام من (2012-2019) شهدت معدلات التضخم انخفاضا واضحا حيث بلغ (6.1) – (0.2-) ويعود ذلك الانخفاض إلى ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد الاقتصادي نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية وبالإضافة إلى اجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمرار الاستقرار في اسعار الصرف، هذا الاستقرار في الاسعار يعود إلى اتباع البنك المركزي مجموعة اهداف من اجل تصحيح الاختلالات تأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي انعكس على معدلات التضخم، في الاعوام 2020 – 2021 نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم وهذا يعود لسببين الاول هو زيادة الكتلة النقدية المطروحة في السوق العراقية وهذا ينعكس على ارتفاع التضخم ، والسبب الثاني يعود الى زيادة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي مما ينعكس أيضا على ارتفاع معدل التضخم في البلد.

الجدول (3) تطور معدلات التضخم في العراق للمدة من (1991 – 2021)

السنة	الرقم القياسي العام للاسعار 100=2007	معدل التضخم %
1991	0.1	
1992	0.1	83.6
1993	0.4	208.2
1994	2.3	456.9
1995	11.0	387.3
1996	9.3	-15.5
1997	11.4	22.6
1998	13.1	14.9
1999	14.7	12.2
2000	15.5	5.4
2001	18.0	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.1
2006	76.4	53.1
2007	100.0	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.2	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.1	0.1
2017	148.4	0.2
2018	149.0	0.4
2019	148.7	-0.2
2020	153.9	3.4
2021	163.3	6.1

المصدر:- من عمل الباحث بالاستناد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2019 قسم الارقام القياسية ص57.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

#### المطلب الرابع:- الميزان التجاري

يقيس الميزان التجاري الفارق بين الصادرات والواردات للسلع التي تكون ملموسه<sup>1</sup> وكذلك التجارة في السلع الأولية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية، ويضم أيضاً التجارة في المواد الغذائية والصناعية..... إلخ

كلما كان الوضع الأمني والاقتصادي داخل الدولة مستقر أدى ذلك إلى ان تكون العمليات المسجلة داخل الميزان التجاري أكثر دقة.

ان الميزان التجاري في العراق له قطاع واحد يبرز دوره فيه ويحدد الحركة داخل الميزان وهو القطاع النفطي وعليه فإن الميزان التجاري بدون القطاع النفطي يعاني من عجز دائم بسبب الاعتماد عليه بصورة شبه كلية.

<sup>1</sup> زكريا مطلق الزوري ، الادارة الاستخراجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسة ، دار اليازوري العلمية ، 2012 ، ص71

## اولاً:- تطور الميزان التجاري للمدة 1991-2002

جدول ((4)) تطور الميزان التجاري بالاسعار الجارية في العراق للمدة (1991 – 2021)

السنة	الصادرات	معدل النمو %	الاستيرادات	(معدل النمو)	الميزان التجاري مع النفط
1991	116.9		131.1		-14.3
1992	160.6	37.4	186.9	42.5	-26.4
1993	141.7	-11.7	165.2	-11.6	-23.6
1994	140.4	-0.8	154.7	-6.4	-14.3
1995	153.7	9.5	206.2	33.3	-52.4
1996	226.6	47.4	1094.9	431.1	-868.3
1997	1426.6	529.5	1369.9	25.1	56.7
1998	1705	19.5	1854.7	35.4	-149.7
1999	4050.8	137.6	3384.3	82.5	666.5
2000	6317.8	55.9	4095.1	21.0	2222.7
2001	5118.1	-18.9	4148.4	1.3	969.7
2002	4107.5	-19.7	3043.3	-26.6	1064.2
2003	14669640	357042.8	18238824	599216.7	-3569184
2004	26865970	83.1	28993162	58.9	-2127192
2005	34810893	29.6	27540812	-5.0	7270081
2006	44786043	28.6	31511160	14.4	13274883
2007	50762240	13.3	26771660	-15.0	23990580
2008	76025118	49.7	39235384	46.5	36789734
2009	46133100	-39.3	48569040	23.8	-2435940
2010	60563880	31.3	43673760	-10.1	16890120
2011	97374420	60.3	55929510	28.1	41444910
2012	110061072	13.0	68800996	23.0	41260076
2013	104639172	-4.9	68556136	-0.4	36083036
2014	97921846	-6.4	62004382	-9.6	35917464
2015	59899776	-38.8	56027670	-9.6	3872106
2016	48814236	-18.5	40433856	-27.8	8380380
2017	68149856	39.6	45898944	1.5	22250912
2018	101578400	49.05	54425840	18.6	47152560
2019	96433470	-5.06	68719116	26.26	27714354
2020	61041544	-36.7	62787600	-8.63	-1746056
2021	105591900	72.9	59067200	-5.93	46524700

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، سنوات متفرقة

\*الميزان التجاري من اعداد الباحث

من خلال الجدول (4) نلاحظ ان الميزان التجاري سالبا مقداره (-14.3) مليون دينار في حالة العجز حيث بلغت قيمة الاستيرادات (131.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (93.5%) سالبا أيضاً. هذه التراجع في قيم الصادرات والاستيرادات يعود إلى فرض الصعوبات الاقتصادية وحضر تصدير النفط بسبب حرب الخليج.

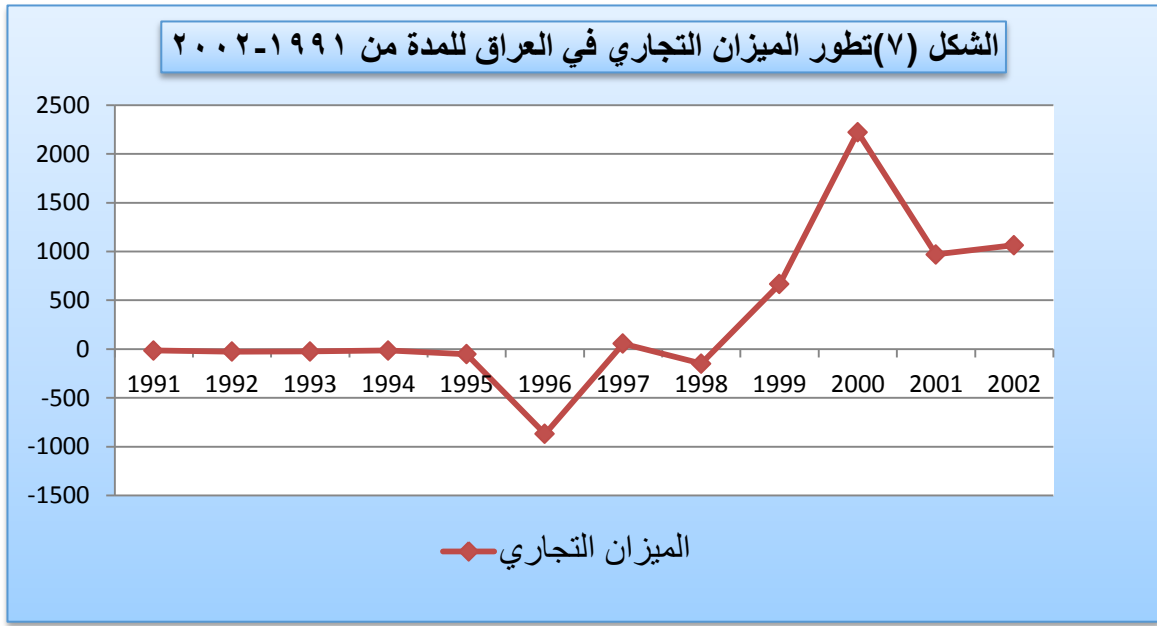
استمر الانخفاض في الصادرات والاستيرادات بشكل متذبذب حتى عام 1994، في عام 1995 ارتفعت قيمة الصادرات (253.8) وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.5%) موجب اما فيما يخص الاستيرادات فإنها حققت زيادة في عام 1995 بلغت (206.2) مليون دينار ومعدل نمو سنوي بلغ (33.3%) ويرجع لسبب في هذه الزيادة إلى توقيع مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة النفط مقابل الغذاء والدواء، استمر العجز في الميزان التجاري في الاعوام (1995, 1996, 1998) بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وخطر التجارة الخارجية عدا عام 1997 فان الميزان التجاري في هذا العام قد حقق فائضاً مقداره (56.7) مليون دينار.

واستمر الارتفاع حتى عام 2000 حيث بلغت الصادرات (6317.8) مليون دينار وبمعدل نمو (55.9%)

في الأعوام 2001، 2002 تراجعت الصادرات اذ حققت في عام 2001 معدل نمو مستوى سالب (18.9%) وفي عام 2002 (19.7%) واستمرت الزيادة بالاستيرادات حتى عام 2001 بقيمة (4148.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (1.3%).

اما في عام 2002 انخفضت الاستيرادات وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (26.6%) هذه التراجع الذي حدث في الاستيرادات والصادرات يعود إلى إحداث 11 ايلول عام 2001 والذي نتج عنه تراجع في النشاط العالمي

كما حقق فائضاً بلغ في عام 2002 (1064.2) مليون دينار ويعود السبب في هذا الفائض في الميزان التجاري إلى توقيع العراق مذكرة التفاهم الدولية مع الولايات المتحدة التي ادت إلى زيادة الإيرادات النفطية.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

#### ثانياً:- تطور الميزان التجاري للمدة 2003-2021

شهد عام 2003 عجز في الميزان التجاري ماقائمة (-3569184) مليون دينار اما في عام 2004 فإن مقدار هذا العجز انخفض إلى (-2127192) مليون دينار في عام 2003 حدثت زيادة كبيرة في الاستيرادات بلغت (18238824) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (59.7%)

اما في عام 2004-2005 بلغت معدلات النمو (59%، -5%) على الترتيب يعود ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي على الاستيرادات لطلب الأفراد على السلع والخدمات لتحسن الحالة المعيشية للأفراد لزيادة الأجور والرواتب، في عام 2005 حقق الميزان التجاري فائضا بلغ (7270081) مليون دينار.

عام 2003 نلاحظ بأن قيمة الصادرات ارتفعت بمقدار (14669640) مليون مقارنة بالعام الفائت التي بلغت قيمتها (4107.5) بمعدل نمو سنوي عالي بلغ (357042.8) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تعديل قيمة العملة اتجاه الدولار.

استمر قيمة الصادرات بالارتفاع بشكل متذبذب حتى بلغت في عام 2008 (76025118) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (49.7%) اما في عام 2009 تراجعت الصادرات بسبب الأزمة المالية العالمية وضعف في النشاط العالمي حيث بلغت

قيمة الصادرات في ذلك العام (46133100) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (39.32%) بعد ذلك في عام 2010 ازادت الصادرات من جديد بمعدل نمو (31.3%) و عام 2012 معدل نموها بلغ (13%)

في عام 2017 بلغ معدل النمو السنوي (15-%) ويرجع السبب هذا الانخفاض إلى عدم استقرار الوضع الأمني في بعض المحافظات من نتج عنه تردي الطرق البرية وهجرة العديد من العوائل خارج البلد بسبب تلك الاوضاع، واستمرات الاستيرادات بالتذبذب حتى حققت معدل عالي في قيمة الاستيرادات في عام (2012) إذ بلغ (68800996) مليون دينار ومعدل النمو بلغ (23%)، كما ان الميزان التجاري استمر بتحقيق فائض فيما عدا في عام 2009 فانه حقق عجز بلغ مقداره (-2435940) مليون دينار ويعود السبب في ذلك العجز هو انخفاض الصادرات وارتفاع في الاستيرادات

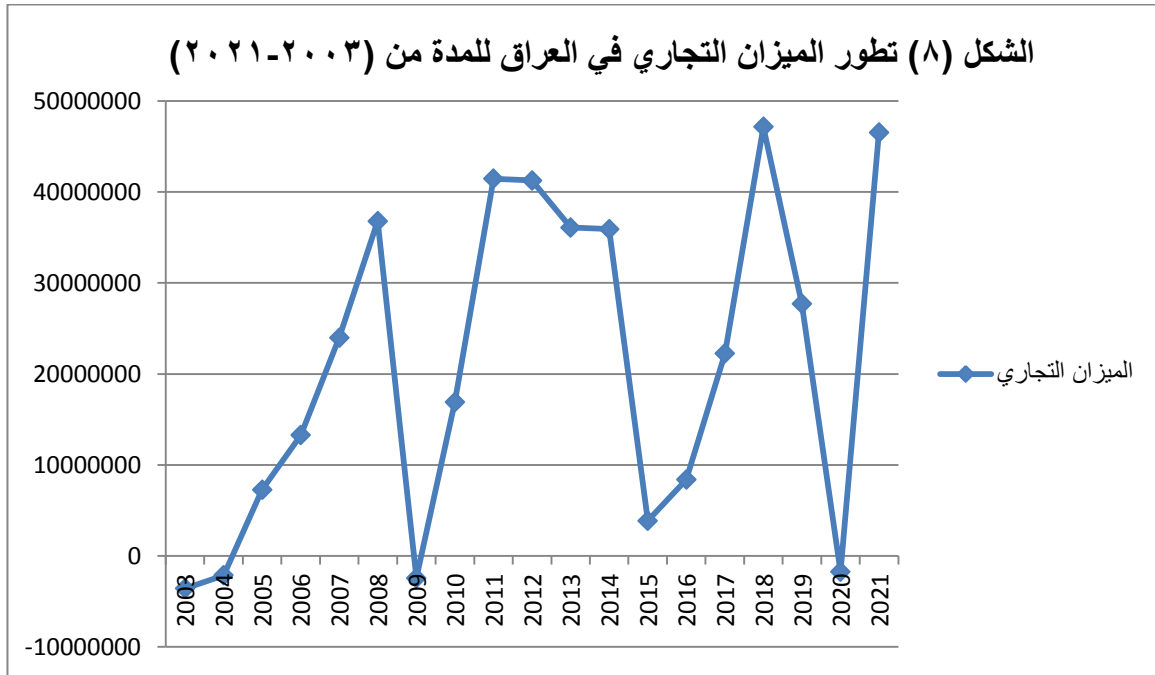
في عام 2013 انخفض الميزان التجاري إلى (36083036) مليون دينار واستمر انخفاض هذا الفائض في الميزان التجاري حتى عام 2015 وبلغت قيمته (3872106) اما في عام 2016 ارتفع الفائض حيث بلغ (8380380) مليون دينار، وانخفضت قيمة الصادرات (104639172) وكذلك الاستيرادات بقيمة (68556136) مليون دينار.

في عام 2016 بلغ معدل النمو السنوي (18.5-%) لقيمة الصادرات و (27.8-%) سالبا للاستيرادات وبلغت قيمة الصادرات في عام 2016 (48814236) اما الاستيرادات يعود إلى تراجع اسعار النفط بسبب الاحداث الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال هذه الاعوام.

في عام 2017 حدث فائض في الميزان التجاري بلغت قيمته (22250912) مليون دينار، حيث ارتفعت الصادرات (68149856) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (39.6%) اما الاستيرادات فانها بلغت (45898944) مليون دينار مسجل ارتفاع عن العام الفائت، ويرجع سبب الارتفاع في الصادرات والاستيرادات إلى تحسن اسعار النفط وارتفاع العوائد للصادرات النفطية.

اما عام 2021 فقد سجل مؤشر الصادرات معدل نمو موجبا بلغ (72.9%) مقارنة بمعدل سلبا بالنسبة للواردات (-5.93%) وهذا نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية واعتماد العراق على صادرات النفطية في الإيرادات العامة وبنسبة اكثر من 90% .





المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (4)

## المبحث الثاني

## تطور سياسات سعر الصرف في العراق

## المطلب الاول/تطور سعر الصرف في العراق للمدة من 1991-2002

سعر الصرف مؤشر اقتصادي ونقدي مهم ، فهو مقياس قوة الاقتصاد لأي دولة . ومن خلال سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الاسمي تقاس قوة هذا الاقتصاد، فإن كان الفرق بين السعيرين منخفضاً فذلك يعني أن اقتصاد البلد قوي ومخاطره قليلة، والعكس بالعكس.(1)

في بداية التسعينات شهد سعر الصرف للدينار العراقي تدهوراً في السوق الموازي بسبب ارتفاع التضخم نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وتوقف تصدير النفط الذي يعد المصدر الرئيسي لدخول العملات الاجنبية<sup>1</sup> إلى البلد وكذلك ادت هذه العقوبات إلى تجميد الاحتياطات النقدية في خارج القطر مما ادى ذلك إلى حرمانها من الفوائد المترتبة عليه، كل ذلك أسهم في حصول انخفاض بالاحتياطات الدولية الموجودة عند البنك المركزي العراقي، كما عالجت الحكومة العجز لديها من خلال الاصدار النقدي الجديد مما ساهم ذلك في ارتفاع التضخم بنسبة كبيرة عام 1991 وبسبب حرب الخليج الثانية وتضرر العديد من البنى التحتية ادى ذلك إلى قلة في حجم المعروض السلعي مما استدعى الامر إلى استيراد السلع لسد النقص الحاصل بالمعروض السلعي ويعني ذلك ارتفاع الطلب على العملة الاجنبية مما ادى إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف للدولار مقابل انخفاض في قيمة العملة المحلية.

قامت السلطة النقدية في عام (1991-2002) باستخدام سعر صرف رسمي ثابت بلغ سعر الصرف الموازي عام 1991 (10 دينار) ثم في عام 1992 ليبلغ سعر الصرف حوالي 21 دينار لكل دولار وبمعدل سنوي 110% واستمر التراجع في قيمة الدينار العراقي حتى عام 1995 حيث بلغ سعر الصرف (1674) للدولار الواحد وبمعدل نمو سنوي (256.50%) اما في عام 1996 تحسن سعر الصرف نوعاً ما فقد بلغ (1170) دينار عراقي لكل دولار ومعدل نمو سنوي (-30.11) ويرجع السبب هذا التحسن إلى توقيع العراق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الدواء والغذاء).

لم يستمر هذا التحسن لوقت طويل عاد التدهور في سعر صرف الدينار العراقي من جديد خلال الاعوام (1997-1998-1999) ليبلغ حوالي (1471-1920-1972) دينار لكل دولار على

<sup>1</sup> علي جابر عبد الحسين المعالي، اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة 2000-2014، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 1 سنة 2018، ص 167

الترتيب، في الاعوام (2001-2002) لايزال الانخفاض مستمر حيث بلغ في عام 2001 حوالي (1929) و عام 2002 (1957) وبمعدلات سنوية للعامين التي ذكرت مؤخراً (0.05%) و (1.45%) ويدل ذلك بأن لازل هناك عوامل مؤثرة في سعر الصرف وتسبب في انخفاضه، وكان اهم عامل هو التوقعات التشاؤمية لدى الافراد مما جعلهم يزيد الطلب على العملة الاجنبية وبالاخص الدولار بعد عام 2003 عند احتلال من قبل القوات الامريكية وتغيير نظام البلد السابق تدهور سعر الصرف العراقي مقابل العملات الاجنبية الاخرى ووصل في ذلك العام إلى (245) دينار عراقي مقابل كل دولار وتحديدأ في شهر اذار واستمر التدهور حتى نيسان فقد بلغ (3000) دينار لكل واحد دولار. ادى هذا التدهور وعدم الاستقرار في سعر الصرف إلى اتخاذ اجراءات من قبل البنك المركزي وهو تحديد سعر صرف رسمي بلغ (1896) دينار بعد ما كان (0.3108) دينار كما بلغ معدل النمو السنوي (609938.6%). في عام 2004 وبعد خروج العراق من الحصار ورفع العقوبات الاقتصادية عليه كما اصبح البنك المركزي العراقي مستقل في تنفيذ سياسة النقدية ووضع معايير للعملة العراقية الجديدة، تمكن البنك المركزي العراقي من وضع سعر صرف ثابت للدينار العراقي حيث ساهم البنك المركزي في تلبية رغبة السوق من العملات الاجنبية، في عام 2004 انخفض سعر الصرف الرسمي إلى (1453) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي (-23.37%) أما سعر الصرف الموازي فقد بلغ (1453) وبمعدل نمو سنوي (-24.95%) نلاحظ السعرين الرسمي والموازي متساويين في ذلك العام.

هذا الانخفاض في سعر الصرف (الرسمي والموازي) استمر حتى عام 2007 - 2008 (1193) وكان معدل النمو السنوي لكلا العامين سالباً فبلغ (-14.45%) و (-4.94%) على التوالي، اما سعر الصرف الموازي لكلا العامين فانه قد بلغ (1267) و (1203) على التوالي ، في كلا العامين نلاحظ بأن هناك تقارب كبير بين سعر الصرف الرسمي والموازي. وفي الاعوام 2012 - 2013 انخفض سعر الصرف الرسمي حيث بلغ (1166) دينار لكل دولار اما سعر الصرف الموازي نلاحظ ارتفاعه بشكل طفيف حيث بلغ (1233) لعام 2012 و (1232) لعام 2013 لكل دولار اما معدل نموه السنوي حيث بلغ (3.09%) و (-0.08%) على الترتيب، اما في عام 2014 ارتفع سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1188) دينار عراقي لكل دولار وبمعدل نمو سنوي (1.89%) اما بخصوص سعر الصرف الموازي بلغ (1214) دينار لكل دولار في ذلك العام وبمعدل نمو سنوي (-1.46%) خلال الاعوام من 2015 - 2018 ارتفع سعر الصرف الرسمي بشكل قليل ليستقر عند (1190) بينما سعر الصرف الموازي

ارتفع بنسبة قليلة ليبلغ خلال تلك الاعوام على الترتيب (1209-1258-1275-1247) دينار لكل دولار وبمعدلات نمو سنوية بلغت ( 2.72% ، 2.25% ، 1.33 ، -3.89%). وفي عام 2019 انخفض سعر الصرف الرسمي انخفض ليبلغ (1182) دينار لكل دولار اما سعر الصرف الموازي انخفض حيث بلغ (1196) بمعدل نمو سنوي (-1.08%) وبهذا فان البنك المركزي حاول السيطرة على سعر الصرف من خلال نافذة بيع المزادات اليومية لسد الطلب المحلي من خلال تطبيق نظام التعويم المدار لكي يحافظ على استقرار سعر الصرف للدينار .

اما في عام 2021 فقد بلغ سعر الصرف الرسمي (1450) دينار لكل دولار اما سعر الصرف الموازي ارتفع حيث بلغ (1461) بمعدل نمو سنوي ( 24.4% ) نتيجة لاجراءات تغيير سياسة سعر الصرف والذي يبين انخفاض الفرق بين سعري الصرف الرسمي والموازي في سوق سعر الصرف.

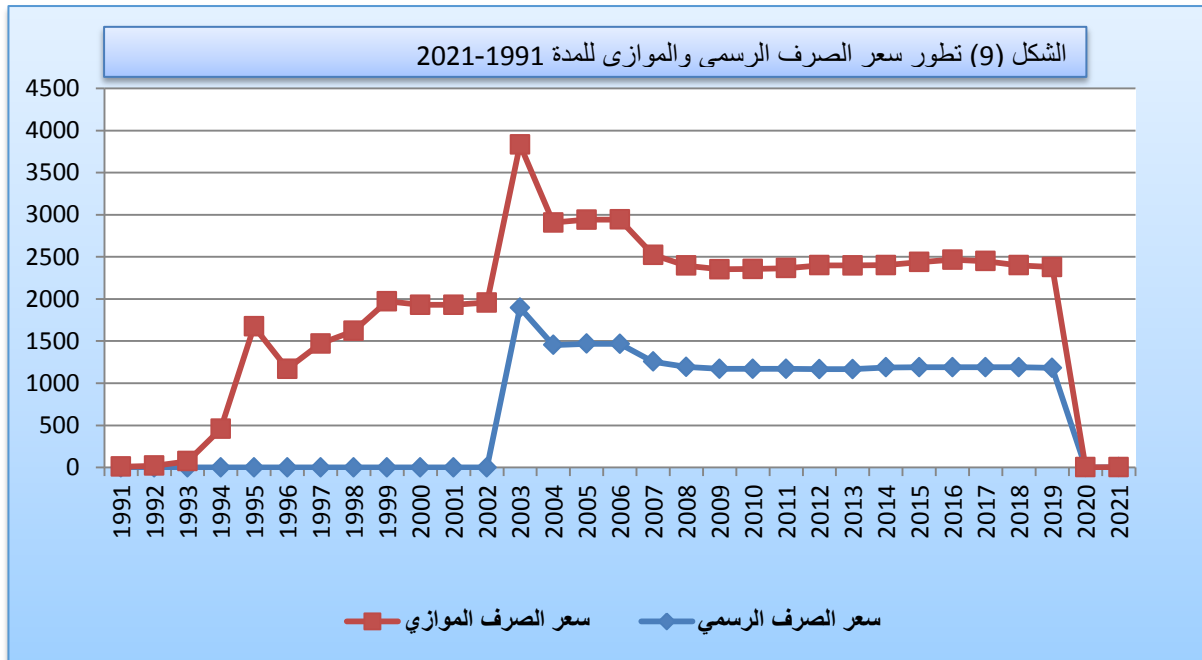
الجدول (5) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي للمدة (1991-2019)

السنة	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)	معدل النمو السنوي%	سعر الصرف الموازي (دينار/دولار)	معدل النمو السنوي%
1991	0.3108		10	
1992	0.3108	0	21	110
1993	0.3108	0	74	525.38
1994	0.3108	0	458	518.92
1995	0.3108	0	1674	256.50
1996	0.3108	0	1170	-30.11
1997	0.3108	0	1471	25.73
1998	0.3108	0	1620	10.13
1999	0.3108	0	1972	21.73
2000	0.3108	0	1930	-2.13
2001	0.3108	0	1929	-0.05
2002	0.3108	0	1957	1.45
2003	1896	609938.6	1936	-1.07
2004	1453	-23.37	1453	-24.95
2005	1469	1.10	1472	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	0	1186	0.34
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1188	1.89	1214	-1.46
2015	1190	0.17	1247	4.72
2016	1190	0	1275	2.25

-1.33	1258	0	1190	2017
-3.89	1209	0	1190	2018
-1.08	1196	-0.67	1182	2019
11.4	1351	0	1182	2020
8.14	1461	22.7	1450	2021

المصدر :- الجهاز المركزي للأحصاء لسنوات مختلفة والتقارير المالية السنوية للبنك المركزي العراقي.

يوضح الشكل البياني (9) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق خلال مدة الدراسة ؛ اذ يلاحظ التفاوت الكبير بين اسعار الصرف الرسمي والموازي.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

### المطلب الثاني :- أثر تقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي

#### أولاً :- التضخم وسعر الصرف

يعاني العراق كغيره من الدول النامية من ارتفاع التضخم بين مدّة وأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض ؛ ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية في البلد .

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر في الاسعار و عرّف أيضا بأنه انخفاض القوة الشرائية للعملة داخل البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في جميع السلع والخدمات، وبما انه اي زيادة في المعروض النقدي سوف يقابله زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات ضمن زيادة المعروض النقدي للعملة المحلية إلى ارتفاع قيمة العملة الاجنبية وهذا سوف يؤدي إلى تدهور التوازن في سوق الصرف الأجنبي للعملات الاجنبية الذي يعمل على ارتفاع في اسعار الصرف.

#### ثانياً :- الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف

الناتج المحلي الاجمالي هو جميع القيم النقدية السلع والخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد خلال سنة. يقيس الناتج المحلي الاجمالي قيم الانتاج النهائي الذي تم انتاجه من خلال الموارد الاقتصادية الموجودة ضمن الرقعة الجغرافية .

تكون العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف علاقة عكسية ؛ وذلك عندما ترتفع القدرة الانتاجية للبلد سوف يعمل على تنافسية السلع المحلية التي تكون داخل السوق مما يعمل على زيادة الطلب على العملة المحلية وانخفاض في طلب السلع والخدمات الأجنبية مما يعمل ذلك على تحسين ميزان التجاري.

#### ثالثاً :- الميزان التجاري وسعر الصرف

يعرف الميزان التجاري على انه القيمة النقدية للصادرات والاستيرادات ويكون الميزان التجاري موجباً اذا كانت الصادرات أعلى من الواردات اما فيما يخص العلاقة بين قيمة العملة المحلية فانه يأخذ علاقة طردية موجبة؛ لأن في حال زيادة الصادرات تؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية نحو الداخل مقارنة برؤوس الأموال الأجنبية الخارجة مما يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف ، وترتفع قيمة العملة الاجنبية بسبب ارتفاع الطلب عليها، اما في حالة تفوق الاستيرادات على الصادرات يعني ذلك تبادل العملة المحلية بالعملة الاجنبية لغرض

تسوية المعاملات والمبادلات الخارجية مما يعمل ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع اسعار الصرف.<sup>1</sup>

ولسعر الصرف اهمية كبيرة في التأثير على السلع المتبادلة ومن الممكن ان تعالج الخلل الذي قد يصيب الميزان التجاري.

ا-تأثير سعر الصرف على حركة الصادرات

يعد سعر الصرف من الادوات المهمة للتأثير على الميزان التجاري. تُشكل التقلبات الكبيرة التي تحدث في سعر الصرف خطر على المصدرين والموردين وقد توحى هذه التقلبات المتكررة فيه إلى توفير بيئة غير ملائمة للاقتصاديات الدولية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى تخفيض او تقليل حجم التجارة الدولية.

إنّ هذه التقلبات قد تكون ايجابية او سلبية مع اخذ الاعتبار باقي المتغيرات في الاقتصاد، ان تغير اسعار الصرف وتقلبها يعمل على حدوث تغيرات في السلع المحلية بالنسبة لاسعار للدول الاجنبية مما تؤثر على الصادرات، وعند تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يكون التأثير من خلال السلع المحلية بانخفاض اسعارها مقارنة بالسلع الاجنبية وارتفاع السلع المحلية داخليا بسبب:-

1-ارتفاع المواد الأولية المستوردة التي بدورها تزيد من السلع المحلية التي تدخل فيها تلك المواد ؛ بسبب ارتفاع كلفتها الانتاجية.

2-الاستيرادات سوف ترتفع اسعارها لبعض السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة

3-توقعات الافراد بأن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع يدفعهم ذلك إلى شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الطلب مما يعمل على ارتفاع الاسعار.

4. ارتفاع الاستيرادات يدفع الافراد إلى البحث عن بدائل من السلع المحلية مما يساهم في ارتفاع أسعارها.

ب- تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات

عند تخفيض قيمة العملة المحلية تصبح اسعار الاستيرادات مرتفعة ؛ هذا يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من العملة الاجنبية كما ان انخفاض قيمة العملة المحلية يعمل على انخفاض الدخل الحقيقي للفرد الذي يكون متاح للاستهلاك مما يدفع ذلك الى تقليل الواردات من السلع

(1) عبد الامير عبد الحسين العلي ، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي ، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع والعشرون ص48

الاستهلاكية، أما الموارد الأولية والسلع الرأسمالية فأنها تتوقف على مقدرة الدولة في احلال البدائل لها باعتبارها سلعا لها نصيب كبير من الناتج المحلي الاجمالي وان ايجاد بدائل بشكل سريع هذا ليس بأمر سهل ويحتاج إلى وقت ودراسة كافية.

أما في حالة رفع قيمة العملة سوف يعمل على رفع الواردات من الخارج مما يعمل على زيادة في المعروض النقدي المحلي من السلع فتتخفض الاسعار كما ان تكلفة الانتاج سوف تنخفض نتيجة انخفاض كلفة المواد الأولية المستوردة من الخارج.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث :- دوافع تغير سعر الصرف

هو خفض السعر الرسمي لصرف العملة في مقابل عملة دولية مرجعية وبذلك فإن وحدات العملة المتحصلة ستكون قليلة.

أما في العراق فخفض قيمة العملة المحلية يعني خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، جاء قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي بسبب عجز الموازنة ومحاولة تقليل النفقات غير المسبوقه، ولا بد من وجود آثار ترتبت على ذلك القرار لا يمكن التغاضي عنها حيث يمكن استعراض بعض العوامل داخل الاقتصاد التي لها تأثير على قرار تخفيض قيمة العملة .

أ- القطاع الخارجي:- يتمتع العراق بموقف قوي لقطاعه الخارجي من خلال الاحتياطي الاجنبي وكذلك الحساب الجاري المعدل.

ب- اسعار المستهلك:- يعتمد الاثر للتخفيض على مدى الاستهلاك المحلي من الاستيرادات فكلما كانت نسبة الاستهلاك كبيرة كان له اثر على الاسعار داخل الاقتصاد، وجود البدائل من المنتجات المحلية فكلما كان وجود بديل للسلعة المستوردة في داخل البلد أدى إلى تقليل أثر التخفيض للعملة على المستهلك واللجوء إلى بديل عنها.

ت- تأثيرها على النمو والتجارة:- يكون التخفيض لبعض الدول لتشجيع الصادرات بأعتبار ان عملتها اصبحت اقل في التبادل الخارجي أو لاستبدال الاستيرادات بالمنتجات المحلية مما يسهم في زيادة المنافسة وهذا يعتمد على مرونة السوق ومكونات الصادرات والاستيرادات .

إن أثر قرار التخفيض في العراق ضعيف ومحدد ؛ وذلك لاعتماد العراق على نسبة كبيرة من صادراته على النفط وبذلك فانه لا يحقق الهدف من التخفيض وكذلك انخفاض الاستيرادات قد يعيق العملية الانتاجية بسبب اعتماد البلد على الاستيرادات الرأسمالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بلال نجاح جبير ،مصدر سابق ص59

1-علي محسن إسماعيل، تخفيض سعر صرف الدينار العراقي المحددات والبدائل، دراسة منشورة على موقع البنك المركزي العراقي،ص1-4



لقد جاء قرار تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي ؛ بسبب الاختلال الذي حدث في اسعار النفط العالمية مما أدى إلى تراجع الايرادات النفطية النصف في عام 2020 مقارنة مع العام السابق 2019 هذا التراجع الذي حدث ادى إلى حدوث مشاكل في الموازنة عام 2020 مما دفع الحكومة إلى الاقتراض العام لسد العجز الذي حدث في الموازنة لتمويل الايرادات ويعود السبب في هذا التدهور إلى جائحة كورونا.

ساهم قرار رفع سعر صرف الدولار إلى تقليل العجز المالي وذلك عن طريق زيادة الايرادات الحكومية بنسبة 23% عن طريق بيع الايرادات النفطية بالدينار وتباع دولارات الحكومة إلى البنك المركزي 1450 دينار بدلا من 1182.<sup>(1)</sup>

ان ربط سعر الصرف باسعار النفط يعمل على تلقي الصدمات النفطية الخارجية بشكل كبيرة بأعتبار اعتماد الموازنة بنسبة 90% على الايرادات النفطية وعدم وجود حيز مالي يساعد على امتصاص تلك الصدمات

<sup>1</sup> د.حيدر حسين آل طعمة ، ملاحظات حول سعر صرف الدولار ،مقالة منشورة في موقع جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ،2022

**ثالثا :- أثر السياسات على سعر الصرف****تأثير السياسة النقدية في سعر الصرف**

للسياسة النقدية تأثير على سعر صرف العملة المحلية من خلال عرض النقد أو سعر الفائدة حيث ان الزيادة في الكتلة النقدية له أثر على اسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي فان ذلك يعمل على زيادة في النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخل والاسعار، وهذا يؤدي إلى خفض في قيمة العملة المحلية اي زيادة سعر الصرف للعملة الاجنبية، وكذلك يتأثر سعر الصرف بسعر الفائدة فعند ارتفاع اسعار الفائدة على عملة محددة في اقتصاد معين واقتصاد مفتوح هذا الارتفاع يعمل على زيادة الطلب على العملة وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة الانخفاض في اسعار الفائدة.<sup>1</sup>

ويمكن للسياسة النقدية التأثير في سوق الصرف من خلال<sup>2</sup>

-شراء وبيع سندات في سوق الصرف وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.

- التأثير في اسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية.

-فرض قيود على حركة رأس المال الدولية للحماية من التدفقات الداخلية والخارجية

**تأثير السياسة المالية في سعر الصرف**

تعرف السياسة المالية على انها اي قرار يتم اتخاذه من الحكومة كالأنفاق او فرض الضرائب أو اقراض. يكون الهدف منها التأثير على النشاط الاقتصادي.

من ضمن الاهداف الاقتصادية للسياسة المالية هو تحقيق الثبات لسعر الصرف عن طريق التحكم في تدفقات العملة الاجنبية للداخل وكذلك تدفقاتها نحو الخارج إذ يعمل ذلك على فقدان الثقة بالعملة المحلية.<sup>3</sup>

1-خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2017، ص18

2-paulMasson ,Adrian Blumndell-Wingnall,Bixio Barenco ,et Gerald Holtham Macro-Economiques et taux DE Change ,Departement des affaires Econmique et Statistiques,p133

3سارة لطفي محمد ،السياسة المالية والسياسة النقدية وازمة العملة في مصر المركز الديمقراطي العربي ،للدراسات الاستراتيجية ،الاقتصادية والسياسية 2020 ،



### الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر سياسات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية

#### المبحث الاول

توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(ARDL)

#### المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال انموذج

الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

## المبحث الأول

## التحليل الاقتصادي والقياسي

يعرف الانموذج القياسي على انه نموذج اقتصادي يبين العلاقة لبعض المتغيرات الاقتصادية ومعرفة مدى تأثيرها على المتغير التابع خلال مدة زمنية معينة<sup>1</sup>

وقد أصبح الاقتصاد القياسي التحليلي من ضمن العلوم المهمة بوصفه اداة رئيسية تستطيع تقدير مكونات النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات مقبولة أكثر من غيرها.

يحاول علم الاقتصاد القياسي الجمع بين النظرية الاقتصادية والاساليب الرياضية والطرق الاحصائية وذلك من اجل الحصول على تقديرات كمية بالإمكان استخدامها في اتخاذ القرار والتنبؤ.

لا يقتصر تحليل العوامل الاقتصادية التي تكون مؤثرة على الاقتصاد العراقي على الجانب الوصفي فقط، وان لا بد من تحديد وقياس اثرهما ونسبة مساهمة هذه التغيرات التي تحدث في سعر الصرف ضمن مدة الدراسة من ( 1991- 2021 ) التي تتم دراستها عن طريق الاستعانة بالاقتصاد القياسي الذي يعدّ من الاساليب المتبعة عادة في ذلك الامر بوصفها تتميز بالإمكانية العالية لتحديد طبيعة هذه المتغيرات.

المتغير المستقل (سعر الصرف )

المتغير التابع ( الناتج المحلي الاجمالي ، عرض النقد الواسع ، الميزان التجاري )

المتغير العشوائي (U.)

يتضمن المتغير العشوائي عادة على المتغيرات التي من الصعب قياسها كالعادات والتقاليد وسلوك الفرد وكذلك قد يتضمن متغيرات حقيقية يتعذر احتسابها كالتدفقات المالية والدولية وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية لهذه البيانات.

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة و عبد اللطيف حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات ، المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الاخطاء الموزع ardl،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،مجلد 9 ،عدد34 ،2013، ص186 .

## اولا: تقدير معلمات الانموذج

يقوم الباحث في هذه المرحلة الى قياس او تقدير المعلمات بعد صياغة العلاقات في شكل رياضي ويعتمد الباحث على بيانات واقعية تم تجميعها على ضوء بناء النموذج، في هذه المرحلة تتضمن خطوات:-

1: - تجميع البيانات

2: - اختيار طريقة القياس الملائمة للبيانات.

1: - تجميع البيانات

يقوم الباحث بتجميع البيانات للمتغيرات التي تكون داخل النموذج من مصادر متعددة.<sup>1</sup>

تكون البيانات التي يتم تجميعها اما على شكل سلاسل زمنية تعطي قيمة عددية للمتغيرات من مدة الى اخرى او بيانات مقطعية توضح القياسات التي يأخذها متغير ما بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة او بيانات سلسلة مقطعية وهي تحتوي على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية.<sup>2</sup>

2: اختيار الطريقة المناسبة للقياس

يوجد عديد من الطرق القياسية التي من الممكن استخدامها لقياس العلاقات الاقتصادية منها  
أ – المعادلات الفردية:- وتكون ضمن معادلة واحدة منها.

1-المربعات الصغرى الاعتيادية.

2-المربعات الصغرى ذات المرحتين.

3-المربعات الصغرى غير المباشرة.

ب – المعادلات الانية.

في المعادلات الانية لا يمكن تقدير المعلمات لمعادلة واحدة ولا بد من اخذ بقيمة المعلمات في المعادلات الاخرى.<sup>3</sup>

وأهم الطرق المتبعة هي:-

1- طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل.

2- طريقة الامكان الاعظم باستخدام معلومات كاملة.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة 2004، ص 21

<sup>2</sup> الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق مصدر سابق ص 34

<sup>3</sup> محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، طبعة الاولى، الورق للنشر والتوزيع، 2004، ص 1 – 3

## المطلب الثاني: -الإطار النظري للنموذج القياسي

أولاً: - اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ويتكون من عدة اختبارات

## 1- اختبار جذر الوحدة

عند البدء سوف نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار يدعى (جذر الوحدة) وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف والنتائج غير الصحيحة وهنالك عدة اختبارات لجذر الوحدة لمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية ودرجة تكاملها ومن هذه الاختبارات (ديكي – فولر ) البسيط والموسع.

## أ- اختبار ديكي – فولر

في عام 1979 تم استخدام الاختبار قبل الإحصائيين الأمريكيين هما ديفيد ديكي – واين فولر وذلك لتحديد جذر الوحدة ويعتبر من افضل الاختبارات ويأخذ الصيغ التالية.<sup>1</sup> (1)

$$Y_{xt} = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots\dots\dots (1)$$

بدون قاطع واتجاه عام

$$Y_{xt} = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots\dots\dots (2)$$

بوجود قاطع

$$Y_{Xt} = a_0 + a_1 t + a_2 t^2 + a_3 t^3 + \dots + a_{k-1} t^{k-1} + a_k t^k + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \quad \dots\dots\dots (3)$$

قاطع واتجاه عام

اذ ان (x) تمثل السلسلة المراد اختبارها

(Δ) تمثل الفرق بين السلاسل

(e<sub>t</sub>) تمثل حد الخطأ العشوائي

عند الانتهاء من اختيار جذر الوحدة ستعمل على اختبار فرضيتين

<sup>1</sup> عثمان نزار ومنذر العواد ، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 27 ،العدد 3 ،2011 ،ص130

الاولى فرضية العدم  $I_0: a=0$

الثانية الفرضية البديلة  $II: a>0$

اذا كانت قيمة  $t$  اكبر من قيمتها الجدولية سوف تفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ويعني ذلك خلو السلسلة من جذر الوحدة وتعد السلسلة مستقرة اما في حالة كانت  $t$  المحسوبه اصغر من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم والسلسلة فاذا حققت استقرار فان المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الاولى اما اذا كانت الفروق غير مستقرة فيتم اخذ الفروق بدرجة اعلى ونستمر هكذا حتى نحصل على استقرار في السلسلة.

ثانياً:- اختبار التكامل المشترك

تم استخدام التكامل المشترك من اجل الحفاظ على سلامة المعلومات على المدى الطويل ارتكزت الفكرة على النظرية الاقتصادية

فعند وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات فان التكامل المشترك يقوم بمتابعة مسار تلك العلاقة ويفترض عدم اتباعها على المدى الطويل بشكل كبير مع وجود احتمالية في تباعدها على المدى القصير عند ذلك يقوم بتصحيح مسار التباعد الذي حدث.

اذا فان مفهوم التكامل المشترك في الاقتصاد القياسي هو مشابه لمفهوم وجود توازن طويل الاجل بين سلسلة زمنية اقتصادية تتقارب مع مرور الوقت.

وأصبح التكامل المشترك متطلب اساسي باعتباره نموذج اقتصادي بني على بيانات سلسلة زمنية غير مستقرة، فاذا كانت البيانات للسلسلة الزمنية لا تتكامل تكامل مشترك تظهر لدينا مشكلة الانحدار الزائف وبعد العمل القياسي الذي تم العمل به غير مهم. اما اذا توقف عمل الخطأ العشوائي فانه يحصل لدينا تكامل مشترك.

نستطيع ان نركز هنا اذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين  $(y,x)$  وانها بيانات متزايدة مع مرور الوقت ويوجد بينها اتجاه مشترك ، من اجل الحصول على توازن لا بد من وجود انحدار خطي للمتغيرين  $(y,x)$  ويكون مستقر او الانحدار الخطي للمتغيرين  $(x,y)$

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + u_t \dots\dots$$

ويأخذ الخطأ العشوائي

$$u_t = y_t - \beta_1 + \beta_2 X_t \dots\dots$$

فإذا كان  $u_t=1(0)$  مستقر فان المتغيرات في حالة تكامل مشترك<sup>1</sup>.

ثالثاً:- اختبار العلاقة السببية

يعد مشاكل السببية من اهم المحاور التي تحدد الصيغ للنماذج الاقتصادية فهي تهدف الى العثور على اسباب الظواهر الاقتصادية وتحليلها للتمييز بين الظاهرة التابعة والظاهرة المستقلة المفسره لها.<sup>2</sup>

في عام 1969 اقترح كرانجر ((Granger)) معيار لتحديد العلاقة السببية التي تعتمد على العلاقة الديناميكية الموجودة فيما بين السلاسل الزمنية ، فاذا كانت  $(y1t,y2t)$  سلسلتين زمنييتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن وكانت السلسلة  $(Y1t)$  تعبر عن المعلومات التي من الممكن تحسين التوقعات للسلسلة  $(Y2t)$  وبهذا تعبر المتغيرة السبب في تحسين التوقع المتغيرة اخرى.

ويتضمن اختبار السببية تقدير نموذج انحدار ذاتي كما يأتي:-<sup>3</sup>

$$y_t = s_o + \sum_{i=1}^p s_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^a \lambda x_{t-j} + u_1$$

$$x_t = a_o + \sum_{i=1}^n a_i x_{t-j} + \sum_{j=0}^m \beta y_{t-1} + v_t$$

حيث ان كل من  $(\lambda, \beta, a_i, s_o)$  معلمات يراد تقديرها  $(v_t, u_1)$  حدين عشوائيين يكون التباين فيها ثابت وبمتوسط حساب يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة

<sup>1</sup> ياسر مراد علي منصور/دور السياسة النقدية في ضبط الاساس النقدي واستقرار سعر الصرف في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ص 69 . 2020

<sup>2</sup> شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011، ص 78

<sup>3</sup> Parsh Kumar Narayan ,Refrmutating Critcal Values for the BoundsFstatistics ,Approach to Cointegraation :An Application to the Tourism Demand Model for Fiji ,department of Economics Discussion ,Papers ISSN p11,



المربعات الصغرى وللقيام باختبار السببية لابد من اجراء اختبار (f) ليتم التعرف على معنوية المعلمات للقيم الحالية والسابقة فأذا كانت f المحسوبه اصغر من القيمة الحرجة ل (f) يعني ذلك رفض فرضية العدم ووجود علاقة سببية<sup>1</sup>

رابعاً :- تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة

يوضح مكونات التباين الالهية النسبية لكل متغير من المتغيرات داخل النموذج وتفسير التغير الذي يحدث للمتغير الداخل في نموذج (VECM)، بينما توضح دوال استجابة النبضة اثار الصدمة التي يتعرض لها المتغير الداخل على متغيرات النموذج الاخرى (VECM)

كما يقيس مكونات التباين والاهمية النسبية للمتغير لتفسير تباين اخطاء التنبؤ للمتغيرات داخل النموذج، وبالتالي فانه يعد من ادوات وصف السلوك الحركي للنموذج باعتبار ان تباين الخطأ التنبؤ لمتغير ما يرجع الى الصدمات غير متنبأ بها لكل متغير من المتغيرات داخل النموذج.

اما دوال استجابة النبضة باعتبارها مقياس الاثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي في داخل نموذج (VAR) او (VECM) على القيم الحالية او القيم المستقبلية للمتغيرات الداخلية لذلك النموذج ويوجد هناك طريقتين لقياس اثر الصدمة :-<sup>2</sup>

أ- قياس اثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد.

ب- قياس اثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger) ، ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد 1 السنة 2011،ص 21

1 Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing:application ,PMA WORKING PAAER ,2011 ,p2

## المبحث الثاني

## تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

من أجل تحليل العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية فقد تم استعمال المتغيرات الآتية وبالصيغة اللوغارتمية :

- 1- المتغير *Exm* سعر الصرف الموازي دينار لكل دولار
- 2- المتغير *GDP* الناتج المحلي الاجمالي
- 3- المتغير *M2* عرض النقد بالمفهوم الواسع
- 4- المتغير *TB* الميزان التجاري (الميزان التجاري = الصادرات - الاستيرادات)

وتم قياس متغيرات النماذج للمدة (1991-2021) .

## اولاً) اختبار استقراره المتغيرات

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (6):-

## جدول (6) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	B	Non	A	B	Non
Exm	I(1)	-2.63	-1.51	-0.07	-5.72**	-6.04**	-5.64**
GDP	I(0)	-5.006	-5.042	-2.73			
M2	I(1)	-0.59	-2.33	-0.67	-1.13**	-4.54**	0.307**
TB	I(0)	-5.088	-5.05	-4.86			

A تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

B تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

Non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

\* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

\*\* تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول (6) ان بعض السلاسل الزمنية استقرت على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف كما هو بالنسبة للمتغيرين (GDP\_ TB) عند مستوى معنوية (1% 5% 10%) وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First

(- difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة (1) I سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (EXM, M2).

ثانيا: تقدير الدوال باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)

### 1- دالة أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي $GDP=F(EXM)$

بعد أن تأكدنا من اختبار استقرارية المتغيرات من خلال اختبار (ديكي فلر) ننتقل الى مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي وبمدد إبطاء (4) ومن تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (7)

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob*
LNGDP2(-1)	0.631498	0.145054	4.353534	0.0002
LNEXM	-0.780077	0.462684	-1.685982	0.1033
C	12.13486	3.291980	3.686190	0.0010
R-Squared	0.412487	Adjusted R-Squared		0.368967
F-Statistic	9.478212	Durbin-Watson Stat		1.777352
Prob(F-Statistic)	0.000762			

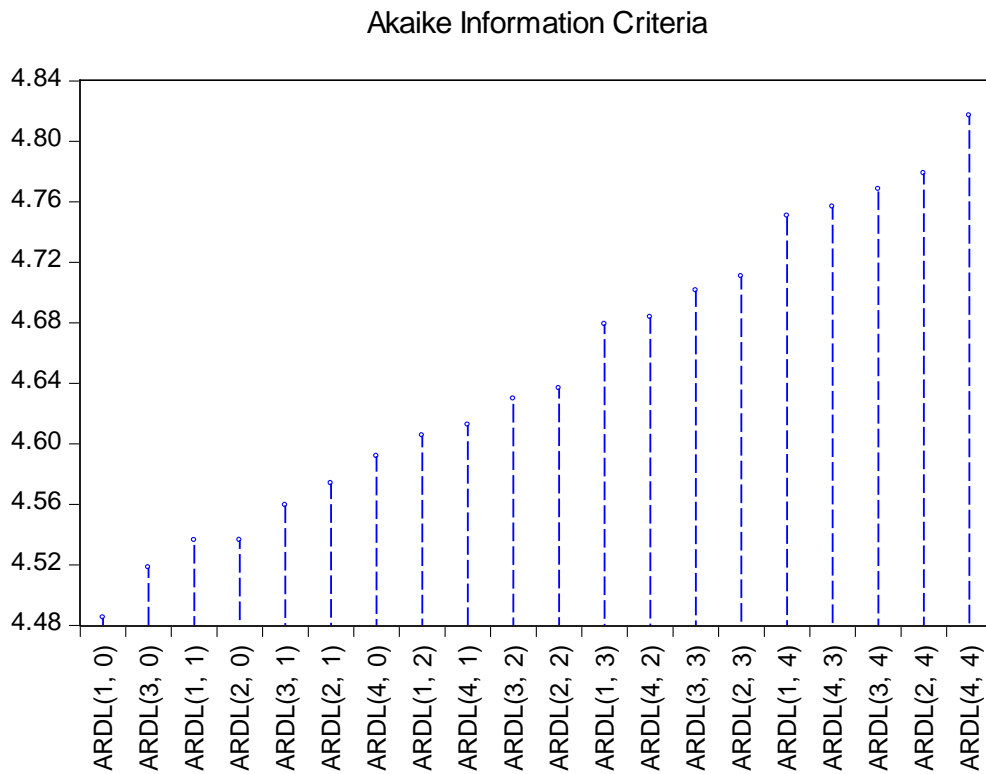
أذ الجدول (7) يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر  $(R^2=0.41)$  وفي حين كانت قيمة Adjusted R-squared (0.36) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 36% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما في الجدول (7) دالة أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات الأخرى والبالغة (74%) فهي غير متضمنة الانموذج، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (9.74) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها و معنوية حسب قيمة (prob(F-Statistic)) اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم  $(H_0: b=0)$  ونقبل الفرضية البديلة  $(H_1: b \neq 0)$ .

## أ- اختبار فترات الإبطاء المثلى:

أن النموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى فترات أبطاء لمعيار (AIC) وأن فترات الإبطاء المثلى لانموذج سعر الصرف هي (2,1,1,2,2,1) كما مبينة بالشكل ( 10 )

## الشكل ( 10 ) فترات الإبطاء المثلى



## ب- إختبار الحدود (Bounds Test)

يستخدم هذا الإختبار إختبار الحدود (Bounds Test) لبيان فيما إذا كان هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج التي توضح وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وذلك من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) مع القيمة الدنيا والعليا فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة تزيد على الحد الأعلى I(1) فإن هذا يدل على أن هذه المعادلة متكاملة (لها تكامل مشترك) في حين إن كانت قيم (F) تقل عن قيمة I(0) فإن هذا يدل على أن المعادلة غير متكاملة ، أما إذا وقعت

بين الحدين (الأعلى والادنى) فهنا يكون الوضع مرتبك وغير واضح ومن جدول (8) يمكن بيان نتائج الاختبار

### جدول ( 8 ) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لأنموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.143947	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول ( 8 ) تبين أن نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة كانت (7.14) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (4.04) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.78) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين أثر سعر الصرف و (الناتج المحلي الإجمالي ) خلال مدة الدراسة 1991-2021 اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

### ج-اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

#### ● اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة في أنموذج (ARDL) ويستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول ( 9 ) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وذلك لان (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم ( عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية) ونرفض الفرضية البديلة (جود مشكلة ارتباط تسلسلي) .

● إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين *Heteroscedasticity*

يستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة عدم التجانس ومن الجدول (9) تبين أن قيمة (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وعندئذ نقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين) ونرفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة) وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من وجود الانموذج.

الجدول (9) جدول اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي

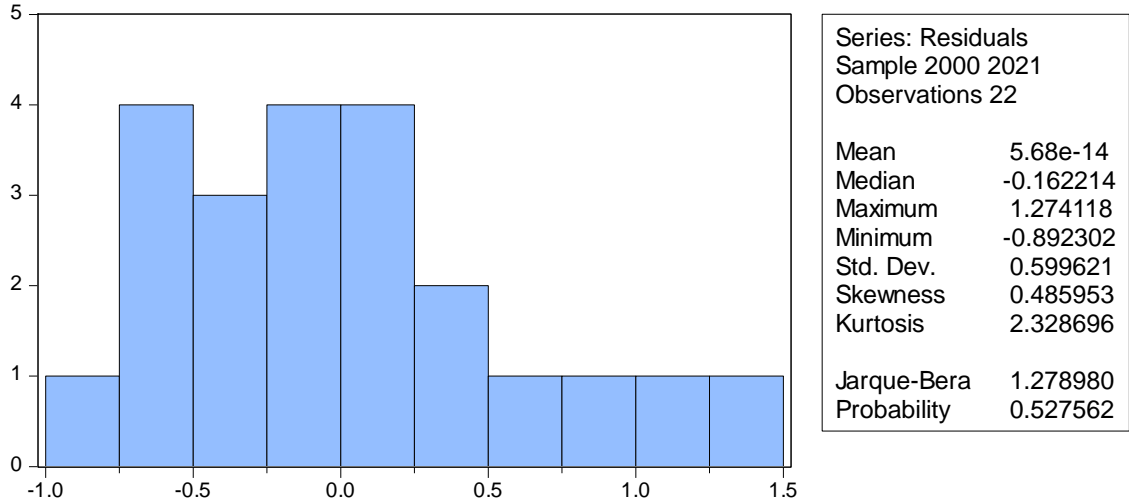
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)			
F-Statistic	1.598725	Prob. F(1,27)	0.8750
Obs*R-Squared	3.401851	Prob. Chi-Square(1)	0.8693
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	0.125236	Prob. F(2,25)	0.2221
Obs*R-Squared	0.327080	Prob. Chi-Square(2)	0.1825

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

د - اختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يوضح هذا الاختبار أن التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج المقدر (ARDL) حيث بلغت قيمة (probability) (0.52) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque-BERA) البالغة (1.27)، وهذا يدل على ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل (16).

شكل ( 11 ) معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج سعر الصرف

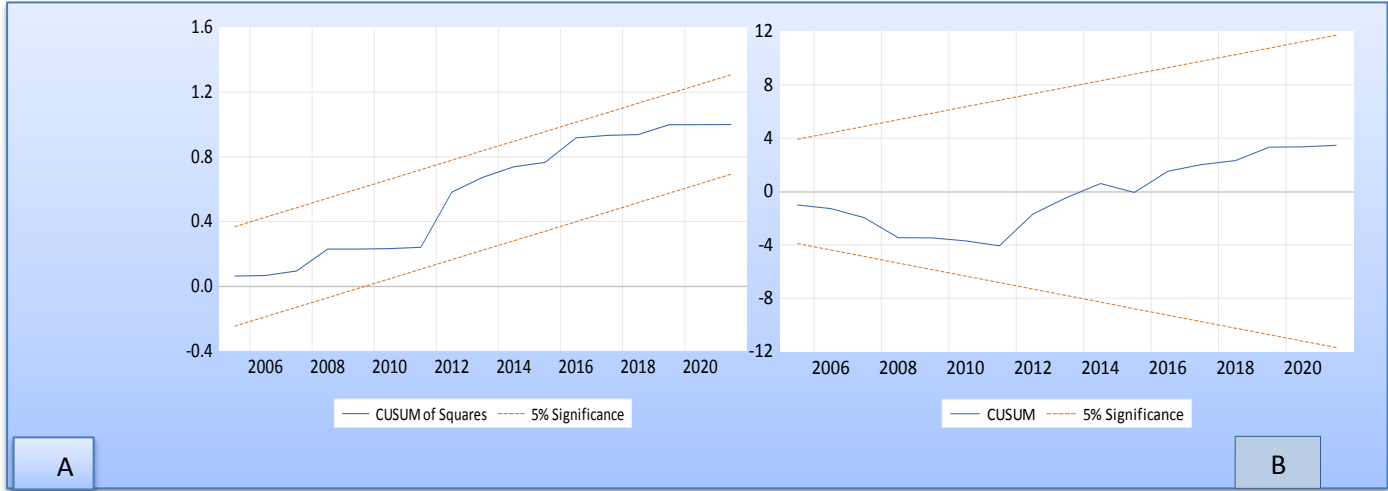


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر

ولتوضيح وبيان الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Squares CUSUM) الموضحة بالشكل ( 11 ) حيث أن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية % 5 ويدلل هذا على أن المعلمات المقدره للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يبين أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية % 5 وهذا يوضح لنا استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أوضح أن الانموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزه.

شكل (12) استقرارية الانموذج المقدر أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الأجمالي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

### ي-المعاملات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

وبعد اجراء اختبار سلامة واستقراريه الانموذج المقدر وأيضا بالحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في

جدول (10) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي الاجمالي

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(LNEXM)	-0.780077	0.462684	-1.685982	0.1033
CointEq(-1)	-0.368502	0.145054	-2.540442	0.0171
Cointeq = LNGDP2 - (-2.1169*LNEXM + 32.9303 ) معادلة تصحيح الخطأ				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
LNEXM	-2.116888	1.748176	-1.210912	0.2364
C	32.930277	12.467802	2.641225	0.0136

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.



من الجدول (10) يمكن ملاحظة ان معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى % 5 وحسب عمود الاحتمالية (Prob). لاسيما وأن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية كان له تأثير موجب في المتغير التابع اي ان الانخفاض في سعر الصرف الموازي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية ، أي ان الزيادة في السعر الموازي (EXM) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.78%).

## 2- تقدير معادلة عرض النقد الواسع $M2=F(EXM)$

بعد أن تأكدنا من اختبار استقراريه المتغيرات من خلال اختبار (ديكي فلر) ننقل الى مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة أ أما معلمة تصحيح الخطأ فتبين ان سرعة التكيف بلغت (0.36-%) وبالتالي فهي معنوية عند مستوى %1 وهذا يبين ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (36%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة اي ان سرعة التكيف تكون سنوية في الانموذج ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ أن معاملات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى (1%) أي أن زيادة الانتاج (EXM) بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.11%) لوجود علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي .

اثر سعر الصرف على عرض النقد الواسع وبمدد إبطاء (4) ومن تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (11) أذ يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ( $R^2=0.99$ ) وفي حين كانت قيمة Adjusted R-squared (0.99) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما المتغيرات الأخرى والبالغة (1%) فهي غير متضمنة في الانموذج ، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (978.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها و معنوية حسب قيمة (prob(F-Statistic)) اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ( $H_0: b=0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1: b \neq 0$ ).

جدول (11) نتائج نموذج ARDL لأنموذج عرض النقد الواسع

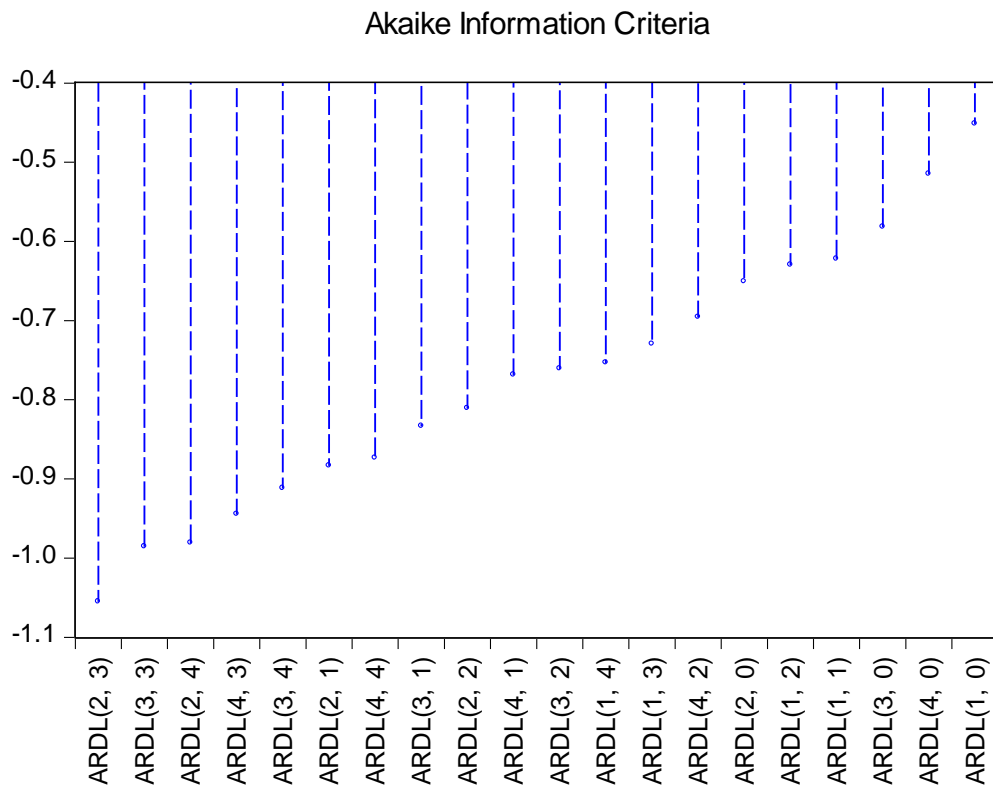
Variable <sup>ا</sup>	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob*
LNМ2(-1)	1.569789	0.186252	8.428312	0.0000
LNМ2(-2)	-0.588282	0.174336	-3.374425	0.0029
LNEXM	0.443342	0.200220	2.214277	0.0380
LNEXM(-1)	-0.193571	0.175157	-1.105129	0.2816
LNEXM(-2)	-0.304018	0.141307	-2.151475	0.0432
LNEXM(-3)	0.215629	0.076488	2.819119	0.0103
C	-0.777029	1.148192	-0.676741	0.5060
R-Squared	0.996435	Adjusted R-Squared		0.995416
F-Statistic	978.2276	Durbin-Watson Stat		2.041537
Prob(F-Statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

#### أ- اختبار فترات الابطاء المثلى:

أن النموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى فترات أبطاء لمعيار (AIC) وأن فترات الابطاء المثلى لأنموذج أثر سعر الصرف هي (2,1,1,2) كما مبينة بالشكل (13)

#### الشكل (13) فترات الابطاء المثلى



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

## ب- إختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (12) تبين أن نتائج إختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.79) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (4.04) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.78) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين أثر سعر الصرف و عرض النقد الواسع خلال مدة الدراسة 1991-2021 اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

## جدول (12) إختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لأنموذج عرض النقد

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.796229	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

## ج- إختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

## ● إختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)

يعد هذا الإختبار من الإختبارات المهمة في إنموذج (ARDL) ويستخدم هذا الإختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول ( 12 ) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وذلك لان (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم ( عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية) ونرفض الفرضية البديلة (جود مشكلة ارتباط تسلسلي) .

● اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين *Heteroscedasticity*

يستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة عدم التجانس ويتضح من الجدول ( 13 ) أن قيمة (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين) ونرفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة) وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من وجود الانموذج .

جدول (13) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج عرض النقد الواسع

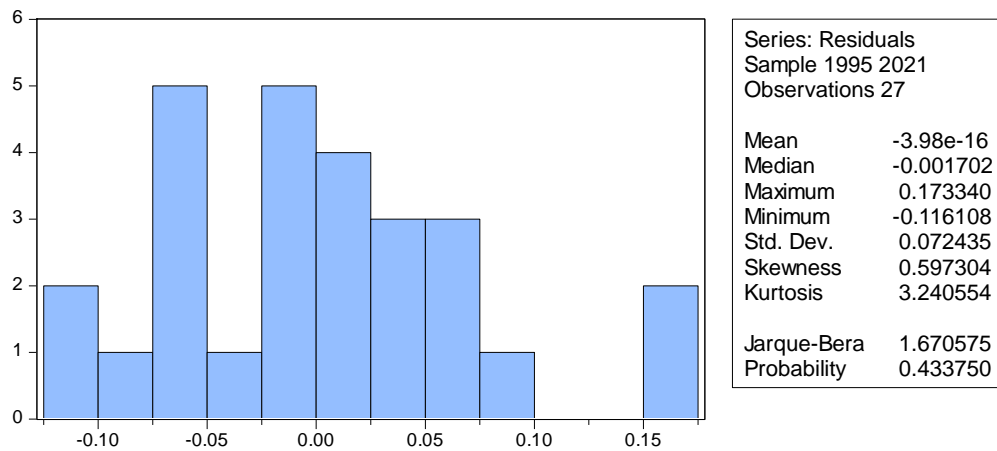
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)			
F-Statistic	0.250269	Prob. F(6,19)	0.7811
Obs*R-Squared	0.718702	Prob. Chi-Square(2)	0.6981
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	1.516968	Prob. F(6,21)	0.2211
Obs*R-Squared	8.466289	Prob. Chi-Square(6)	0.2059
Scaled Explained Ss	4.390032	Prob. Chi-Square(6)	0.6241

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

د - اختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يوضح هذا الاختبار أن التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج المقدر (ARDL) حيث بلغت قيمة (prpbability) (0.43) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque-BERA) البالغة (1.67)، وهذا يدل على ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل ( 14 )

شكل ( 14 ) معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج عرض النقد الواسع

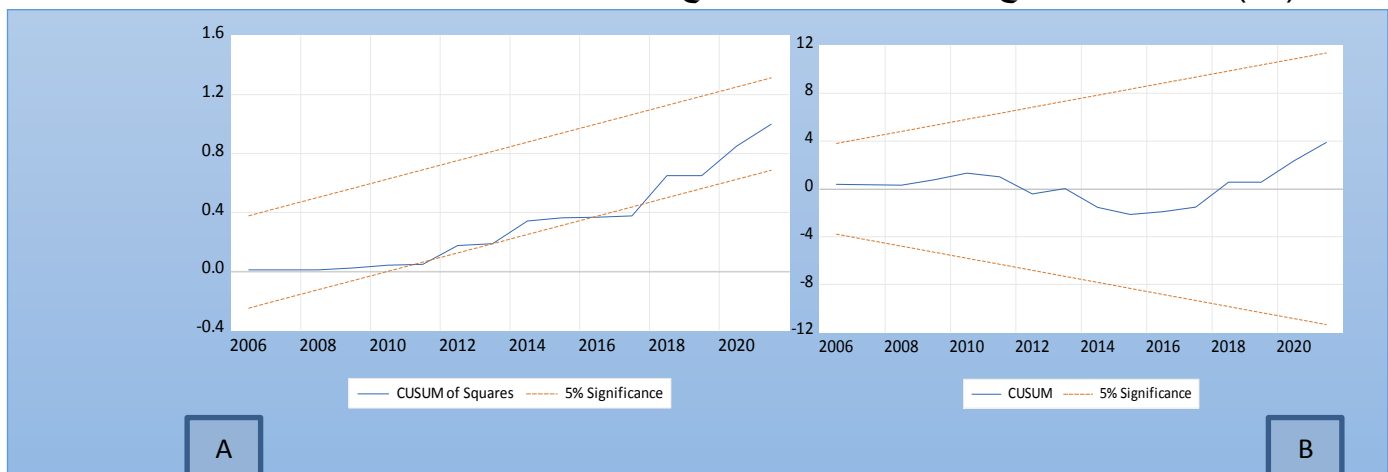


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج المقدر

ولتوضيح وبيان الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Squares) الموضحة بالشكل ( 15) إذ إن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ويدل هذا على أن المعلمات المقدره للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يبين أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يوضح لنا استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أوضح أن الانموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزه.

شكل (15) استقراره الانموذج المقدر لعرض النقد الواسع



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

## ي-المعاملات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

وبعد اجراء اختبار سلامة الانموذج المقدر واستقراره وأيضا بالحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول ( 14 )

جدول(14) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة عرض النقد الواسع

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(LNM2(-1))	0.588282	0.174336	3.374425	0.0029
D(LNEXM)	0.443342	0.200220	2.214277	0.0380
D(LNEXM(-1))	0.304018	0.141307	2.151475	0.0432
D(LNEXM(-2))	-0.215629	0.076488	-2.819119	0.0103
CointEq(-1)	-0.018494	0.022213	-0.832572	0.0145

$$\text{Cointeq} = \text{LNM2} - (8.7264 * \text{LNEXM} - 42.0161)$$

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
LNEXM	8.726423	15.196794	0.574228	0.5719
C	-42.016077	106.182441	-0.395697	0.6963

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول ( 14 ) يمكن ملاحظة ان معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى % 5 وحسب عمود الاحتمالية (Prob) لاسيما وأن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية (سعر الصرف الموازي ) كان له تأثير موجب في المتغير التابع (علاقة طردية) اي ان الزيادة السعر الموازي يؤدي الى زيادة في عرض النقد الواسع وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية ، أي ان الزيادة في السعر الموازي (EXM) بنسبة 1% يؤدي أما معلمة تصحيح الخطأ فتبين ان سرعة التكيف بلغت (0.018-%) وبالتالي فهي معنوية عند مستوى % 1 وهذا يبين ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (18%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة اي ان سرعة التكيف تكون سنوية في الانموذج ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فهي طردية عكسية فنلاحظ أن معاملات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM)

أي أن زيادة السعر الموازي (EXM) بنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل عرض النقد الواسع بنسبة (8.7) لوجود علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف الموازي وعرض النقد الواسع. الى زيادة عرض النقد الواسع بنسبة (0.58%).

### 3- أثر سعر الصرف على الميزان التجاري $TB=F(EXM)$

بعد أن تأكدنا من اختبار استقرارية المتغيرات من خلال اختبار (ديكي فلر) ننتقل الى مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري وبمدد إبطاء (4) ومن تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (15)

إذ يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL ان كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ( $R^2=0.73$ ) وفي حين كانت قيمة Adjusted R-squared (0.66) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 73% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما المتغيرات الأخرى والبالغة (1%) فهي غير متضمنة في الانموذج ، وكذلك الانموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة (9.41) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها و معنوية حسب قيمة (prob(F-Statistic)) اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ( $H_0: b=0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1: b \neq 0$ ).

## جدول (15) نتائج نموذج ARDL لأنموذج الميزان التجاري

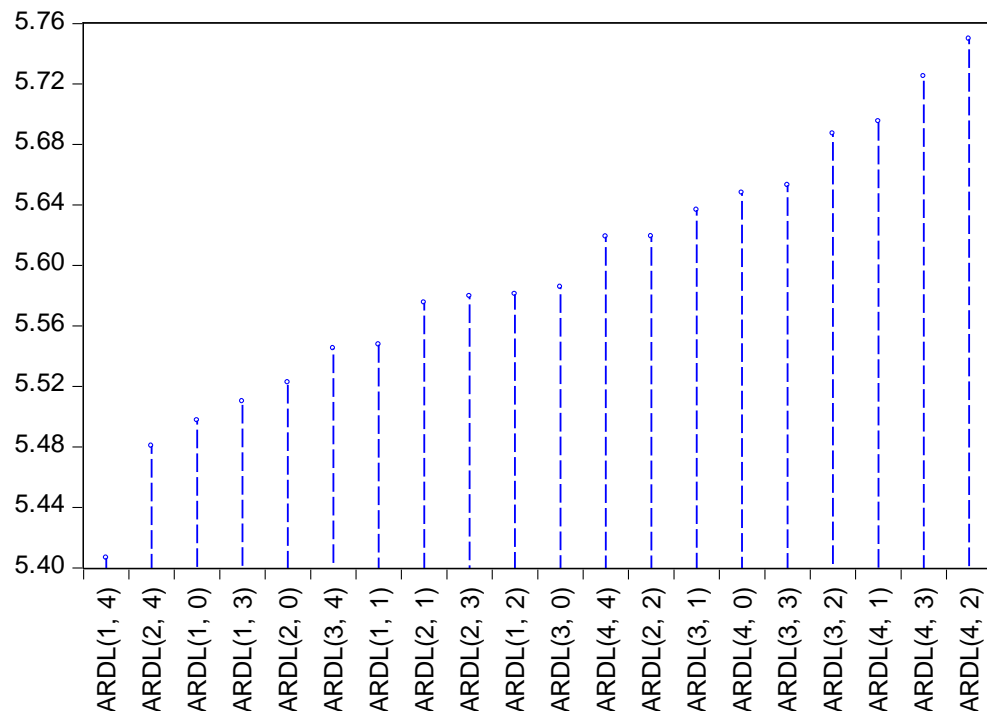
Variable <sup>a</sup>	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob <sup>*</sup>
LNTB(-1)	0.182871	0.199613	0.916128	0.3705
LNEXM	-13.48174	4.956331	-2.720104	0.0132
LNEXM(-1)	-2.598774	4.671551	-0.556298	0.5842
LNEXM(-2)	-0.121584	3.951222	-0.030771	0.9758
LNEXM(-3)	-2.339576	3.603351	-0.649278	0.5235
LNEXM(-4)	3.747433	1.900151	1.972177	0.0626
C	118.7443	40.72503	2.915757	0.0085
R-Squared	0.738465	Adjusted R-Squared		0.660005
F-Statistic	9.411948	Durbin-Watson Stat		2.047882
Prob(F-Statistic)	0.000057			

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

أ- اختبار فترات الإبطاء المثلى: أن النموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى فترات إبطاء لمعيار (AIC) وأن فترات الإبطاء المثلى لأنموذج الفجوة الغذائية هي (1,2,2,1,1,2) كما مبينة بالشكل (16)

الشكل (16) فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria





## ب- إختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول ( 16 ) تبين أن نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (8.43) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (4.78) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.04) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين أثر سعر الصرف و عرض النقد الواسع خلال مدة الدراسة 1991-2021 اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (16) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لأنموذج سعر الصرف

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.435507	6
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.78	4.04
5%	5.73	4.94
2.5%	6.68	5.77
1%	7.84	6.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

## ج- اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

## ● اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة في إنموذج (ARDL) ويستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول ( 17 ) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وذلك لان (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم ( عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية) ونرفض الفرضية البديلة (جود مشكلة ارتباط تسلسلي) .

● اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity

يستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الانموذج من مشكلة عدم التجانس ويتضح من الجدول (17) أن قيمة (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين) ونرفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة) وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من وجود الانموذج

جدول (17) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج سعر الصرف

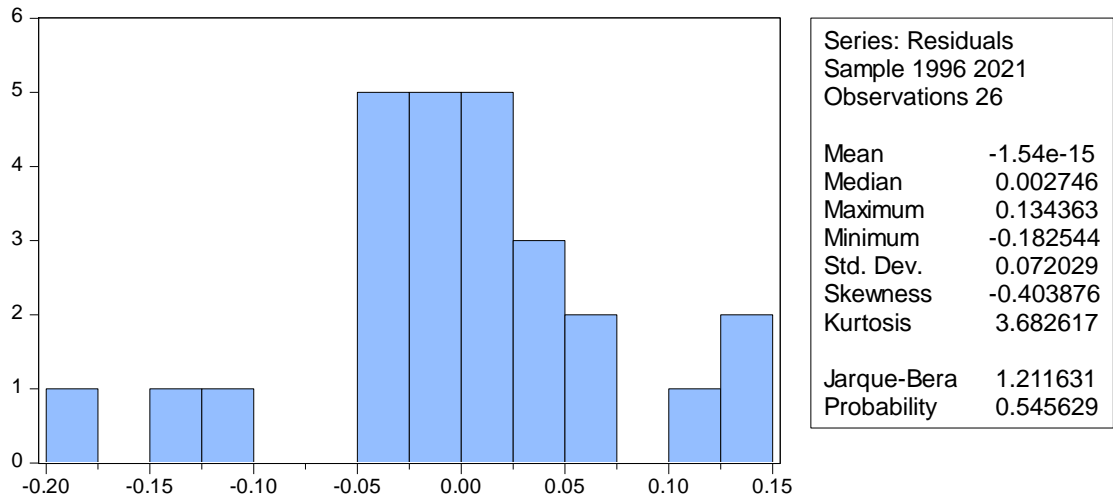
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)			
F-Statistic	0.112181	Prob. F(2,18)	0.8945
Obs*R-Squared	0.332399	Prob. Chi-Square(2)	0.8469
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	0.153344	Prob. F(6,20)	0.9861
Obs*R-Squared	1.187457	Prob. Chi-Square(6)	0.9775
Scaled Explained Ss	4.024052	Prob. Chi-Square(6)	0.6734

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

د - اختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يوضح هذا الاختبار أن التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج المقدر (ARDL) حيث بلغت قيمة (prpbability) (0.54) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque-BERA) البالغة (1.21)، وهذا يدل على ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل (17).

شكل (17) معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج الميزان التجاري

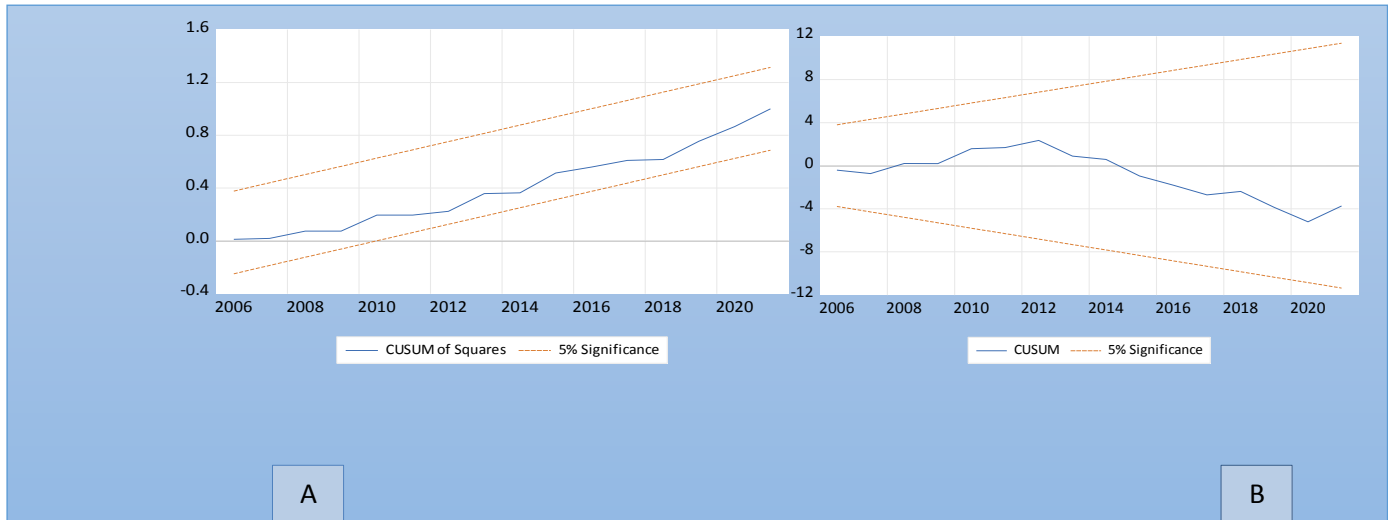


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

### و- اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج المقدر

ولتوضيح الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) وبيانه تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (18) حيث أن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ويدلل هذا على أن المعلمات المقدره للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يبين أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يوضح لنا استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أوضح ان الانموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزة.

شكل (18) استقراريه الانموذج الميزان التجاري



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

### ي-المعاملات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

وبعد اجراء اختبار سلامة الانموذج المقدر وسلامته وأيضا بالحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (18)

جدول (18) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة الميزان التجاري

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(LNEXM)	-13.481736	4.956331	-2.720104	0.0132
D(LNEXM(-1))	0.121584	3.951222	0.030771	0.9758
D(LNEXM(-2))	2.339576	3.603351	0.649278	0.5235
D(LNEXM(-3))	-3.747433	1.900151	-1.972177	0.0626
CointEq(-1)	-0.817129	0.199613	-4.093556	0.0006
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq = LNTB - (-18.1052*LNEXM + 145.3190 )				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
LNEXM	-18.105152	4.467945	-4.052233	0.0006
C	145.318967	32.362558	4.490342	0.0002

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (18) يمكن ملاحظة ان معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى % 5 وحسب عمود الاحتمالية (Prob)

لاسيما وأن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية (سعر الصرف الموازي) كان له تأثير موجب في المتغير التابع (علاقة عكسية) أي ان الزيادة السعر الموازي يؤدي الى نقص في الميزان التجاري وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية ، أي ان الزيادة في السعر الموازي (EXM) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في الميزان التجاري بنسبة (-13.48).

أما معلمة تصحيح الخطأ فتبين ان سرعة التكيف بلغت (0.81-%) وبالتالي فهي معنوية عند مستوى 1% وهذا يبين ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (81-%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة اي ان سرعة التكيف تكون سنوية في الانموذج ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فهي علاقة عكسية أيضا فنلاحظ أن معاملات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM) ، أي أن زيادة السعر الموازي (EXM) بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض معدل الميزان التجاري بنسبة (-18) لوجود علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف الموازي والميزان التجاري.

ثانياً: تحليل اثر سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد (نموذج كلي)  $GDP=F(EXM,m2,tb)$

بعد أن تأكدنا من اختبار استقرارية المتغيرات من خلال اختبار (ديكي فلر) ننتقل الى مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي وبمدد إبطاء (4) ومن تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (19)

أذ يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر  $(R^2=0.96)$  وفي حين كانت قيمة Adjusted R-squared (0.89) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 89% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما المتغيرات الأخرى والبالغة (1%) فهي غير متضمنة في الانموذج ، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (12.75) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها و معنوية حسب قيمة (prob(F-Statistic)) اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم  $(H_0: b=0)$  ونقبل الفرضية البديلة  $(H_1: b \neq 0)$ .

جدول (19) نتائج نموذج ARDL لانموذج متغيرات الاقتصاد  $(EXM,m2,tb)$

Variable <sup>a</sup>	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob <sup>*</sup>
LNGDP2(-1)	0.067991	0.223553		0.7688
LNGDP2(-2)	0.554786	0.188006	0.304137	0.0184
LNGDP2(-3)	-0.100862	0.114209	2.950889	0.4029
LNEXM	6.134673	3.790433	-0.883139	0.1442
LNEXM(-1)	-4.014037	2.133125	1.618462	0.0966
LNEXM(-2)	2.947182	1.909417	-1.881763	0.1613
LNEXM(-3)	-1.703981	2.109497	1.543498	0.4426
LNEXM(-4)	-1.817530	1.389961	-0.807767	0.2273
LNM2	-1.130320	2.067680	-1.307612	0.5995
LNM2(-1)	5.475741	4.157929	-0.546661	0.2243
LNM2(-2)	-8.634995	4.173133	1.316939	0.0723
LNM2(-3)	10.76738	3.201965	-2.069188	0.0099
LNM2(-4)	-1.816122	2.258421	3.362743	0.4445
LNTB	0.061886	0.127105	-0.804155	0.6394
LNTB(-1)	-0.292511	0.117679	0.486889	0.0378
LNTB(-2)	-0.136655	0.105359	-2.485659	0.2308
LNTB(-3)	-0.666998	0.094138	-1.297036	0.0001
LNTB(-4)	-0.531566	0.143449	-7.085350	0.0060
C	-61.14933	32.00531	-3.705621	0.0924
R-Squared	0.966338	Adjusted R-Squared		0.890598
F-Statistic	12.75864	Durbin-Watson Stat		2.280769
Prob(F-Statistic)	0.000511			

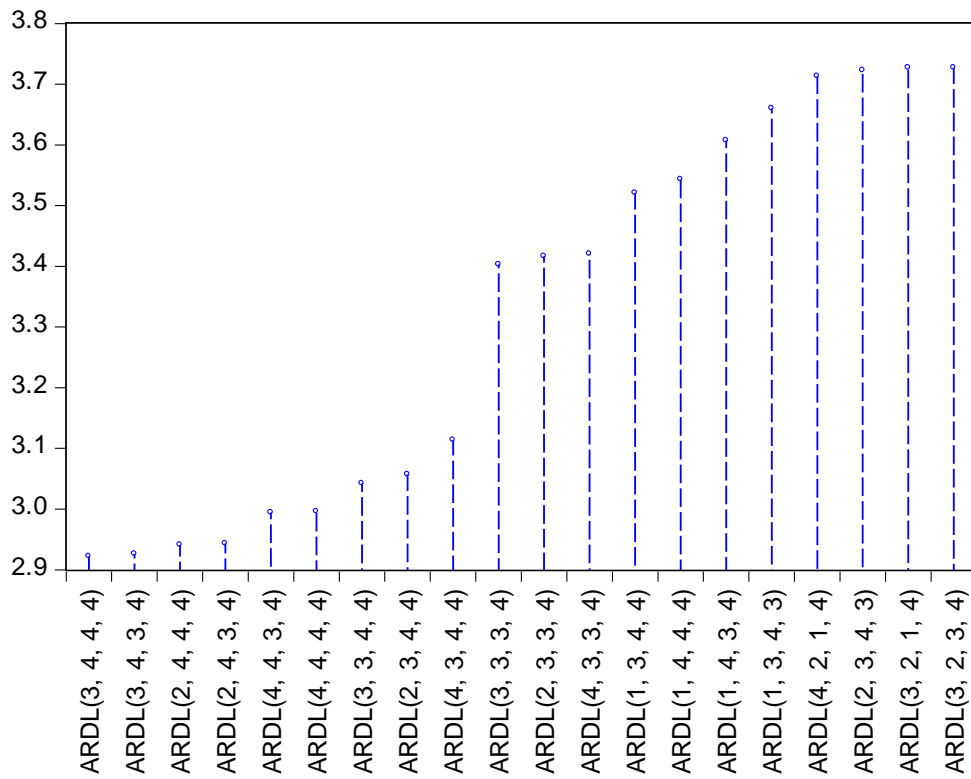
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9. Eviews

## أ- اختبار فترات الابطاء المثلى:

أن النموذج الأمثل هو الذي يعطي أدنى فترات أبطاء لمعيار (AIC) وأن فترات الابطاء المثلى لانموذج هي (1,2,2,1,1,2) كما مبينة بالشكل (19)

الشكل (19) فترات الابطاء المثلى للنموذج الكلي

Akaike Information Criteria (top 20 models)



## ب- إختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول ( 20 ) تبين أن نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.14) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (4.04) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.78) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي وأثر سعر الصرف وعرض النقد الواسع والميزان التجاري خلال مدة الدراسة 1991-2021 اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

## جدول (20) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لأنموذج الكلي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.143947	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

## ج- اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

● اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (*Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test*)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة في إنموذج (ARDL) ويستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول (21) خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وذلك لان (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية) ونرفض الفرضية البديلة (جود مشكلة ارتباط تسلسلي).

● اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين *Heteroscedasticity*

يستخدم هذا الاختبار لبيان خلو الإنموذج من مشكلة عدم التجانس ومن الجدول (21) أن قيمة (prob) للاختبارات (F, Ch-square) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة تباين التجانس) ونرفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة) وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من وجود الإنموذج



جدول (21) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الكلي

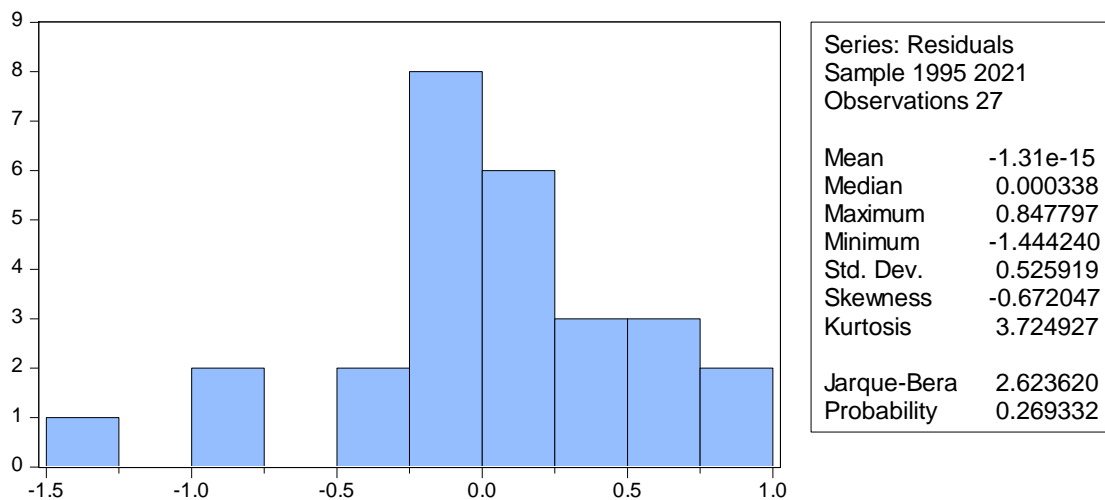
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)			
F-Statistic	0.484897	Prob. F(2,6)	0.6380
Obs*R-Squared	3.756842	Prob. Chi-Square(2)	0.1528
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين (Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)			
F-Statistic	0.456660	Prob. F(18,8)	0.9202
Obs*R-Squared	13.68301	Prob. Chi-Square(18)	0.7495
Scaled Explained Ss	5.193460	Prob. Chi-Square(18)	0.9985

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

### د - اختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يوضح هذا الاختبار أن التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج المقدر (ARDL) حيث بلغت قيمة (prpbability) (0.26) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque-BERA) البالغة (2.62)، وهذا يدل على ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل (20).

شكل (20) معاملات التوزيع الطبيعي

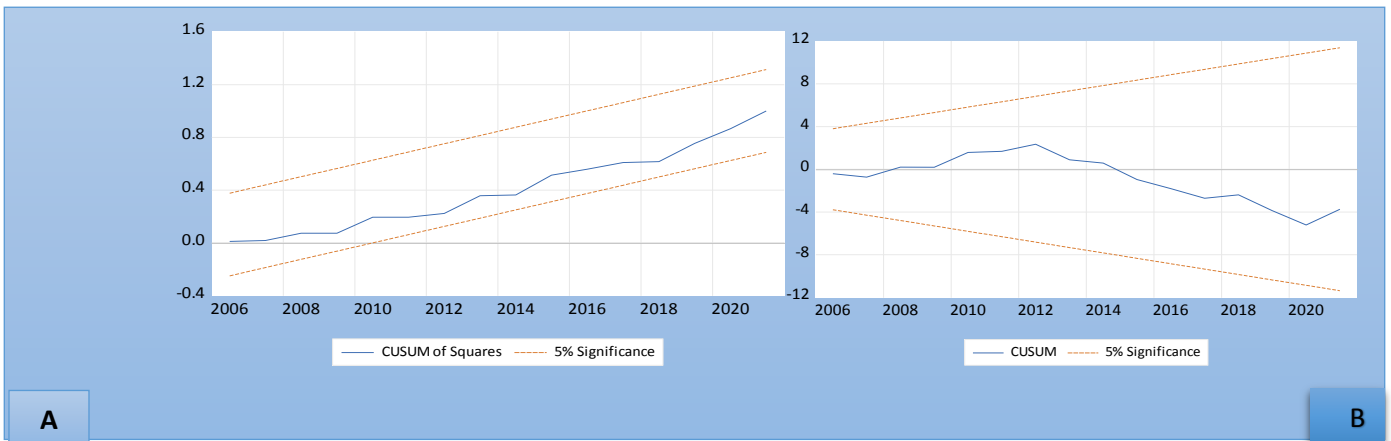


المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

## و- اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر

ولتوضيح وبيان الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (21) حيث أن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ويدلل هذا على أن المعلمة المقدرة للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يبين أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يوضح لنا استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أوضح أن الانموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزه.

شكل (21) استقراره الانموذج المقدر للنموذج الكلي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

## ي-المعاملات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

وبعد إجراء اختبار سلامة واستقراره الانموذج المقدر وأيضا بالحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معاملات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (22)

جدول (22) نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل الانموذج الكلي

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(LNGDP2(-1))	-0.453924	0.162137	-2.799634	0.0232
D(LNGDP2(-2))	0.100862	0.114209	0.883139	0.4029
D(LNEXM)	6.134673	3.790433	1.618462	0.1442
D(LNEXM(-1))	-2.947182	1.909417	-1.543498	0.1613
D(LNEXM(-2))	1.703981	2.109497	0.807767	0.4426
D(LNEXM(-3))	1.817530	1.389961	1.307612	0.2273
D(LNM2)	-1.130320	2.067680	-0.546661	0.5995
D(LNM2(-1))	8.634995	4.173133	2.069188	0.0723
D(LNM2(-2))	-10.767384	3.201965	-3.362743	0.0099
D(LNM2(-3))	1.816122	2.258421	0.804155	0.4445
D(LNTB)	0.061886	0.127105	0.486889	0.6394
D(LNTB(-1))	0.136655	0.105359	1.297036	0.2308
D(LNTB(-2))	0.666998	0.094138	7.085350	0.0001
D(LNTB(-3))	0.531566	0.143449	3.705621	0.0060
CointEq(-1)	-0.478085	0.156227	-3.060188	0.0156
Cointeq = LNGDP2 - (3.2344*LNEXM + 9.7508*LNM2 -3.2752*LNTB -127.9047)				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
LNEXM	3.234375	8.074591	0.400562	0.6992
LNM2	9.750750	4.300153	2.267536	0.0531
LNTB	-3.275238	1.539173	-2.127921	0.0660
C	-127.904664	72.661304	-1.760286	0.1164

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول ( 22 ) يمكن ملاحظة معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM,m2,tb) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى % 5 وحسب عمود الاحتمالية (Prob). لاسيما وأن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية (سعر الصرف الموازي وعرض النقد الواسع والميزان التجاري ) كان لها تأثير في المتغير التابع فسعر الصرف الموازي والميزان التجاري كان لهما علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي اي ان الزيادة السعر الموازي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية ، أي ان الزيادة في السعر الموازي (EXM)

بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي بنسبة (6.13)، كما ان الزيادة في الميزان التجاري بنسبة 1% (tb) يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي بنسبة (0.061).

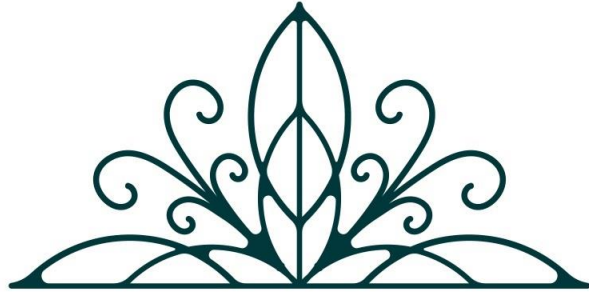
أما عرض النقد الواسع فقد كان له علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي أي ان الزيادة في عرض النقد الواسع (m2) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي بنسبة (1.13).

أما معلمة تصحيح الخطأ فتبين ان سرعة التكيف بلغت (0.47-%) وبالتالي فهي معنوية عند مستوى 1% وهذا يبين ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (47%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة اي ان سرعة التكيف تكون سنوية في الانموذج ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل.

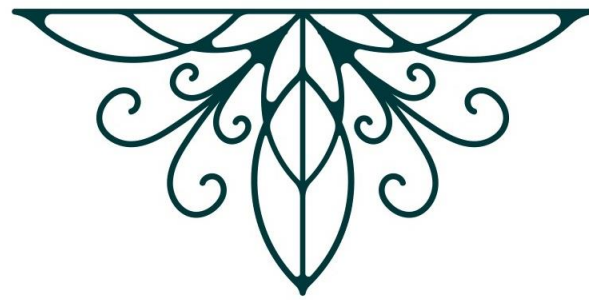
اما العلاقة طويلة الاجل فهي علاقة طردية فنلاحظ أن معاملات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (EXM,M2)

أي أن زيادة السعر الموازي (EXM,M2) بنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.23) (9.75) لوجود علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف الموازي وعرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي .

أما الميزان التجاري فهناك علاقة عكسية أي أن زيادة الميزان التجاري بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.27).



# الاستنتاجات والتوصيات



## الاستنتاجات

- 1- يتحدد سعر الصرف الموازي في العراق بمقدار ما يعرضه البنك المركزي العراقي للسوق من خلال نافذة بيع العملة وهذا يتطلب العمل على زيادة شفافية في تعامل البنك المركزي العراقي مع المصارف العاملة في العراق والقطاع الخاص وخاصة في مجال التحويلات الخارجية لمنع المضاربة والتهرب للعملة لغير منافذ شراء العملة من اجلها.
- 2- ان زيادة سعر الصرف الموازي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.11% لوجود علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الاجمالي وذلك لريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على الصادرات النفطية بالدرجة الاساس وضعف القاعدة للإنتاجية.
- 3- معلمة تصحيح الخطأ تبين ان سرعة التكيف بلغت 0.36% وبالتالي هي معنوية عند مستوى 1% وهذا يبين ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة 36% تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة اي ان سرعة التكيف تكون سنوية في الانموذج وهنا سنرفض الفرضيه العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.
- 4- ان زيادة سعر الصرف الموازي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة عرض النقد الواسع بنسبة 8.7% لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي وعرض النقد الواسع ،اي ان زيادة سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الامريكي يؤدي الى زيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع .
- 5- ان الزيادة بسعر الصرف يؤدي الى نقص في الميزان التجاري وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية أي ان الزيادة في سعر الصرف الموازي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في الميزان التجاري بنسبة 13.48- وذلك لان اغلب الميزان التجاري يميل لصالح الاستيرادات والصادرات تتمثل بنسبة كبيرة معتمدة على تصدير النفط الخام .
- 6- من خلال اختبار *Bounds test* اثبتت الدراسة فرضية البحث بوجود علاقة في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة اضافة الى معلمة تصحيح الخطأ للنماذج المقدره تشير الى سرعة التكيف عند مستوى معنوية 1% .
- 7- في النموذج الكلي نلاحظ ان العلاقة في الاجل الطويل تكون طردية فنلاحظ ان معاملات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة بعرض النقد الواسع وسعر الصرف الموازي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة بمعدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.23- 9.75 لوجود علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف الموازي وعرض النقد الواسع والناتج المحلي الاجمالي،اما الميزان التجاري

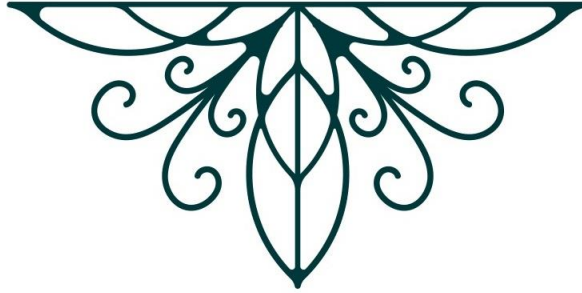
فهناك علاقة عكسية أي ان الزيادة بنسبة 1% فيه تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.27.

### التوصيات:

- 1- انتهاج سياسة نقدية من قبل سلطة البنك المركزي العراقي على المصارف العاملة مع البنك المركزي العراقي في الداخل والخارج بالعمل على رفع الائتمان المصرفي بنسبة اعلى من عمليات التحويل الخارجي وهذا يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي وبالتالي التنويع الاقتصاد العراقي.
- 2- يتطلب ان تكون سياسات سعر الصرف تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد من حيث مرونة الانتاج والتنويع الاقتصادي ، من خلال تحريك القطاعات الانتاجية ذات الميزة التنافسية وايضا تتوفر فيها المقومات الانتاجية داخل العراق .
- 3- عند اجراء تغيير سياسة سعر الصرف في حالة الارتفاع او التخفيض مثلا يتطلب ان تكون بشكل تدريجي مع حساب الاثار المترتبة لاي تغيير في سعر الصرف وقياس تلك الاثار على الاقتصاد سلبا او ايجابا بهدف حماية كل فئات المجتمع ووضع ثقة للمستثمرين.
- 4- ضرورة رسم سياسة مالية ونقدية حسب نمذجة اقتصادية تتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي وتهدف الى رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي وتنويع الاقتصاد العراقي.
- 5- اعداد دراسات من قبل الباحثين والمختصين لدراسة اي تغييرات في اسعار الصرف على كافة متغيرات الاقتصاد الكلي وتبني سعر صرف مناسب يهدف الى تنشيط القطاعات الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة بالانشطة الانتاجية المختلفة.
- 6- تقييم العملة العراقية بمجموعة من العملات لتجنب التقلبات التي تحدث بالدولار والتي يتأثر العراق من خلالها سلبا.
- 7- تقليص الفارق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف التوازني وذلك عن طريق لجوء المتعاملين الى الجهات الرسمية المسيطرة على الصرف.



# المصادر





## اولا: المصادر العربية

- القران الكريم

### 1- الكتب

- 1- احمد ابريهي علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مركز جمورابي للبحوث والدراسات ، الطبعة الاولى ، 2012
- 2- احمد مندور ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة ، لبنان ، بيروت ، 1990
- 3- أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن المصرية ، لبنان
- 4- دومنيك سالفاتور ، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي ، ترجمة د. محمد رضا العدل ، دار ماكجر وهيل للنشر - 1975-
- 5- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الاولى ، مركز الدراسات العربية للنشر العميري ، 1988
- 6- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2005
- 7- سارة لطفي محمد ، السياسة المالية والسياسة النقدية وازمة العملة في مصر المركز الديمقراطي العربي ، للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية 2020
- 8- سعود جايد العامري ، المالية الدولية ، النظرية والتطبيق ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان الاردن ، 2010،
- 9- سعود جايد مسعود العامري ، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، عمان ، دار زهران للنشر ، 2009
- 10- السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011

- 11- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011
- 12- صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة 1966،
- 13- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات ،معهد الدراسات المصرفية، عمان ،الاردن، 1995،
- 14- عبد الحسين العنبي ،سعر الصرف المغالى فيه ،دار الكتب للنشر والتوزيع ، عراق ، كربلاء 2019،
- 15- عبد الحميد فرغيث، النقود والتمويل الدولي ،المملكة العربية السعودية،الرياض، 2019
- 16- عبد القادر محمد عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،مكة المكرمة 2004
- 17- عبد الكريم شينجار العيساوي ،الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات ،الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع ،بيروت ، 2019
- 18- علي عباس ،أدارة الأعمال الدولية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الثالثة، الاردن ، 2013
- 19- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004
- 20- قنوني حبيب ،البسيط في الاقتصاد الكلي ،جامعة المصطفى للنشر ، لبنان ، 2018
- 21- مايج شبيب الشمري ،حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي ( اسس نظرية وأساليب تحليلية )دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع ،بغداد ، 2015
- 22- محمد ابراهيم خيرى ، الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي ، فهرست الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، 2014
- 23- محمد أحمد الافندي ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مركز الكتاب الاكاديمي ،القاهرة ، 2020
- 24- محمد أحمد وأحمد فتحي خليل الخضراوي ،الاقتصاد الدولي ،دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع ،مكة المكرمة، 2017
- 25- محمد صالح تركي القرشي ،مقدمة في الاقتصاد القياسي .، طبعة الاولى ،الورق للنشر والتوزيع 2004،

- 26-محمود يونس ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الناشر قسم الاقتصاد –كلية التجارة – جامعة الاسكندرية  
2000-
- 27-محمد كمال الجنزوري ، سوق الصرف الاجنبي ، المعارف الاسكندرية للنشر، القاهرة، 2004
- 28-معاذ الشرفاوي الجزائري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات الجامعة السورية الافتراضية ، 2021
- 29-موسى سعد مطر ، واخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008
- 30-هجير عدنان زكي أمين ، الأقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الاولى ، اثناء للنشر والتوزيع  
العراق، 2010
- 31-هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان  
الاردن، 2005
- 32-عبد الرؤوف احمد ،أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية دار  
النهضة العربية للنشر والتوزيع 2009
- 33-طالب محمد عوض ،التجارة الدولية نظريات وسياسات معهد الدراسات المصرفية ،عمان  
الاردن، 1995

## 2- التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2004.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2013.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2018.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2014.
5. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2019.
6. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي  
السنوي 2019.
7. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي  
السنوي 2013.



8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التنبؤات المستقبلية بالمتغيرات الاقتصادية، 2017.
9. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 2010.
10. بناء نموذج قياسي لتحليل المتغيرات في الاقتصاد الكلي في العراق. قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية.

### 3- البحوث والدراسات

- 1- عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي والمالية، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية، عدد خامس المؤتمر السنوي الثالث 2017،
- 2- بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر، تشرين الثاني. السنة الثانية، الكويت
- 3- اديب قاسم، حيدر كامل، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، مجلد 1، العدد 5، 2011.
- 4- بلال محمد أسعد واخرون، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق، بحث منشور في كلية المعارف الجامعة، 2019
- 5- حسام الدين طه و عبد الله محمد، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من (1990-2018) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية العدد 2، 2021،
- 6- حيدر حسين آل طعمة، ملاحظات حول سعر صرف الدولار، مقالة منشورة في موقع جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، 2022
- 7- سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة 2005-2015، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 39، 2017

8- الشيماء امين علي الحديدي ، واخرون ، أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري مصر حالة دراسية ، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي ، 18 يونيو ، 2017

9- عامر عمران كاظم المعموري ، أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية. في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 2011 مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العدد الثاني عشر . ،

10- عبد الامير عبد الحسين العلي ، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي ،

11- عبد الامير عبد الحسين العلي ، مروة هادي ساجت العماري ، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي "دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي" مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد السابع والعشرون

12- عبد الامير عبد الحسين العلي ، مروة هادي ساجت العماري ، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي "دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي" مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد السابع والعشرون

13- علي جابر عبد الحسين المعالي، اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة 2000-2014 ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 8 ، العدد 1 سنة 2018 .

14- علي عبد الزهرة و عبد اللطيف حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج البيانات ، المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء الموزع *ardl* ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،مجلد 9 ، عدد34 ، 2013

15- علي محسن إسماعيل، تخفيض سعر صرف الدينار العراقي المحددات والبدائل، دراسة منشورة على موقع البنك المركزي العراقي

16- غفران حاتم علوان ، قياس وتحليل اثر التغيرات في الاحتياطات الدولية على سعر الصرف العراقي للمدة(1999-2011) عدد خاص بوقائع العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2013.

- 17-فاطمة الزهراء ، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15 2016
- 18-ماهر محسن سلمان، التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال (سلاسل مارآوف) للمدة(2008-2014) معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 1995
- 19-معاذ الشرفاوي الجزائري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات الجامعة السورية الافتراضية ، 2021
- 20-نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين ،العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger) مجلة كلية الادارة والاقتصاد 2011.
- 21-هبة عوض الله علي حسين ،العوامل المؤثر في سعر الصرف في السودان دراسة تطبيقية للمدة 1998-2018،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ،العدد الواحد والثلاثون شهر 12 2020،
- 22-وسام حسين علي العنبيكي ، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2016) مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية ، العدد (2) ، 2008،

#### 4- الرسائل والاطاريح

- 1-خضير عباس حسين الوائلي استعمال ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ،اطروحة دكتوراة مقدمه الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017،
- 2-علي عمران حسين عمران الطائي ،تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار بأستخدام نموذج السببية في بعض الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2011) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة، 2014

3-ليلي زراري، انعكاسات تغيرات اسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية –دراسة حالة الجزائر  
،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2016-  
2015

4-ياسر مراد علي منصور، دور السياسة النقدية في ضبط الاساس النقدي واستقرار سعر الصرف في  
العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد 2020

### ثانياً: المصادر الاجنبية

1. *Frederic Mishkin, The Economics Money , Banking and financial  
,Markets,Newyork,2004*
2. *Griffiths,A.and Wall,Applied economic*
3. *Steven Husted and michaelmelvin ,International Economics ,Addison-Wesley ,new  
York ,2010*
4. *Ymwb Weerase Kera ,Nominul and Real Effective Exchange Rates for the seacen  
countri, The south East Asian Central Bank (seacen), Research and Training Center,  
Kuala Lumpur Malaysia, 1992*
5. *Oestereichische National bank , the experience of Exchange Rate Regimes in  
southeast term Europe in a Historical and comparative Perspective, European  
Monetary History Network (SEEMHN) No. 13, April 13, 2007*
6. *Jean Languat ,Pascal vanhove,Economie general,dunod,2011*
7. *Jonada Tafa ,Relationship between exchange rate and interest rate ,case of Albania  
,Mediterranean journal of social sciences , 2015*
8. *Corona Brezina ,Economic Recovery ,Rosen publishing ,2012*

- 
9. *Diane Coyle ,GDP Abrief but affectionate history revised and expanded edition , in the united kingdom , princetion University Perss*
10. *January, Real Gross Domeestic Product (rela GDP), Investopedia ,2002*
11. *Lan Lienert, philippe Marciniak and Karen ,Macroeconomic Accounting and Analysis in Transtion Economies ,1997*
12. *McConnell, Campbell R. and Brae , Eacroeconmics ,USA.mcGraw .hill conpauies ,2005*
13. *Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing:application ,PMA WORKING PAAER ,2011*
14. *Paresh Kumar Narayan ,Refrmulating Critcal Values for the BoundsFstatistics ,Approach to Cointegraation :An Application to the Tourism Demand Model for Fiji ,department of Economics Discussion ,Papers ISSN p11*





# الملاحق

## النموذج الكلي $GDP=F(EXM,MS2,TB)$

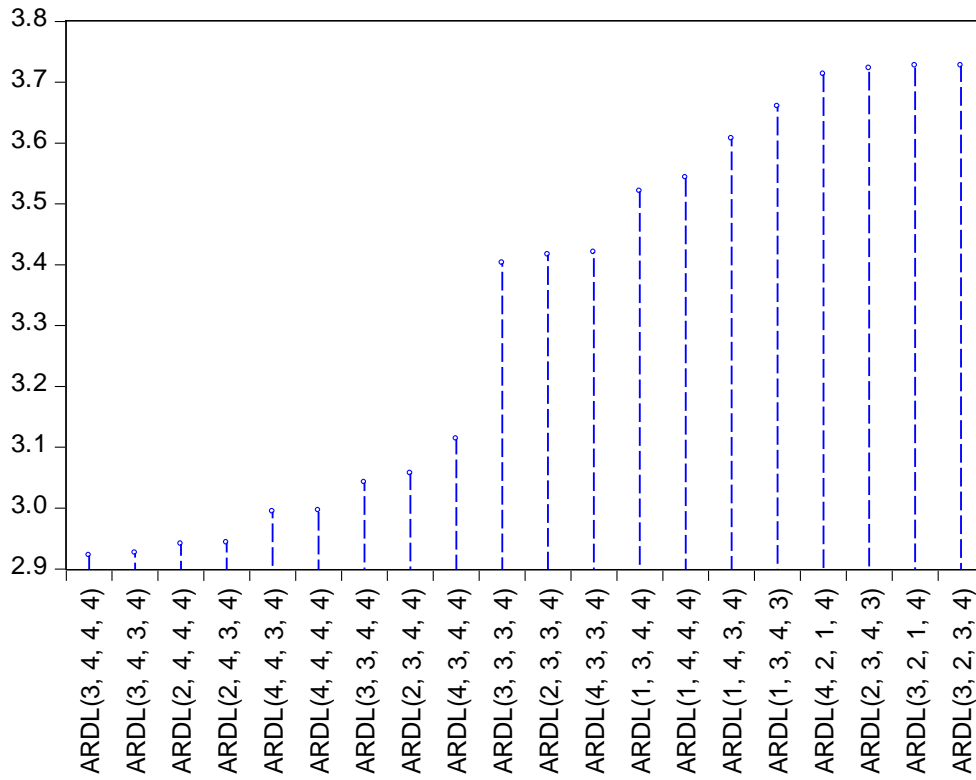
Dependent Variable: LNGDP2  
 Method: ARDL  
 Date: 09/18/22 Time: 09:26  
 Sample (adjusted): 1995 2021  
 Included observations: 27 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNEXM LNM2 LNTB  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 500  
 Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7688	0.304137	0.223553	0.067991	LNGDP2(-1)
0.0184	2.950889	0.188006	0.554786	LNGDP2(-2)
0.4029	-0.883139	0.114209	-0.100862	LNGDP2(-3)
0.1442	1.618462	3.790433	6.134673	LNEXM
0.0966	-1.881763	2.133125	-4.014037	LNEXM(-1)
0.1613	1.543498	1.909417	2.947182	LNEXM(-2)
0.4426	-0.807767	2.109497	-1.703981	LNEXM(-3)
0.2273	-1.307612	1.389961	-1.817530	LNEXM(-4)
0.5995	-0.546661	2.067680	-1.130320	LNM2
0.2243	1.316939	4.157929	5.475741	LNM2(-1)
0.0723	-2.069188	4.173133	-8.634995	LNM2(-2)
0.0099	3.362743	3.201965	10.76738	LNM2(-3)
0.4445	-0.804155	2.258421	-1.816122	LNM2(-4)
0.6394	0.486889	0.127105	0.061886	LNTB
0.0378	-2.485659	0.117679	-0.292511	LNTB(-1)
0.2308	-1.297036	0.105359	-0.136655	LNTB(-2)
0.0001	-7.085350	0.094138	-0.666998	LNTB(-3)
0.0060	-3.705621	0.143449	-0.531566	LNTB(-4)
0.0924	-1.910599	32.00531	-61.14933	C
17.54626	Mean dependent var		0.966338	R-squared
2.866470	S.D. dependent var		0.890598	Adjusted R-squared
2.922326	Akaike info criterion		0.948113	S.E. of regression
3.834212	Schwarz criterion		7.191349	Sum squared resid
3.193478	Hannan-Quinn criter.		-20.45141	Log likelihood
2.280769	Durbin-Watson stat		12.75864	F-statistic
			0.000511	Prob(F-statistic)

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.



### Akaike Information Criteria (top 20 models)

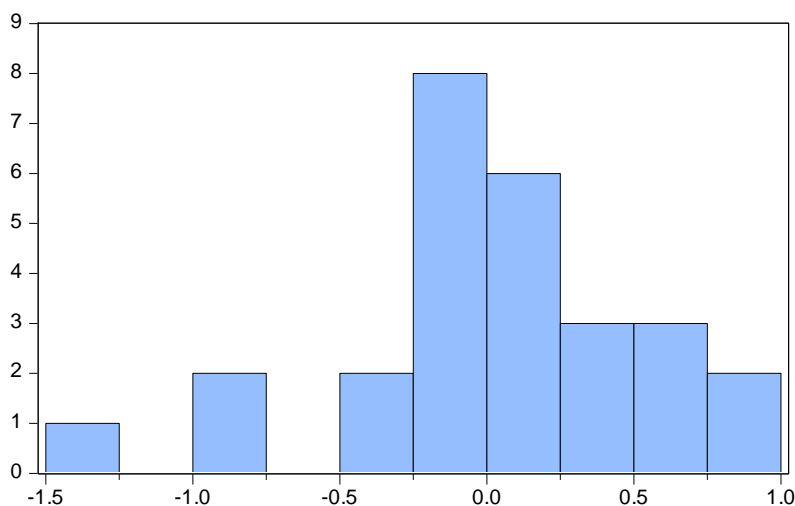


#### Heteroskedasticity Test: Glejser

0.9202	Prob. F(18,8)	0.456660	F-statistic
0.7495	Prob. Chi-Square(18)	13.68301	Obs*R-squared
0.9985	Prob. Chi-Square(18)	5.193460	Scaled explained SS

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6380	Prob. F(2,6)	0.484897	F-statistic
0.1528	Prob. Chi-Square(2)	3.756842	Obs*R-squared



Series: Residuals  
 Sample 1995 2021  
 Observations 27

Mean -1.31e-15  
 Median 0.000338  
 Maximum 0.847797  
 Minimum -1.444240  
 Std. Dev. 0.525919  
 Skewness -0.672047  
 Kurtosis 3.724927

Jarque-Bera 2.623620  
 Probability 0.269332

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
 Dependent Variable: LNGDP2  
 Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4)  
 Date: 09/18/22 Time: 09:30  
 Sample: 1991 2021  
 Included observations: 27

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0232	-2.799634	0.162137	-0.453924	D(LNGDP2(-1))
0.4029	0.883139	0.114209	0.100862	D(LNGDP2(-2))
0.1442	1.618462	3.790433	6.134673	D(LNEXM)
0.1613	-1.543498	1.909417	-2.947182	D(LNEXM(-1))
0.4426	0.807767	2.109497	1.703981	D(LNEXM(-2))
0.2273	1.307612	1.389961	1.817530	D(LNEXM(-3))
0.5995	-0.546661	2.067680	-1.130320	D(LNM2)
0.0723	2.069188	4.173133	8.634995	D(LNM2(-1))
0.0099	-3.362743	3.201965	-10.767384	D(LNM2(-2))
0.4445	0.804155	2.258421	1.816122	D(LNM2(-3))
0.6394	0.486889	0.127105	0.061886	D(LNTB)
0.2308	1.297036	0.105359	0.136655	D(LNTB(-1))
0.0001	7.085350	0.094138	0.666998	D(LNTB(-2))
0.0060	3.705621	0.143449	0.531566	D(LNTB(-3))
0.0156	-3.060188	0.156227	-0.478085	CointEq(-1)

$$\text{Cointeq} = \text{LNGDP2} - (3.2344 \cdot \text{LNEXM} + 9.7508 \cdot \text{LNM2} - 3.2752 \cdot \text{LNTB}$$

-127.9047)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6992	0.400562	8.074591	3.234375	LNEXM
0.0531	2.267536	4.300153	9.750750	LNM2
0.0660	-2.127921	1.539173	-3.275238	LNTB
0.1164	-1.760286	72.661304	-127.904664	C



# GDP=F(EXM)

Dependent Variable: LNGDP2

Method: ARDL

Date: 09/18/22 Time: 11:26

Sample (adjusted): 1992 2021

Included observations: 30 after adjustments

Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): LNEXM

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 12

Selected Model: ARDL(1, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.353534	0.145054	0.631498	LNGDP2(-1)
0.1033	-1.685982	0.462684	-0.780077	LNEXM
0.0010	3.686190	3.291980	12.13486	C
17.68346	Mean dependent var		0.412487	R-squared
2.766753	S.D. dependent var		0.368967	Adjusted R-squared
4.507468	Akaike info criterion		2.197841	S.E. of regression
4.647588	Schwarz criterion		130.4237	Sum squared resid
4.552293	Hannan-Quinn criter.		-64.61202	Log likelihood
1.777352	Durbin-Watson stat		9.478212	F-statistic
			0.000762	Prob(F-statistic)

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

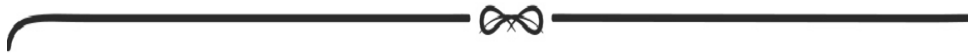
## Heteroskedasticity Test: ARCH

0.8750	Prob. F(1,27)	0.025236	F-statistic
0.8693	Prob. Chi-Square(1)	0.027080	Obs*R-squared

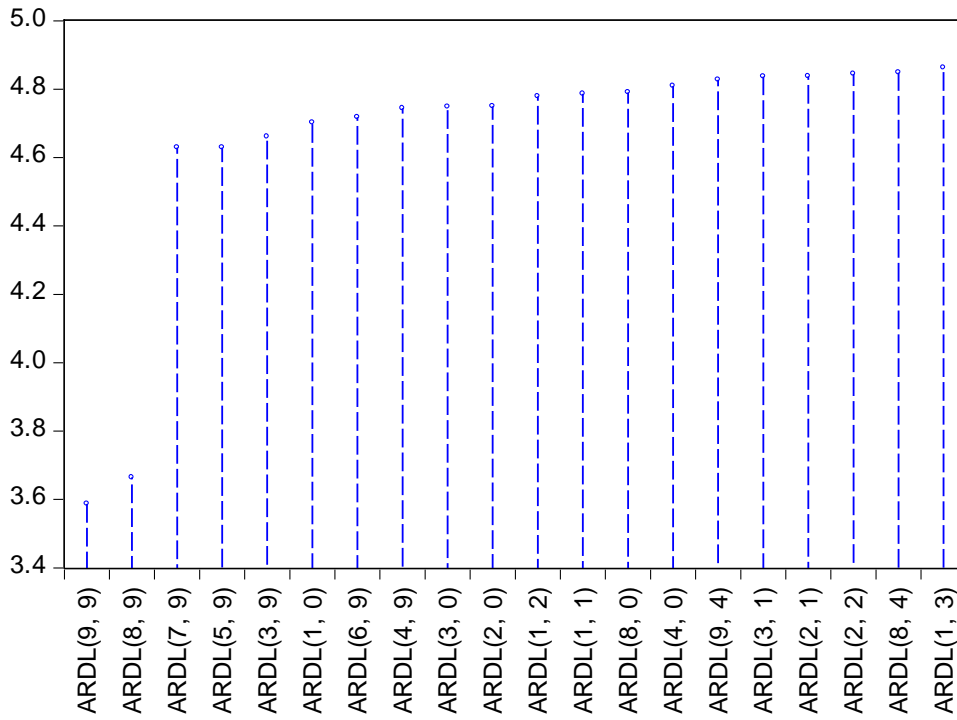
## Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.2221	Prob. F(2,25)	1.598725	F-statistic
0.1825	Prob. Chi-Square(2)	3.401851	Obs*R-squared

Test Equation:



Akaike Information Criteria (top 20 models)



ARDL Bounds Test

Date: 09/18/22 Time: 11:36

Sample: 1992 2021

Included observations: 30

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	7.143947	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

Test Equation:

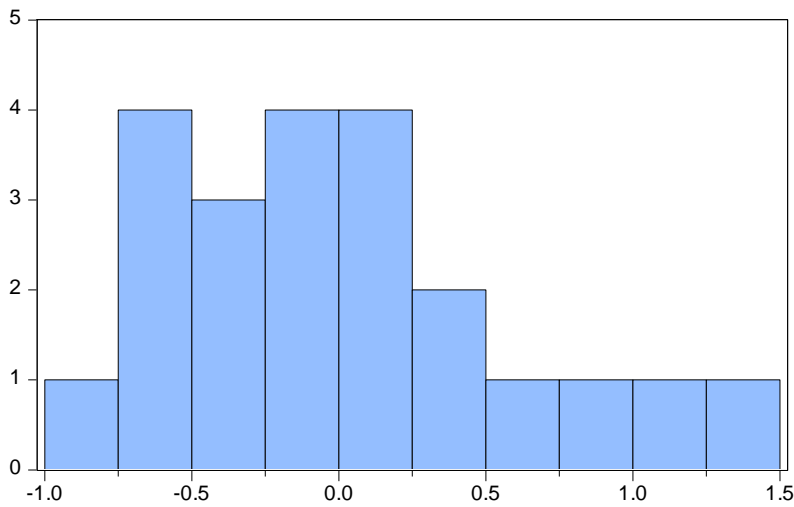


ARDL Cointegrating And Long Run Form  
 Dependent Variable: LNGDP2  
 Selected Model: ARDL(1, 0)  
 Date: 09/18/22 Time: 11:35  
 Sample: 1991 2021  
 Included observations: 30

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1033	-1.685982	0.462684	-0.780077	D(LNEXM)
0.0171	-2.540442	0.145054	-0.368502	CointEq(-1)

Cointeq = LNGDP2 - (-2.1169\*LNEXM + 32.9303 )

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2364	-1.210912	1.748176	-2.116888	LNEXM
0.0136	2.641225	12.467802	32.930277	C



Series: Residuals	
Sample 2000 2021	
Observations 22	
Mean	5.68e-14
Median	-0.162214
Maximum	1.274118
Minimum	-0.892302
Std. Dev.	0.599621
Skewness	0.485953
Kurtosis	2.328696
Jarque-Bera	1.278980
Probability	0.527562

Dependent Variable: LNM2  
 Method: ARDL  
 Date: 10/03/22 Time: 09:57  
 Sample (adjusted): 1994 2021  
 Included observations: 28 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNEXM  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 20  
 Selected Model: ARDL(2, 3)  
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.428312	0.186252	1.569789	LN2(-1)
0.0029	-3.374425	0.174336	-0.588282	LN2(-2)
0.0380	2.214277	0.200220	0.443342	LNEXM
0.2816	-1.105129	0.175157	-0.193571	LNEXM(-1)
0.0432	-2.151475	0.141307	-0.304018	LNEXM(-2)
0.0103	2.819119	0.076488	0.215629	LNEXM(-3)
0.5060	-0.676741	1.148192	-0.777029	C

16.62230	Mean dependent var	0.996435	R-squared
1.861432	S.D. dependent var	0.995416	Adjusted R-squared
-1.092350	Akaike info criterion	0.126025	S.E. of regression
-0.759298	Schwarz criterion	0.333530	Sum squared resid
-0.990533	Hannan-Quinn criter.	22.29289	Log likelihood
2.041537	Durbin-Watson stat	978.2276	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.





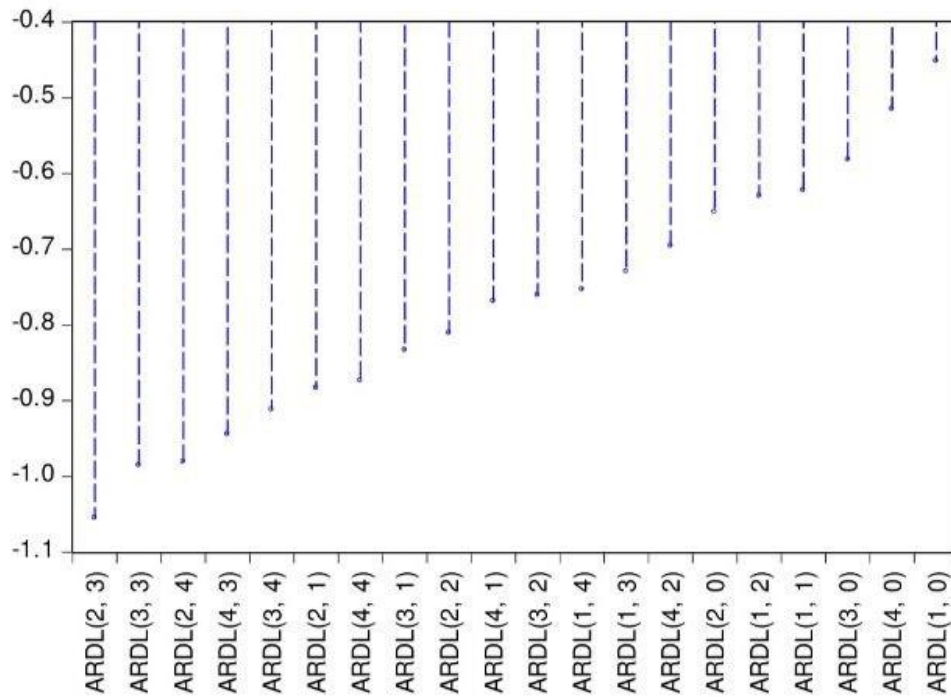
#### Heteroskedasticity Test: Harvey

0.2211	Prob. F(6,21)	1.516968	F-statistic
0.2059	Prob. Chi-Square(6)	8.466289	Obs*R-squared
0.6241	Prob. Chi-Square(6)	4.390032	Scaled explained SS

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7811	Prob. F(2,19)	0.250269	F-statistic
0.6981	Prob. Chi-Square(2)	0.718702	Obs*R-squared

#### Akaike Information Criteria





ARDL Cointegrating And Long Run Form  
Dependent Variable: LNM2  
Selected Model: ARDL(2, 3)  
Date: 10/03/22 Time: 10:03  
Sample: 1991 2021  
Included observations: 28

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0029	3.374425	0.174336	0.588282	D(LNM2(-1))
0.0380	2.214277	0.200220	0.443342	D(LNEXM)
0.0432	2.151475	0.141307	0.304018	D(LNEXM(-1))
0.0103	-2.819119	0.076488	-0.215629	D(LNEXM(-2))
0.0145	-0.832572	0.022213	-0.018494	CointEq(-1)

Cointeq = LNM2 - (8.7264\*LNEXM -42.0161 )

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5719	0.574228	15.196794	8.726423	LNEXM
0.6963	-0.395697	106.182441	-42.016077	C

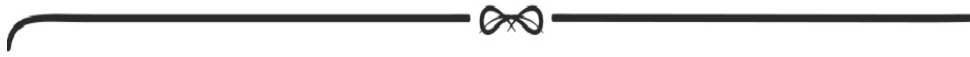
ARDL Bounds Test  
Date: 10/03/22 Time: 10:05  
Sample: 1994 2021  
Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
5	4.796229	F-statistic

Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

TP(EXM)





Dependent Variable: LNTB  
 Method: ARDL  
 Date: 10/03/22 Time: 10:15  
 Sample (adjusted): 1995 2021  
 Included observations: 27 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNEXM  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 20  
 Selected Model: ARDL(1, 4)

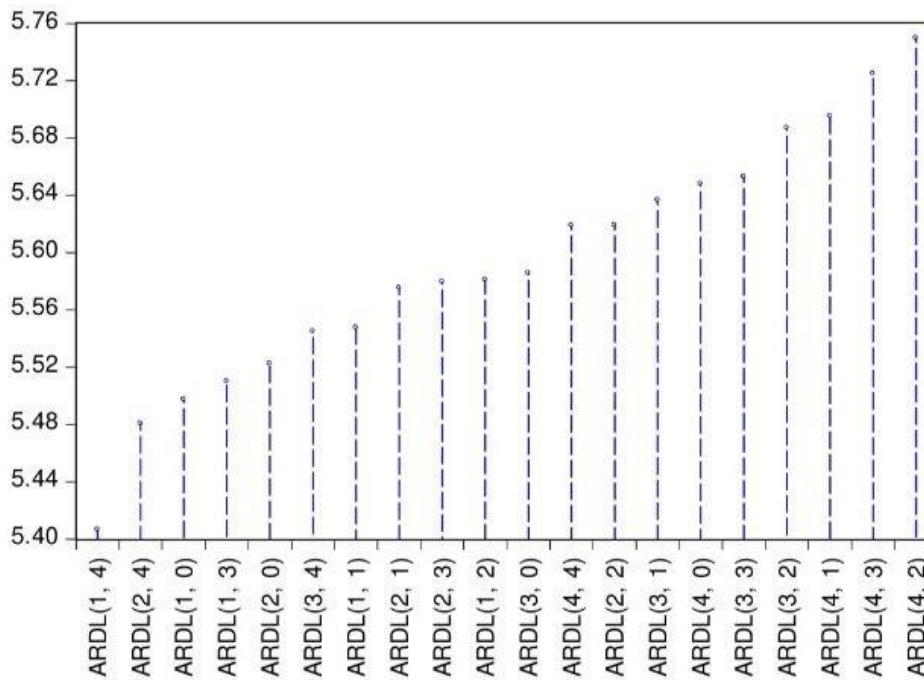
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3705	0.916128	0.199613	0.182871	LNTB(-1)
0.0132	-2.720104	4.956331	-13.48174	LNEXM
0.5842	-0.556298	4.671551	-2.598774	LNEXM(-1)
0.9758	-0.030771	3.951222	-0.121584	LNEXM(-2)
0.5235	-0.649278	3.603351	-2.339576	LNEXM(-3)
0.0626	1.972177	1.900151	3.747433	LNEXM(-4)
0.0085	2.915757	40.72503	118.7443	C

12.73426	Mean dependent var	0.738465	R-squared
5.554108	S.D. dependent var	0.660005	Adjusted R-squared
5.406543	Akaike info criterion	3.238550	S.E. of regression
5.742500	Schwarz criterion	209.7642	Sum squared resid
5.506440	Hannan-Quinn criter.	-65.98833	Log likelihood
2.047882	Durbin-Watson stat	9.411948	F-statistic
		0.000057	Prob(F-statistic)

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

### Akaike Information Criteria





Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.8945	Prob. F(2,18)	0.112181	F-statistic
0.8469	Prob. Chi-Square(2)	0.332399	Obs*R-squared

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.9861	Prob. F(6,20)	0.153344	F-statistic
0.9775	Prob. Chi-Square(6)	1.187457	Obs*R-squared
0.6734	Prob. Chi-Square(6)	4.024052	Scaled explained SS

ARDL Bounds Test  
Date: 10/03/22 Time: 10:19  
Sample: 1995 2021  
Included observations: 27

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	8.435507	F-statistic

Critical Value Bounds

11 Bound	10 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

Test Equation:

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
Dependent Variable: LNTB  
Selected Model: ARDL(1, 4)  
Date: 10/03/22 Time: 10:20  
Sample: 1991 2021  
Included observations: 27

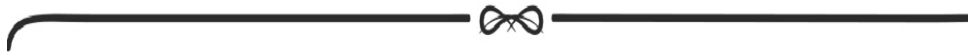
Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0132	-2.720104	4.956331	-13.481736	D(LNEXM)
0.9758	0.030771	3.951222	0.121584	D(LNEXM(-1))
0.5235	0.649278	3.603351	2.339576	D(LNEXM(-2))
0.0626	-1.972177	1.900151	-3.747433	D(LNEXM(-3))
0.0006	-4.093556	0.199613	-0.817129	CointEq(-1)

$$\text{Cointeq} = \text{LNTB} - (-18.1052 \cdot \text{LNEXM} + 145.3190)$$

Long Run Coefficients





Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-4.052233	4.467945	-18.105152	LNEXM
0.0002	4.490342	32.362558	145.318967	C




Abstract:

The exchange rate policies are considered one of the most important economic tools in the country due to their impact on the changes in the indicators of the Iraqi macroeconomics. Exports and an increase in imports, and then an increase in the deficit in the trade balance. Also, the rise in the foreign exchange rate against the local currency leads to a rise in the prices of imports of foreign goods in exchange for a decrease in the prices of exports of domestic goods, which leads to an increase in exports, a decrease in imports, and a decrease in the deficit in the trade balance. The study focused on analyzing the impact of exchange rate policies in the Iraqi economy on the most important variables in the macroeconomy during the study period (1991-2021), given that this period included many changes. During this period, the government adopted several policies and programs for economic reform, including exchange rate policies.

And economic crises as a result of the events taking place in Iraq.

Where it adopted the fixed exchange rate system during the nineties of the twentieth century, and then the exchange rate policy changed after 2003 because of the impact of these policies on the change in the growth rates of the gross domestic product, as well as the amount of money supply and the correction of the imbalance in the trade balance.

The study was divided into three chapters, the first chapter focused on reviewing the theoretical framework of the exchange rate policies, while the second chapter dealt with the analysis of the exchange rate change and some variables in the Iraqi economy, and the third chapter dealt with measuring the impact of the exchange rate on some economic variables using (Eviews12).





**Ministry of Higher Education and Scientific research**

**University of Karbala**

**College Of Management and Economics**

**Department Of Economics**



**The effect of exchange rate policies On some  
macroeconomic variables in Iraq**

**A Thesis Submitted By**

**Haneen sami hadi**

**To the Board of the Faculty of Management and  
Economics - Karbala University, which is part of the  
requirements of obtaining a master's degree in economics**

**Supervisor By**

**Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri**

**2022م**

**1444هـ**